KHALEEJI COMMERCIAL BANK
المصرف الخليجي التجاري

مرحلة جديدة
نجاح جديد

التقرير السنوي ٢٠٢٢

٤ الرؤية والرسالة

٦ تقرير رئيس مجلس الإدارة

١٢ تقرير الإدارة التنفيذية

١٦ أعضاء مجلس الإدارة

١٨ فريق الإدارة

٢٠ الإطار العام للحوكمة

٢٢ إدارة المخاطر

٢٤ تقرير هيئة الرقابة الشرعية

٢٥ تقرير مدققي الحسابات

٣١ البيانات المالية الموحدة

٣٨ إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١١١ إفصاحات عامة

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

الرؤية والرسالة

الرؤية

أن نكون أحد ركائز الإقتصاد المحلي والصيرفة الإسلامية في المنطقة عبر تقديم باقة من المنتجات والخدمات المتطورة والفرص الإستثمارية الفريدة المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

الرسالة

أن يكون لنا دور رئيسي في تطوير الإقتصاد والمساهمة في نمو الصيرفة الإسلامية في مملكة البحرين، وذلك لتحقيق القيمة الأمثل لعملائنا ومساهمينا بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء.

KHALEEJI
COMMERCIAL
BANK
المصرف
الخليجي
التجاري

تقرير رئيس مجلس الإدارة

هشام أحمد الريس
رئيس مجلس الإدارة

بسم اللّه الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

السيدات والسادة المساهمين الكرام،
السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،

يسعدني بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أقدم لكم التقرير السنوي والبيانات المالية السنوية للمصرف الخليجي التجاري (المصرف) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

لقد حقق المصرف خلال العام الماضي نتائج مالية إيجابية على مستوى الأداء العام مع تسجيل أرتفاع في الأرباح والإيرادات بفضل التزامنا الثابت بتحقيق افضل العوائد لمساهمينا الكرام، إذ حقق المصرف نهاية العام ٢٠٢٢م صافي أرباح عائدة على المساهمين بقيمة ١٤،١ مليون دينار بحريني، وقد جاءت هذه النتائج إثر الارتكاز على خطط تشغيلية تواكب الاتجاهات الحديثة والتغيرات التي يشهدها العالم على مُختلف المُستويات، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية التي تحتم علينا أن نواصل السير بخطى ثابته لأن نكون سباقين في مختلف أوجه عملياتنا، بالإضافة إلى إتباع المصرف استراتيجية مبتكرة لتطوير أنشطته وتحوله الرقمي المتسارع، والتي أسهمت في تعزيز رضا العملاء بما يوفره من منتجات وخدمات جديدة ورائدة، علاوةً على مواصلة الدور الذي نؤديه بكل فخر واعتزاز كمؤسسة مصرفية وطنية حريصة على دعم الجهود الحكومية خصوصاً في ظل النتائج الإيجابية لخطة التعافي الإقتصادي.

كما واصل المصرف خلال العام ٢٠٢٢م مساعيه الدؤوبة لترسيخ مكانته الريادية في السوق المحلي من خلال الاستمرار في تطوير وتوسعة نطاق الخدمات المصرفية للأفراد، خاصة فيما يتعلق بالتحول الرقمي عبر إطلاق باقة من الخدمات والمنتجات الرقمية المتميزة والمبتكرة على مستوى "تطبيق الخليجي للهاتف النقال" وأجهزة الخدمة الذاتية والفروع، مما ترك بصمة واضحة في تعزيز التجربة المصرفية لعملائنا الكرام، كما وعمل المصرف على إطلاق مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للأفراد بامتيازات استثنائية وفريدة التي لاقت إقبالاً ملحوظاً من قبل عملاؤنا الكرام.

علاوةً على ذلك، واصل المصرف توقيع شراكات مثمرة وراسخة مع عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة لتحقيق مكاسب ومنافع متبادلة، إذ عزز ذلك من تعاوننا الوثيق مع القطاعات المهمة في المملكة، الأمر الذي أثمر بتحقيق نجاحات ونتائج إنعكست على أدائنا المالي، وسنواصل خلال العام ٢٠٢٣م السير على هذا النهج حيث نضع تطوير المنتجات والخدمات وتعزيز تجربة العملاء والدخول في شراكات إستراتيجية جديدة ضمن أوليات نموذج عمل المصرف.

ختاماً، بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي المصرف الخليجي التجاري، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المعظم حفظه اللّه ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر حفظه اللّه ورعاه، على ما يقدمونه من دعم ومساندة لجميع القطاعات في المملكة، لا سيما القطاع المصرفي. كما أود أن أعرب عن عظيم تقديري وامتناني لمصرف البحرين المركزي على تعاونهم المثمر والبناء، والشكر موصول كذلك للوزارات والأجهزة الحكومية وبورصة البحرين على دعمهم ومساندتهم المستمرة.

كما وأود أن أشيد بما قدمه فريق عمل المصرف من جهود متفانية في سبيل ترسيخ ريادة المصرف ووصوله لآفاق أرحب من النجاح والتطور بإتباع النهج المبتكر الذي وضعناه لتحقيق أفضل النتائج علاوةً على تقديم تجربة مصرفية تلبي تطلعات وطموحات العملاء الكرام. كما أتوجه بالشكر للمساهمين والعملاء الكرام، وذلك نظير ثقتهم وولاءهم اللامحدودين في المصرف الخليجي التجاري كأحد الرواد في قطاع الصيرفة الإسلامية.

هشام أحمد الريس

رئيس مجلس الإدارة

تقرير رئيس مجلس الإدارة (يتبع)
إفصاحات مجلس الإدارة

وانطلاقاً من التزامنا بأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٢١) لسنة ٢٠١٦م وتعديلاته، وإعمالاً بأحكام المادة رقم (١٨٨) من قانون الشركات التجارية والمادة رقم (١٢٥) من اللائحة التنفيذية من القرار رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢م، وتعهد المصرف بالحفاظ على مبدأ الشفافية التامة مع المساهمين الكرام، يسرنا أن نرفق الجدول أدناه الذي يوضح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة			المجموع
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	أخرى*	
اولاً: الأعضاء المستقلين:				
١- الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	٣٠,٠٠٠	٢١,٥٠٠	-	٥١,٥٠٠
٢- حسين سيد علي الحسيني	٣٠,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	-	٥٦,٠٠٠
٣- رياض عيد اليعقوب	٣٠,٠٠٠	٢١,٥٠٠	-	٥١,٥٠٠
٤- عيسى عبدالله زينل	١٥,٠٠٠	٢١,٥٠٠	-	٣٦,٥٠٠
٥- مازن ابراهيم عبدالكريم	١٥,٠٠٠	٣٠,٥٠٠	-	٤٥,٥٠٠
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:				
١- مصبح سيف المطيري	١٥,٠٠٠	٢١,٥٠٠	-	٣٦,٥٠٠
٢- علي مراد	١١,٢٥٠	١٦,٥٠٠	-	٢٧,٧٥٠
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:				
١- هشام أحمد الريّس	٣٠,٠٠٠	١٥,٥٠٠	-	٤٥,٥٠٠
٢- صلاح عبدالله شريف	١٥,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	-	٤١,٠٠٠
المجموع	**١٩١,٢٥٠**	**٢٠٠,٥٠٠**	**-**	**٣٩١,٧٥٠**

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني

المكافآت الأخرى:

* وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).

** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم أدخال القيمة) (إن وجدوا).

ملاحظات:

١. لا يوجد لدى المصرف أي مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات للمصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة.

٢. تمثل مكافآت مجلس الإدارة المكافآت المقترحة للعام ٢٠٢٢م والتي تخضع لموافقة مساهمين المصرف في الجمعية العمومية السنوية و التي ستعقد بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٣م.

	المكافآت المتغيرة					
مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	خطط تحفيزية	أخرى **	**المجموع**	مكافأة نهاية الخدمة	**المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)**	بدل المصروفات
–	–	–	**-**	–	٥١،٥٠٠	–
–	–	–	**-**	–	٥٦،٠٠٠	–
–	–	–	**-**	–	٥١،٥٠٠	–
–	–	–	**-**	–	٣٦،٥٠٠	–
–	–	–	**-**	–	٤٥،٥٠٠	–
–	–	–	**-**	–	٣٦،٥٠٠	–
–	–	–	**-**	–	٢٧،٧٥٠	–
–	–	–	**-**	–	٤٥،٥٠٠	–
–	–	–	**-**	–	٤١،٠٠٠	–
-	**-**	**-**	**-**	–	٣٩١،٧٥٠	**-**

مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية/ عينية للعام ٢٠٢٢م	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي ومدير ادارة الشؤون المالية والادارية	٩٠٥،٣٦٥	٥٠٨،٢٩٨	-	١،٤١٣،٦٦٣

ملاحظة: يتعين ذكر جميع المبالغ بالدينار البحريني.

ملاحظات:

١. إجمالي المكافآت يشمل ٢٥٨،٥٢٤ دينار بحريني كمكافأة نقدية و ٢٤٩،٧٧٤ دينار بحريني كمكافأة على أساس الأسهم.

٢. يشمل تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة يتم اكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.

هشام أحمد الريس
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

حرصنا على تعزيز مستوى رضا العملاء وتطوير وتدشين منتجات وخدمات جديدة ورائدة، وذلك من خلال تبني استراتيجية مبتكرة لتطوير علاقات متميزة دائمة مع عملائنا الكرام وتسريع عملية التحول الرقمي

تقرير الإدارة التنفيذية

سطام سليمان القصيبي،
الرئيس التنفيذي

بسم اللّه الرحمن الرحيم
الحمد اللّه رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

حضرات السادة المساهمين الكرام،

يسرنا أن نضع بين يديكم التقرير السنوي للمصرف الخليجي التجاري للعام ٢٠٢٢م، والذي كان عام حافل بالنجاحات عبر تحقيق إنجازات مشهودة على جميع الأصعدة، حيث واصل المصرف سعيه المستمر نحو ترسيخ مكانته الرائدة في قطاع الصيرفة الإسلامية بمملكة البحرين؛ وقد انعكست تلك المساعي على النتائج المالية الإيجابية التي تحققت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، حيث سجل المصرف أرباحاً صافية عائدة على مساهمي الشركة بلغت ١٤،٠١ مليون دينار بحريني، بزيادة ملحوظة بلغت نسبتها ٢٩،٠٦٪، مقارنةً بنفس الفترة من العام ٢٠٢١م. وقد جاءت هذه النتائج الإيجابية بفضل تنفيذ المصرف لاستراتيجيته التي تهدف إلى التوظيف الأمثل للابتكار وتبني أحدث التوجهات في القطاع المصرفي وذلك لتقديم منتجات وخدمات نوعية ومتميزة تتماشى مع تطلعات عملائنا الكرام وتضمن لهم تجربة مصرفية إستثنائيه، حيث واصل المصرف خلال العام الماضي مساعيه الحثيثة والدؤوبة فيما يتعلق بالتحول الرقمي عبر طرح حزمة من الخدمات والمنتجات المبتكرة مما ساهم في تعزيز التجربة المصرفية لعملائنا الكرام، ويشمل ذلك تطوير تطبيق "الخليجي للهاتف النقال" والذي أستحق بأن يحصد جائزة أفضل منتج رقمي في مملكة البحرين للعام ٢٠٢٢م من قبل International Business Magazin، بالإضافة إلى تدشين

أجهزة الخدمة الذاتية بالفروع وإدماجها بالبصمة المسجلة لدى الحكومة الإلكترونية دون الحاجة لمستندات التعريف بالهوية، علاوةً على تزويد موظفي خدمات العملاء بألواح ذكية مُتطورة وذلك لإنجاز المعاملات رقمياً بكل سرعة وسهولة. كما وعمل المصرف على طرح مجموعة من الخدمات المصرفية المبتكرة للأفراد مثل التمويلات الإسكانية وعروض الودائع وحساب "الوافر" الاستثماري وغيرها من الخدمات التي لاقت إقبالاً ملحوظاً من قبل عملاؤنا الكرام.

كما وأستمر المصرف خلال العام ٢٠٢٢م بتنفيذ أهداف خطته الإستراتيجية فيما يتعلق بتعزيز شبكة فروعه من خلال افتتاح فرعه الجديد بمجمع وادي السيل وتطوير فرعه الكائن بالحد، وذلك بتصميم عصري يساهم في تقديم تجربة مصرفية شخصية مريحة للعملاء من الأفراد والشركات، وعقد شراكات مثمرة مع العديد من مؤسسات القطاع العام والخاص والتي تضمنت توقيع اتفاقية شراكة إستراتجية مع صندوق العمل «تمكين» لتقديم حلول تمويلية للمؤسسات الخاصة ومساعدتها على تحقيق أهدافها التنموية وزيادة مساهمتها في الإقتصاد الوطني، علاوة على التوسع في التعاون مع عدد من الهيئات والمؤسسات الأخرى مثل وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان لدعم العديد من المبادرات الرامية لتقديم تسهيلات الحصول على التمويلات الإسكانية للمواطنين بالإضافة إلى توقيع مجموعة من إتفاقيات التمويل مع عدد من الشركات الرائدة في قطاعات حيوية مختلفة الأمر الذي ساهم في تعزز من المكانة الرائدة للمصرف في قطاع الصيرفة في مملكة البحرين، وسنواصل خلال العام ٢٠٢٣م تحقيق المزيد من النجاحات والوصول إلى أهداف إستراتيجية جديدة عبر طرح حلول مصرفية مبتكرة ودفع عجلة التحول الرقمي والدخول في المزيد من الشراكات الإستراتجيه.

وختاماً، أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الحكومة الموقرة، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم حفظه الله ورعاه، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، على الدعم اللامحدود للقطاع المصرفي. والشكر موصول لمصرف البحرين المركزي على توجيهاته التي تساهم في تطوير القطاع المالي والمصرفي بشكل مستمر، ولمساهمينا وعملائنا الكرام على ثقتهم بالمصرف ولرئيس وأعضاء مجلس الإدارة على توجيهاتهم السديدة وللإدارة التنفيذية وجميع موظفي المصرف على جهودهم والتزامهم.

سطام سليمان القصيبي،
الرئيس التنفيذي

2
3

إستطاع المصرف من تنفيذ استراتيجيته التي تهدف إلى التوظيف الأمثل للابتكار وتبني أحدث التوجهات في القطاع المصرفي وذلك لتقديم منتجات وخدمات نوعية ومتميزة تتماشى مع تطلعات عملائنا الكرام وتضمن لهم تجربة مصرفية إستثنائيه

أعضاء مجلس الإدارة

هشام أحمد الريس

رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة

نائب رئيس مجلس الإدارة

صلاح عبدالله شريف

عضو مجلس الإدارة

مُصبح سيف المطيري

عضو مجلس الإدارة

مازن إبراهيم عبدالكريم

عضو مجلس الإدارة

عيسى عبد الله زينل

عضو مجلس الإدارة

رياض عيد اليعقوب

عضو مجلس الإدارة

حسين سيد علي الحسيني

عضو مجلس الإدارة

علي مراد

عضو مجلس الإدارة

فريق الإدارة

سطام سليمان القصيبي

الرئيس التنفيذي

حسام غانم سيف

مساعد المدير العام
الخزينة والإستثمار

محمد عبدالله صالح

مساعد المدير العام
الشؤون القانونية والالتزام

عبدالناصر عمر آل محمود

مدير إدارة التنسيق والتنفيذ
الشرعي

منى غلوم البستكي

مدير إدارة الائتمان

محمد إبراهيم الهاشمي

مدير إدارة العمليات

فاطمة أحمد آل بن علي

مدير إدارة الموارد البشرية

عبدالكريم محمد الزكري

رئيس المخاطر

أحمد محمد بوراشد

مدير إدارة الخدمات المصرفية للشركات وأسواق رأس المال المدين

أسامة علي حسن

رئيس تقنية المعلومات

أميرة أحمد العباسي

مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

محمد حمد فخري

مدير إدارة التدقيق الداخلي

أمان اللّه خان

مدير إدارة الشئون المالية والإدارية

صباح عبدالرحمن الزياني

مدير إدارة التسويق والاتصالات المؤسسية

نواف عبدالسلام الحوسني

مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وأمين سر هيئة الرقابة الشرعية

الإطار العام للحوكمة

هيكل نظام الحوكمة

يركز نظام الحوكمة الذي يعتمده المصرف على مسؤوليات مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات الإدارة العليا والمساءلة وفقاً لقوانين الرقابة وأفضل الممارسات المهنية. كما أن إطار العمل متوافق مع أفضل الممارسات والتطبيقات العالمية والمتطلبات التي تقضيها قوانين الهيئات الرقابية والتي تهدف إلى تشكيل هيكلية ريادية متوازنة تمتاز بالإنصاف والشفافية بما يحقق المنفعة لجميع المعنيين.

وضوابط الحوكمة هي مجموعة إجراءات ومبادئ تضبط كيفية تنظيم المصرف لإدارته وعملياته بهدف الوصول بنجاح إلى الأهداف الإسترتيجية التي يضعها المصرف. ويعتبر مجلس إدارة المصرف مسؤولاً أمام مساهمي المصرف في إيجاد وتحقيق أداء مالي قوي يمتاز بالإستمرارية وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام مجلس الإدارة باعتماد ومراقبة إستراتيجية المصرف والأداء المالي باستخدام إطار عمل لضوابط الحوكمة الرشيدة والطرق الفاعلة لإدارة المخاطر.

ويلتزم المصرف بمعيار الحوكمة ونظام الإفصاحات العامة وإفصاحات البورصة حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي. وترتكز فلسفة المصرف المتعلقة بالحوكمة على أن تكون أخلاقية ومبنية على الشفافية فيما يخص جميع المعاملات. ولتحقيق هذا الهدف فقد وافق مجلس الإدارة على إطار الحوكمة وسياسة التعارض في المصالح لإعضاء مجلس الإدارة وسياسة التداول للأفراد الرئيسيين في المصرف. ويعمل المصرف من خلال لجان مجلس الإدارة على تحقيق أعلى معايير الحوكمة بما يحقق مصلحة المساهمين.

كما يلتزم المصرف بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة المعدل المعمول به لدى كل من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابيه الاخرى، وكذلك ليواكب هذا الإطار المعايير العالمية لأفضل الممارسات المهنية.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها إلى جانب مسؤوليته في رئاسة المجلس، وذلك للتأكد من أنها تقوم بمهامها على أكمل وجه، كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بمراقبة أداء الرئيس التنفيذي والإبقاء على حلقة تواصل مع مساهمي المصرف. وقد أنشأ مجلس الإدارة لجاناً تابعةً له ومنحها امتيازات تمثيلية معينة للإشراف على الإدارة ومراقبة أدائها في بعض العمليات التي يجريها المصرف وفي عملية صنع القرار. ويتولى مجلس الإدارة، سواءً بشكل مباشر أو من خلال اللجان المختلفة التابعة له، مسؤولية الإشراف على إدارة المصرف.

الهيكل التنظيمي للجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة ثلاثة لجان دائمة ومنحها امتيازات تمثيلية معينة هي:

- **لجنة المجلس للتدقيق وإدارة المخاطر:** تتولى هذه اللجنة مسؤولية التدقيق الداخلي والخارجي، والإلتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال. هذا إلى جانب مسؤولية التأكد من وضع إطار عمل فعّال لإدارة المخاطر، وكذلك للتأكد من أن المخاطر الأساسية تتم إدارتها وفقاً للمتطلبات التي يضعها مجلس الإدارة.
- **لجنة المجلس للإستثمار والإئتمان:** تتولى هذه اللجنة مسؤولية الموافقة على الإستثمار والحصول على التمويل اللازم، وإعداد الضوابط وحدود الموافقات على المخاطرات المختلفة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود غير المشمولة في الميزانية العمومية.
- **لجنة المجلس للتعيينات، والمكافآت، و الحوكمة الإدارية:** تتولى هذه اللجنة مسؤولية وضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية الأخرى. كما تتولى مسؤولية الإشراف على إطار عمل الحوكمة الإدارية للمصرف.

ويعمل كل من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المجلس بالتعاون المباشر مع رؤساء إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة الإلتزام وضابط مكافحة غسيل الأموال، ورؤساء الإلتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحد على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتمع مجلس الإدارة خمسة مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير من خلال البريد الإلكتروني. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للمصرف في ٢٤ مارس ٢٠٢٢م. إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر ستة مرات، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان تسعة مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة ستة مرات.

اللجان التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بالقيام بكافية الأمور المتعلقة بالإدارة اليومية لأنشطة المصرف، كما أن الرئيس التنفيذي مسؤول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمصرف. ويقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف عبر اللجان التنفيذية التالية:

اللجنة	المسئوليات الرئيسية
لجنة الإدارة التنفيذية	إستراتيجية المصرف، مراجعة الأداء، ميزانية المصرف، الشئون الإدارية.
لجنة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات المصرفية.
اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار	مراجعة طلبات الإئتمان، مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات، إقرار سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، إنخفاض القيمة والمخصصات.
اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر	سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، والإلتزام.
لجنة الموارد البشرية	إقرار سياسات وإستراتيجية الموارد البشرية

إدارة المخاطر

تُعد إدارة المخاطر بمثابة الركيزة الأساسية في تنفيذ استراتيجية المصرف الخليجي التجاري، حيث تركز الإدارة بشكل رئيسي على المخاطر المادية التي تواجه المصرف في مختلف محافظه.

نحن في المصرف الخليجي التجاري نؤمن بأن نشر ثقافة إدارة المخاطر يُعد أحد الركائز المهمة التي تُحفز أعمالنا في التوعية عن المخاطر وتحمل مسؤولية المخاطرة وكيفية إدارتها. كما يتحمّل جميع موظفينا مسؤولية إدارة المخاطر، وبشكل رئيسي على عاتق مجلس الإدارة.

والمصرف مُعرّض بحكم طبيعة أعماله لبعض المخاطر التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر الائتمان وتقلّبات السوق ونقص السيولة والتشغيل. يهدف المصرف إلى تحقيق التوازن الصحيح بين المخاطر والعوائد، بالإضافة إلى الحد من أي تأثير سلبي محتمل على أدائه العام. علاوةً على ذلك، يتم النظر في جميع قرارات الأعمال في المصرف بعد إجراء تحليل شامل للمخاطر والعوائد، بما يتناسب مع حجم وطبيعة الأعمال التي يتم النظر فيها.

فضلاً عن ذلك، سيسعى المصرف دائماً إلى تحقيق قيمة مستدامة ومعزّزة باستمرار للمستفيدين بمستوى مخاطر مقبولة ومدروسة وضمن أحكام الشريعة الإسلامية وفي حدود مسؤولياتنا المجتمعية التي تهدف للارتقاء بالمجتمع والتعامل مع مساهمين المصرف بإنصاف وشفافية.

كما أن إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية صمم ليُمكّننا من إدارة المخاطر على مستوى المصرف عن قرب بهدف زيادة العوائد التي تُعدل حسب المخاطر إلى أقصى حد، مع الالتزام بعدم تجاوز حد تقبل المخاطر المطبق، حيث يعتمد الإطار على تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها والتخفيف من حدتها، ويقع رأس المال والسيولة في صميم إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية لدينا، إضافةً إلى البيانات المستقبلية المبنية على نتائج اختبار التحمل (الضغط).

ويُعد تحديد وتقييم المخاطر التي يُحتمل أن تؤثر سلبياً خطوة أولى أساسية في إدارة مخاطر أي نشاط. ومن أجل تسهيل ذلك، يتبع المصرف عملية فحص مستمرة للمخاطر بالمعطيات الواردة من بيئة المخاطر الداخلية والخارجية، وكذلك التهديدات والفرص المحتملة من وجهة نظر المؤسسة والعميل، مما يمكننا من إدارة أصول المصرف بطريقة استباقية.

ويساهم إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية على تعزيز المراقبة والتوعية المستمرة بالمخاطر، ويشجع أيضاً على اتخاذ القرارات التشغيلية والاستراتيجية الصحيحة، فضلاً عن ضمان اتباع نهج ثابت لتحديد وتقييم وإدارة والإبلاغ عن المخاطر التي نقبلها ونتحملها في أنشطتنا.

كما يتحمّل مجلس الإدارة المسؤولية الأساسية عن إدارة المخاطر في المصرف، حيث أن المجلس يباشر بمسؤولياته من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة له وهو مسؤول عن التنفيذ الفعّال لإطار إدارة مخاطر المصرف الموضح أعلاه.

أما الإدارة اليومية للمخاطر، فيتم الإشراف عليها من خلال قسم إدارة المخاطر والائتمان ويرأسه رئيس إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره مباشرةً إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ويتولى قطاع إدارة المخاطر والائتمان مسؤولية تحديد وتقييم والمراقبة المستمرة على جميع المخاطر المادية التي يمكن أن تؤثر على أعمال وعمليات المصرف. وعند القيام بذلك، يلتزم قطاع إدارة المخاطر والائتمان بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بتنفيذ إجراءات إدارة المخاطر التي تستند إلى المبادئ التالية:

- مواءمة استراتيجية العمل ودرجة تقبل المخاطر
- تحديد المخاطر وقياسها
- تحديد أولويات المخاطر
- رصد ومراقبة المخاطر
- التخفيف من حدة المخاطر

التطورات الرئيسية في عام ٢٠٢٢م

جاء العام ٢٠٢٢م بمجموعة مختلفة من التحديات لإدارة المخاطر والمصرف، وذلك مع رفع التدابير والإجراءات الاحترازية الخاصة بفيروس "كوفيد -١٩" التي أسفرت عن انتهاء فترة تأجيل سداد الأقساط التي استمرت لمدة عامين ونصف العام لعملائه. قمنا بإدارة المخاطر المرتبطة بدفتر التمويل بفاعلية لتخفيف عبء السداد عن العملاء. علاوةً على ذلك، قمنا بإدارة المخاطر المتعلقة بالحالات الاقتصادية والتي تمت فيها رفع أسعار الفائدة المرجعية، المخاطر المتعلقة بالجغرافيا السياسية المنتشرة، والمخاطر الإلكترونية، والمخاطر المستمرة التي نتجت عن فيروس "كوفيد -١٩"

كما نواظب على تنفيذ اختبارات التحمل (الضغط) لتقييم مدى مرونة ميزانيتنا العمومية، وتقديم معلومات استرشادية يمكن تنفيذها حول كيفية تصرّف العناصر الرئيسية في محافظنا أثناء الأزمات.

ومن خلال الإدارة الاستباقية وإجراءات إدارة المخاطر المستمرة، نجح المصرف في تخفيض نسبة التعثر إلى مستويات متدنية تاريخية، وبالإضافة إلى معدلات المخاطر التي تم تحسينها في مختلف المجالات، فقد قمنا أيضاً بتحسين إطار إدارة المخاطر في عام ٢٠٢٢م ضمن المجالات التالية:

- الإستمرار في تحسين استراتيجياتنا لإدارة مخاطر معدل الأرباح.
- الإستمرار في تحسين ممارسات إدارة المخاطر، لا سيما مخاطر الخزانة والتمويل، للمساعدة في ضمان قيام كبار المسؤولين التنفيذيين بالإشراف وإبراز تقارير اتجاهات الاقتصاد الكلّي حول مخاطر التمويل والتضخم وأسعار الفائدة المرجعية.
- القيام بتحسين أدوات وعمليات إدارة الأزمات الخاصة بالمصرف لتعكس السيناريوهات الحالية والمحتملة للسوق والسيناريوهات الخاصة في خطة التمويل في حالات الطوارئ وخطة التعافي وخطط استمرارية الأعمال.
- القيام بإعداد برنامج المخاطر والذي يشمل تدريب الموظفين في إعداد المقاييس وتطوير اختبار التحمل (الضغط) لدينا لتغطية المواقف المتعلقة بالمخاطر التي قد يوجهها المصرف.
- إعداد إطار عمل بيئي وإجتماعي وحوكمة الذي يغطي أهداف التنمية المستدامة، والمخاطر المناخية ، والعوامل المرتبطة بهذا الإطار.
- القيام بإنشأ لجنة خاصة لمتابعة تطبيق إطار العمل البيئي والإجتماعي والحوكمة بنجاح، كما أكملنا أول تقرير والذي يغطي جميع النشاطات بالمكاتب الرئيسية للمصرف في مملكة البحرين.
- مواصلة دعم العملاء من خلال إعادة مواءمة التزامات السداد مع قدرة العميل على السداد بعد فترة تأجيل الأقساط التي فرضها مصرف البحرين المركزي.
- مواصلة تعزيز نهجنا في إدارة المخاطر من خلال تنفيذ أطر وأنظمة إدارة المخاطر المؤسسية، الذي يجمع بين استعراض تقارير إدارة المخاطر التي تشمل مخاطر الائتمان والسيولة ومعدل الأرباح المبينة في المحافظ المصرفية والمخاطر الأخرى.
- الإستمرار في التركيز على تحسين نماذج المخاطر الحالية بما في ذلك نموذج "ICAAP" ونماذج اختبار التحمل (الضغط)، إضافةً إلى نماذج تصنيف مخاطر الائتمان الخاصة بالمصرف.
- المراقبة الإستباقية لأحدث أوضاع واتجاهات السوق مع التوصية بهياكل المخاطر المناسبة لتمكين المصرف والإدارة من الاستعداد لأي تحولات في السوق.
- إجراء مراجعات دورية على قطاعات من محفظتنا التمويلية التي تأثرت بالتباطؤ الاقتصادي، حيث تم إجراء عدد من اختبارات التحمل (الضغط) الداخلية في ظل مواقف مختلفة في أعقاب "Covid-19" وتأثيره على المخصصات. كما تم القيام بإجراءات إضافية لتأثير العوامل غير المباشرة لمخاطر السمعة والسيولة.
- النجاح في تطبيق نظام تصنيف مخاطر الائتمان "Moody's Credit Lens".
- مواصلة أتمتة تقارير إدارة المخاطر لمساعدة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة على اتخاذ القرارات فيما يخص مواضيع المخاطر الرئيسية بطريقة فعالة.
- الإستمرار في مراقبة وتعزيز قدرة المصرف على تحمّل المخاطر مع الحفاظ على هيكل حدود تحمّل المخاطر كجزء من إطار عمل الإدارات.
- الإستمرار لتعزيز مهارات الموظفين ومعرفتهم في مختلف مجالات المخاطر، مثل أمن المعلومات وإدارة المخاطر ومخاطر الائتمان من خلال توفير التدريب الملائم.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين

عن أنشطة المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٥ فبراير ٢٠٢٣م
١٤رجب ١٤٤٤هـ

الحمد للّه رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد،

بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للمصرف؛ فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية أن ترفع تقريرها للسادة المساهمين حول أنشطة المصرف والشركات التابعة له وفقا للبيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

مسئولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

تؤكد هيئة الرقابة الشرعية أنه من المبادئ المقررة، أن مسئولية التأكد والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة، وأما مسئولية الهيئة فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناء على ما تمت مراجعته لعمليات المصرف وفي إعداد هذا التقرير.

أساس الرأي

بناءً على فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية والتزاما بضوابط الحوكمة الشرعية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن خلال اجتماعات الهيئة الدورية، واجتماعات العضو التنفيذي لها، قامت هيئة الرقابة الشرعية بالمراقبة والمراجعة والتدقيق وفق خطة التدقيق الشرعي، واستعراض تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، بفحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها للتأكد -ما أمكن- من التزام المصرف وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما تم الاطلاع على تقرير المدقق الشرعي الخارجي بالإضافة إلى التنسيق مع إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي بمراجعة العقود والاتفاقيات والهياكل التمويلية والاستثمارية والمنتجات المطروحة والسياسات الداخلية ذات العلاقة، كما اطلعت الهيئة على البيانات المالية الموحدة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

الرأي

بناءً على ما تقدم من مراقبة ومراجعة وتدقيق، ترى هيئة الرقابة الشرعية الآتي:

١. أن العقود والاتفاقيات والمعاملات التي أبرمها المصرف واطلعنا عليها متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٢. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة -إن وجدت- على حسابات الاستثمار متفقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٣. أن جميع المكاسب التي تحققت بغير قصد من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تمتوجيهها إلى حساب الخيرات.
٤. أن أسس حساب الزكاة تم وفقا للمعايير الشرعية باعتماد طريقة صافي الموجودات، وتشير الهيئة إلى أن مسئولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على عاتق المساهمين كما هو وارد في دليل الزكاة.
٥. أن المصرف قد التزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

واللّه الموفق، والحمد للّه رب العالمين، وصلى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي
نائب الرئيس والعضو التنفيذي

فضيلة الشيخ د. نظام محمد يعقوبي
عضو الهيئة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

ص.ب ١٠٦، المنامة – مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف") والشركات التابعة له ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبرأينا، فإن المجموعة أيضاً التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة " من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبي ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل والموجودات المشتراة لغرض التأجير	
راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٥ (ي)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم ٢٧، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم ٣٧.	
أمر التدقيق الرئيسي	**كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق**
تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية: • أهمية موجودات التمويل والموجودات المشتراة لغرض التأجير التي تمثل ٣٥٪ من مجموع الموجودات (بالقيمة)؛ • تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لموجودات التمويل والموجودات المشتراة لغرض التأجير يتضمن ممارسة اجتهادات وتقديرات جوهرية. المجالات التي حددنا فيها مستوى عال من ممارسة الاجتهادات والتقديرات من قبل الإدارة، وبالتالي زيادةً مستوى تركيز التدقيق في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة هي كالتالي: - **استخدام نماذج معقدة** استخدام نماذج معقدة بطبيعتها وتتطلب ممارسة اجتهادات لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي تشمل تحديد احتمالات حدوث التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد، والتعرضات عند التعثر عن السداد. نماذج احتمالات التعثر عن السداد تعتبر محركات الخسائر الائتمانية المتوقعة. - **السيناريوهات الاقتصادية** الحاجة إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مستقبلي غير منحاز ويعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها. - **تعديلات الإدارة** تقوم الإدارة بادخال تعديلات على نتائج نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعامل مع قصور معروفة بنموذج انخفاض القيمة أو المخاطر الناشئة وبالخصوص في ظل ظروف جائحة كوفيد ١٩. إن مثل هذه التعديلات غير متيقنة بطبيعتها وتستدعي ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل الإدارة لتقدير هذه المبالغ.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: **اختبار أنظمة الرقابة** لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب خسائر ائتمان المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار أنظمة الرقابة على ما يلي: • فحص تصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الرئيسية المعنية بإكمتال ودقة المُدخلات والفرضيات الرئيسية في نموذج انخفاض القيمة؛ • تقييم تصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الرئيسية المطبقة على محددات المراحل؛ • تقييم الضوابط على عملية التحقق، والتنفيذ، ومراقبة النموذج؛ • تقييم أنظمة الضوابط على عملية الاعتماد والاحتساب المتعلقة بتعديلات ما بعد مخرجات النموذج، وتعديلات الإدارة؛ • فحص أنظمة الرقابة الرئيسية المتعلقة باختيار وتنفيذ متغيرات الاقتصاد الكلي الجوهرية، والضوابط على اختيار السيناريوهات والاحتمالات. **الاختبارات التفصيلية** • اختبار عينة من المدخلات والفرضيات الرئيسية التي تؤثر على حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة لتقييم مدى معقولية التوقعات الاقتصادية، والأوزان، وفرضيات احتمالية التعثر عن السداد المستخدمة؛ • واختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج، مع مراعاة حجم وتعقيدات تعديلات الإدارة، بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل والموجودات المشتراة لغرض التأجير (يتبع)	
راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٥ (ي)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم ٢٧، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم ٣٧.	
أمر التدقيق الرئيسي	**كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق**
	الاستعانة بالمتخصصين • لقد قمنا باشراك اخصائيي تقنية المعلومات الخاصين بنا في اختبار ضوابط تقنية المعلومات والتطبيقات العامة ذات العلاقة على النظم الرئيسية المستخدمة في عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. • لقد أشركنا اخصائيي مخاطر الائتمان الخاصين بنا لمساعدتنا في: – تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب انخفاض قيمة الموجودات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ – عن طريق أخذ عينات قمنا بإعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ – تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ – تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية. **الإفصاحات** قمنا بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة، المتعلقة بموجودات التمويل وموجودات مشتراه لغرض التأجير مناسبة بالرجوع إلى المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

تقييم الاستثمارات العقارية	
راجع السياسات المحاسبية في إيضاح رقم ٥ (ح) واستخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم ٢٧.	
أمر التدقيق الرئيسي	**كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق**
تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي ركزنا عليها للأسباب التالية: • حالة عدم التيقن السائدة في سوق العقارات؛ • وتطبيق تقنيات التقييم التي غالباً ما تنطوي على ممارسة الاجتهادات الجوهرية، والفرضيات والتقديرات.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي: • قمنا بإشراك اخصائيي تقييم العقارات الخاصين بنا لمساعدتنا في: – تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل مقيم العقارات الخارجي المستقل الذي عينته المجموعة؛ – تقييم مدى معقولية المُدخلات والفرضيات الرئيسية المستخدمة في التقييم؛ • تقييم مؤهلات وخبرات مقيمي العقارات المستقلين ومراجعة بنود خطاب التعيين لتحديد ما إذا كان هناك أي أمور قد تؤثر على موضوعيتهم أو تحد من نطاق عملهم؛ **الإفصاحات** تقييم ملائمة إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات العقارية بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، والأقسام الأخرى التي تشكل جزءاً من التقرير السنوي.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المصرف للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت اثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، تقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ (بصيغته المعدلة)، أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو السيد ماهيش بالاسوبرامانيان.

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك ١٣٧
٧ فبراير ٢٠٢٣

KHALEEJI COMMERCIAL BANK
المصرف الخليجي التجاري

البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦	١٤٩,٠٩٣	١٢٤,١١٥
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٧	٦٢,٦٣٠	٢٦,٣٩١
استثمارات في صكوك	٨	٥٢٣,٣٣٢	٣٢٣,٨٤٦
موجودات التمويل	٩	٣٢١,١٣٥	٣٢٤,٣٧٣
موجودات الإجارة	١٠	١٨٣,٧٢٥	١٥٢,٣٩٤
استثمارات في أوراق مالية	١١	٣٣,٦٣٧	٣٠,٨٨٤
موجودات محتفظ بها للبيع	١٢	٤,٣٤١	٦٣,١٠٣
استثمارات عقارية	١٣	٩٦,٩٤٧	٨٠,٩١٩
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	١٤	٢٤,٥٢٢	٢٥,٢٦٨
موجودات أخرى	١٥	٢٢,٩٠١	١٣,١٩٢
عقارات ومعدات	١٦	٣,٤٣١	١,٦٩٩
إجمالي الموجودات		**١,٤٢٥,٦٩٤**	١,١٦٦,١٨٤
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية		٢٤٠,٠٨٠	١٣٠,١٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٧	٢١٥,٣٦٤	١٨٣,٢١٧
تمويل آجل من مؤسسات مالية	١٨	١٣٠,٩٥٥	٧١,٦١٧
حسابات جارية للعملاء		٥٠,٩٥٥	٥٢,٩٣٦
مطلوبات أخرى	١٩	٢٥,٤٣٧	٢٥,٦٢٩
إجمالي المطلوبات		**٦٦٢,٧٩١**	٤٦٣,٥٩٨
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار			
– من مؤسسات مالية		١٥٩,٩٢٦	١٢٥,٧٠٧
– من مؤسسات غير مالية وأفراد		٤٤٥,٢٠٧	٤١٩,٤٨٨
مجموع حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات	٢٠	**٦٠٥,١٣٣**	٥٤٥,١٩٥
حقوق الملكية			
رأس المال	٢١	٨٤,٧٨٣	٨٩,٢١٢
احتياطي قانوني		١١,٥١٠	١٠,١١٠
أسهم خزينة		(٦,٢٥٤)	(١١,٩٢٦)
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات		(٥,٧٩٠)	١٨٧
أرباح مستبقاة		١٦,١٧١	١١,٤٩٣
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم		**١٠٠,٤٢٠**	٩٩,٠٧٦
مضاربة ثانوية (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)	٢٢	٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢
حصة غير مسيطرة		١٠,١٢٨	١١,٠٩٣
إجمالي حقوق الملكية		**١٥٧,٧٧٠**	١٥٧,٣٩١
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية		**١,٤٢٥,٦٩٤**	١,١٦٦,١٨٤

اعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ٧ فبراير ٢٠٢٣ ووقعها بالنيابة عن المجلس:

هشام أحمد الريّس
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠٢٢	٢٠٢١
إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة		٣٥,٧٢٥	٢٩,٩٠٨
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية		٧٢٣	١٦٦
إيراد من صكوك		٢١,٩٧٧	٢٠,٠٨٧
إيراد من استثمارات في أوراق مالية		٣٠٥	٥٨٠
الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	١٤	(١,٢٥٢)	(١,١٣٣)
رسوم وإيرادات أخرى، صافي		٤,٧٢٦	٢,٨٧٩
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار		**٦٢,٢٠٤**	٥٢,٤٨٧
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمضارب	٢٠	(٢٩,٨٦٢)	(٢٥,٩٣٩)
حصة المصرف كمضارب	٢٠	١٥,٥١٧	١٣,٩٨٤
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار		**(١٤,٣٤٥)**	(١١,٩٥٥)
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد		(١٤,٣٣٣)	(١٢,٣٧١)
مصروفات التمويل الآجل من مؤسسات مالية		(٤,٣٣٩)	(١,٢٧٢)
إجمالي الإيرادات		**٢٩,١٨٧**	٢٦,٨٨٩
تكلفة الموظفين	٢٣	٧,٥٠٤	٥,٦٥٥
مصروفات تشغيلية أخرى	٤٢	٥,٧٥٧	٥,٦٣٦
إجمالي المصروفات		**١٣,٢٦١**	١١,٢٩١
الربح قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة		**١٥,٩٢٦**	١٥,٥٩٨
مخصصات الانخفاض في القيمة، صافي	٢٥	(١,٩١٩)	(٤,٧٨٥)
ربح السنة		**١٤,٠٠٧**	١٠,٨١٣
العائد إلى:			
مساهمي الشركة الأم		١٤,٠٠٧	١٠,٨٥٣
حصة غير مسيطرة		–	(٤٠)
		١٤,٠٠٧	١٠,٨١٣
العائد لكل سهم			
العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (فلس)	٣٠	**٩,٩٨٧**	٦,٠٣٩

هشام أحمد الريّس
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٢	حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم								
	رأس المال	احتياطي قانوني	أسهم خزينة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	أرباح مستبقاة	المجموع	مضاربة ثانوية (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٨٩,٢١٢	١٠,١١٠	(١١,٩٢٦)	١٨٧	١١,٤٩٣	٩٩,٠٧٦	٤٧,٢٢٢	١١,٠٩٣	١٥٧,٣٩١
صافي الحركة في القيمة العادلة	–	–	–	(٥,٩٧٧)	–	(٥,٩٧٧)	–	–	(٥,٩٧٧)
ربح السنة	–	–	–	–	١٤,٠٠٧	١٤,٠٠٧	–	–	١٤,٠٠٧
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة	**-**	**-**	**-**	**(٥,٩٧٧)**	**١٤,٠٠٧**	**٨,٠٣٠**	**-**	**-**	**٨,٠٣٠**
إلغاء أسهم خزينة (إيضاح ٢١)	(٤,٤٢٩)	–	٥,٩٦٣	–	(١,٥٣٤)	–	–	–	–
شراء أسهم خزينة	–	–	(٢٩١)	–	–	(٢٩١)	–	–	(٢٩١)
أرباح موزعة على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ٢٢)	–	–	–	–	(٦,٠٠٠)	(٦,٠٠٠)	–	–	(٦,٠٠٠)
فقدان السيطرة (إيضاح ١٢)	–	–	–	–	–	–	–	(٩٦٥)	(٩٦٥)
المحوّل إلى الاحتياطي القانوني	–	١,٤٠١	–	–	(١,٤٠١)	–	–	–	–
المحوّل إلى صندوق الزكاة	–	–	–	–	(٣٩٥)	(٣٩٥)	–	–	(٣٩٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٨٤,٧٨٣**	**١١,٥١١**	**(٦,٢٥٤)**	**(٥,٧٩٠)**	**١٦,١٧٠**	**١٠٠,٤٢٠**	**٤٧,٢٢٢**	**١٠,١٢٨**	**١٥٧,٧٧٠**

٢٠٢١	حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم								
	رأس المال	احتياطي قانوني	أسهم خزينة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	أرباح مستبقاة	المجموع	مضاربة ثانوية (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٨٩,٢١٢	٩,٠٢٤	(١١,٨٥٩)	٣٤٨	٧,٨٦٣	٩٤,٥٨٨	٤٧,٢٢٢	١,٢٢٥	١٥٢,٠٣٥
أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢)	–	–	–	–	٢٣	٢٣	–	–	٢٣
الرصيد المعدل	٨٩,٢١٢	٩,٠٢٤	(١١,٨٥٩)	٣٤٨	٧,٨٨٦	٩٤,٦١١	٤٧,٢٢٢	١,٢٢٥	١٥٢,٠٥٨
صافي الحركة في القيمة العادلة	–	–	–	(١٦١)	–	(١٦١)	–	–	(١٦١)
ربح السنة	–	–	–	–	١٠,٨٥٣	١٠,٨٥٣	–	(٤٠)	١٠,٨١٣
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة	–	–	–	(١٦١)	١٠,٨٥٣	١٠,٦٩٢	–	(٤٠)	١٠,٦٥٢
شراء أسهم خزينة	–	–	(٦٧)	–	–	(٦٧)	–	–	(٦٧)
إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	–	–	–	–	٦٩	٦٩	–	–	٦٩
أرباح موزعة على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى	–	–	–	–	(٦,٠٠٠)	(٦,٠٠٠)	–	–	(٦,٠٠٠)
الاستحواذ على شركة تابعة	–	–	–	–	–	–	–	٩,٨	٩,٨
التحويل إلى الاحتياطي القانوني	–	١,٠٨٦	–	–	(١,٠٨٦)	–	–	–	–
المحوّل إلى صندوق الزكاة	–	–	–	–	(٢٢٩)	(٢٢٩)	–	–	(٢٢٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٨٩,٢١٢	١٠,١١٠	(١١,٩٢٦)	١٨٧	١١,٤٩٣	٩٩,٠٧٦	٤٧,٢٢٢	١١,٠٩٣	١٥٧,٣٩١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠٢٢	٢٠٢١
أنشطة التشغيل			
مبالغ مستلمة من/(مدفوعة) لموجودات التمويل، صافي		٣١,١٨١	(٣٢٠)
مبالغ مدفوعة لشراء موجودات الإجارة، صافي		(٤١,٥٧٦)	(٥,٨٠١)
إيراد مستلم من إيداعات قصيرة الأجل		٧٢٣	١٦٦
أرباح مدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار		(١٤,٢٧٣)	(١٢,٦٣٨)
مبالغ مستلمة من أصحاب حسابات الاستثمار، صافي		٥٩,٩٣٧	١١٩,٨٤٥
مبالغ مدفوعة لأرباح الإيداعات		(١٤,٣٣٣)	(١٢,٣٧٠)
مبالغ مدفوعة للمصروفات		(٢٥,٨٤٢)	(١٠,٧٧٠)
مبالغ مستلمة أخرى		٤,٩٤٢	٢,٨٧٩
مساهمات مدفوعة لجمعيات خيرية		(٣٧٣)	(٤٦٦)
مبالغ مسحوبة من حسابات جارية للعملاء، صافي		(١,٩٨١)	(٢,٧٤٠)
مبالغ مستلمة من إيداعات من مؤسسات مالية، صافي		١,٩٨٨	٥٠,٦٥٣
مبالغ مستلمة من/(مدفوعة) لمؤسسات غير مالية وأفراد، صافي		٣٢,١٤٧	(٣١,٠٢٦)
صافي (مدفوعات إلى)/مستلمة من حساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي		(١,٠٥٠)	١٢٤
صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل		**١٢٩,٩٢٩**	٩٧,٥٣٦
أنشطة الاستثمار			
شراء صكوك		(٢٢٩,٢٤٣)	(٢١٢,٨٧١)
مبالغ مستلمة من تسوية/بيع صكوك		٧٧,٨٠٢	١٥٤,٧٢٦
إيراد مستلم من صكوك		٢٢,٧٧٥	١٤,٨٦٦
مبالغ مستلمة من بيع/استردادات استثمارات في أوراق مالية		–	٧,٣٢١
مبالغ مستلمة من بيع استثمارات عقارية، صافي		٣,٢٢٩	٧٨٠
أرباح أسهم مستلمة/إيراد من استثمارات في أوراق مالية		١٤٥	٦٦٦
شراء عقارات ومعدات، صافي		(٢,١٢٤)	(١,٣٥٠)
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية		(٥٠٨)	–
الدفع مقابل الاستحواذ في إطار برنامج إعادة الهيكلة		–	(٥٨٢)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(١٢٧,٩٢٤)**	(٣٦,٤٤٤)
أنشطة التمويل			
شراء أسهم الخزينة، صافي		(٢٩١)	(٦٧)
أرباح مدفوعة لأصحاب الفئة الأولى لرأس المال الإضافي		(٦,٠٠٠)	(٦,٠٠٠)
مبالغ مستلمة من/(مدفوعة) لتمويل آجل من مؤسسات مالية، صافي		٥٩,٣٣٨	(٣,٨٦٠)
مصروفات تمويل آجل من مؤسسات مالية		(٤,٣٣٩)	(١,٢٧٢)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة التمويل		**٤٨,٧٠٨**	(١١,١٩٩)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		**٥٠,٧١٣**	٤٩,٨٩٣
النقد وما في حكمه كما في ١ يناير		١٣٥,٢١٦	٨٥,٣٢٣
النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر		**١٨٥,٩٢٩**	١٣٥,٢١٦
يشتمل النقد وما في حكمه على:*			
نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)	٦	١٢٣,٢٩٩	١٠٨,٨٢٥
إيداعات لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ٩٠ يوماً أو أقل	٧	٦٢,٦٣٠	٢٦,٣٩١
		١٨٥,٩٢٩	١٣٥,٢١٦

* النقد وما في حكمه يظهر بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢ ألف دينار بحريني).

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٢	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٢			التغيرات خلال السنة					الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		
	عدد الوحدات	متوسط القيمة للسهم	المجموع	استثمارات / (سحوبات)	إعادة تقييم	إجمالي الدخل / (الخسارة)	أرباح أسهم مدفوعة	رسوم المصرف كوكيل	مصروفات إدارية	عدد الوحدات	متوسط القيمة للسهم	المجموع
سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١)، و NSI٢	١،٢٤٧	١،٠٠	١،٢٤٧	–	–	–	–	–	–	١،٢٤٧	١،٠٠	١،٢٤٧
شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	٢٦٩	١،٠٠	٢٦٩	–	–	–	–	–	–	٢٦٩	١،٠٠	٢٦٩
			١،٥١٦	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**			**١،٥١٦**

٢٠٢١	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢١			التغيرات خلال السنة					الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
	عدد الوحدات	متوسط القيمة للسهم	المجموع	استثمارات / (سحوبات)	إعادة تقييم	إجمالي الدخل / (الخسارة)	أرباح أسهم مدفوعة	رسوم المصرف كوكيل	مصروفات إدارية	عدد الوحدات	متوسط القيمة للسهم	المجموع
سفانا للاستثمار ذ.م.م.(ريا ١)، و NSI٢	٦،٢٥٤	١،٠٠	٦،٢٥٤	(٥،٠٠٧)	–	–	–	–	–	١،٢٤٧	١،٠٠	١،٢٤٧
شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	٣،٤٣٤	١،٠٠	٣،٤٣٤	(٣،١٦٥)	–	–	–	–	–	٢٦٩	١،٠٠	٢٦٩
شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	٢،٦٣٣	٠،٣٨	٩٩٣	(٩٩٣)	–	–	–	–	–	–	–	–
			١٠،٦٨١	(٩،١٦٥)	–	–	–	–	–			١،٥١٦

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان مصادر وإستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠٢٢	٢٠٢١
مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة			
كما في ١ يناير		٤٧١	٦٩٦
تبرعات المصرف		٣٩٥	٢٢٩
إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية	٣٢	٢٩	١٢
مجموع المصادر		**٨٩٥**	٩٣٧
استخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة			
تبرعات لمؤسسات خيرية		(٣٧٣)	(٤٦٦)
مجموع الاستخدامات		**(٣٧٣)**	(٤٦٦)
رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الغير موزع كما في ٣١ ديسمبر		**٥٢٢**	٤٧١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

١. تقرير المنشأة

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف")، هو شركة مساهمة مُدرجة في بورصة البحرين، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي في قطاع التجزئة. تم إدراج الأوراق المالية الإضافية للبنك من الفئة الأولى في بورصة لندن (سوق الأوراق المالية الدولية) في عام ٢٠٢٠.

المصرف مملوك بنسبة ٨٥.٤١٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٦٩.٠٦٪) من قبل مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب (الشركة الأم)، وهي بنك استثماري بحريني يعمل بموجب رخصة مصرفية إسلامية بالجملة صادرة عن مصرف البحرين المركزي، ومدرج في بورصة البحرين، بورصة الكويت، سوق دبي المالي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تخضع أنشطة المصرف لقوانين مصرف البحرين المركزي ولإشراف هيئة رقابة شرعية لضمان إلتزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل أنشطة المصرف الرئيسية تقديم التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكلة منتجات استثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع، حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

البيانات المالية الموحدة تتضمن نتائج للمصرف والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، التزم مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري بخطة لتحويل أصول بقيمة ٥٥.٦٢ مليون دينار بحريني إلى إنفراكورب بموجب شروط البرنامج ٤.٥ مليون دينار بحريني لمستثمري إدارة الأصول (كمقابل عيني). تضمنت الخطة تحويل شركتين تابعتين للمصرف. في ١٥ مارس ٢٠٢٢، تم تنفيذ تحويل الأصول وتم تحويل الأصول وفقًا للخطة مقابل صكوك بقيمة ٥٤.١٧ مليون دينار بحريني (إيضاح ١٢). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (٪) ٢٠٢٢	نسبة الأسهم المسيطرة(٪) ٢٠٢١	طبيعة العمل
هاربر تاور ويست ٢ العقارية ذ.م.م	البحرين	**١٠٠٪**	١٠٠٪	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
هاربر تاور ويست ٤ العقارية ذ.م.م*	البحرين	**-**	١٠٠٪	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
صروح المحدودة	جزر الكايمن	**٧٥.٧٠٪**	٧٥.٧٠٪	لإنشاء وبيع العقارات في "تلال المها"
شركة HH للضيافة ش.ش.و	البحرين	**٨٦٪**	٨٦٪	قطاع الضيافة
المصرف الخليجي التجاري للفئه الأولى المحدودة	جزر الكايمن	**١٠٠٪**	١٠٠٪	إصدار شهادة رأس مال إضافي من الفئة الأولى
NSIT ذ.م.م *	البحرين	**-**	٨٢.٥٢٪	الإحتفاظ بعقارات
أملاك II	جزر الكايمن	**٦١.٨٨٪**	٦١.٨٨٪	الإحتفاظ بعقارات

* في ١٥ مارس ٢٠٢٢، تم تحويل هذه الشركات التابعة لإنفراكورب، كجزء من خطة تحويل الأصول.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٢. بيان الإلتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام والقوانين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣١ ديسمبر ٢٠٢١ للمجموعة كانت وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي (راجع البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ للاطلاع على تفاصيل التعديلات المطبقة المتعلقة بجائحة الكورونا (كوفيد-١٩). نظراً لكون تعديل مصرف البحرين المركزي محدداً للسنة المالية ٢٠٢٠ ولم يعد واجب التطبيق على الفترة الحالية وفترة المقارنة، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (دون أي تعديلات).

وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي للأمور التي لا تشملها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، تسترشد المجموعة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

النزاع بين روسيا وأوكرانيا

لقد أدى الصراع الحالي بين روسيا وأوكرانيا إلى حدوث اضطراب في الاقتصاد العالمي، وأدى، من بين تأثيرات أخرى، لزيادة التقلبات في الأسواق المالية وأسعار السلع الأساسية نتيجة لتعطل سلاسل التوريد و التي قد تؤثر على مجموعة واسعة من المنشآت عبر مختلف السلطات القضائية والصناعات.

وقد أجرت الإدارة تقييماً لمحفظتها، وخلصت إلى أنه ليس لديها أي تعرضات مباشرة للبلدان المتأثرة أو منها. مع ذلك، لا تزال احتمالات التعرضات غير المباشرة قائمة. ومن الصعب في هذه المرحلة تحديد الأثر الكامل لهذا النزاع لأنه يعتمد إلى حد كبير على طبيعة ومدة الأحداث غير المؤكدة والتي لا يمكن التنبؤ بها، مثل المزيد من العمليات العسكرية، والعقوبات الإضافية، وردود الفعل على التطورات الجارية من قبل الأسواق المالية العالمية. وستواصل الإدارة رصد أثر هذا الوضع المتطور عن كثب على محفظتها لتقييم الأثر غير المباشر، إن وجد. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لم يكن لهذا النزاع أي أثر جوهري على المجموعة

٣. أساس القياس

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، والأوراق المالية المهيكلة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني ، بإعتبارها العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك ،مقربة إلى أقرب ألف دينار بحريني ،ما لم يذكر خلاف ذلك.

٤. استخدام الأحكام والتقديرات

ان إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة تقديراً في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل وأي فترات مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وأن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض المركز المالي والنتائج بشكل عادل. ان الأمور التي تتطلب قدر كبير من التقدير أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في إيضاح (٢٧).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٥. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية على نحو ثابت من قبل المجموعة، مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، ماعدا المشروح في إيضاح رقم (٢) – "بيان الإلتزام"، وتلك الناتجة من للمعايير والتعديلات التالية:

أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة السارية المفعول إبتداءً من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢

١) معيار المحاسبة المالي رقم (٣٨) - الوعد، والخيار، والتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٨) – الوعد، والخيار، والتحوط في ٢٠٢٠. الهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المناسبة، لاحتساب، وقياس، والإفصاحات، فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع مبادىء الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

هذا المعيار يصنف ترتيبات الوعد والخيار إلى فئتين كما يلي:

أ) "الوعد أو الخيار التابع للمنتج" والذي يتعلق بهيكل المعاملة التي تتم باستخدام منتجات أخرى، مثل المرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك، وما إلى ذلك؛
ب) "منتج الوعد والخيار" والذي يستخدم كترتيب قائم بذاته، متوافق مع مبادىء الشريعة الإسلامية.

بالإضافة لذلك، ينص المعيار على المعالجة المحاسبية للالتزامات التقديرية والحقوق التقديرية الناتجة من منتجات الوعد والخيار القائمة بذاتها، وترتيبات التحوط التي تستند على سلسلة من عقود الوعد والخيار.

لم ينتج أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيارعلى المجموعة.

ب) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التالية سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ بعد ١ يناير ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر. مع ذلك، لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي من هذه المعايير

١) معيار المحاسبة المالي رقم (٣٩) - إعداد التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٩) – إعداد التقارير المالية للزكاة في ٢٠٢١. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة لمختلف الأطراف من ذوي المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (٩) – الزكاة، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر.

يسري هذا المعيار على المؤسسة فيما يتعلق باحتساب وقياس والإفصاح عن الزكاة المنسوبة للأطراف المعنيين من ذوي المصلحة. في حين ان احتساب الزكاة ينطبق بشكل فردي لكل مؤسسة ضمن المجموعة، فإن هذا المعيار سيكون واجب التطبيق على جميع البيانات المالية الموحدة والمنفصلة للمؤسسة.

لا يحدد هذا المعيار طريقة تحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. يجب على المؤسسة الرجوع للإرشادات الرسمية ذات العلاقة لتحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. (على سبيل المثال، المعيار الشرعي رقم (٣٥) لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – الزكاة، المتطلبات التنظيمية، أو توجيهات هيئة الرقابة الشرعية، حسب الاقتضاء).

تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

١١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد (يتبع)

٢) معيار المحاسبة المالي رقم (١) - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (١) المعدل – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية في ٢٠٢١. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (١) السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم (١) يتوافق مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:

أ. أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
ب. تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية؛
ج. تم تعديل وتحسين التعريفات؛
د. تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛
هـ. يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة؛
و. تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى الإيضاحات؛
ز. تم إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعادل؛
ح. تم إدخال معالجة التغير في السياسات المحاسبية، والتغير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء؛
ط. تم تحسين إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية؛
ي. تحسين إعداد التقارير بشأن العملات الأجنبية، وتقارير القطاعات؛
ك. تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
ل. البيانات المالية التوضيحية ليست جزءاً من هذا المعيار، وسيتم إصدارها بشكل منفصل.

تقوم المجموعة بتقييم الأثر المحتمل لهذا المعيار، وتتوقع تغييراً في بعض العروض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة تماشياً مع ممارسات السوق الأوسع.

٣) معيار المحاسبة المالي رقم (٤١) - التقارير المالية المرحلية

يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد المعلومات المالية المرحلية المختصرة ومتطلبات العرض والإفصاح ذات الصلة، مع التركيز على الحد الأدنى للإفصاح الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق مع معايير المحاسبية المالية المختلفة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يوفر هذا المعيار أيضاً خياراً للمؤسسة لإعداد مجموعة كاملة من البيانات المالية بتواريخ إعداد التقارير المالية المرحلية بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية ذات الصلة.

سيكون هذا المعيار ساري المفعول للبيانات المالية للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، ولا يتوقع أن يكون لها أي أثر جوهري على المعلومات المالية المرحلية للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) أساس التوحيد

(١) دمج العمليات

تقوم المجموعة باحتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عندما تستوفي مجموعة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها تعريف الأعمال التجارية، ويتم نقل السيطرة إلى المجموعة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. يتم قياس الشهرة مبدئيًا بالتكلفة، وهي الزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحقوق غير المسيطرة وأي حصة سابقة محتفظ بها على صافي الموجودات الملموسة وغير الملموسة القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المتكبدة. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي. يتم تسجيل أي أرباح شراء مساومة فوراً في بيان الربح أو الخسارة الموحد. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية.

يتم قياس أي مقابل طارىء بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طارىء والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طارىء آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطارىء في الربح أو الخسارة.

(٢) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة المصرف. توجد السيطرة عندما يكون للمصرف سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل الحصول على المنافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة ابتداءً من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك المصرف أكثر من ٥٠٪ من حقوق التصويت في المنشأة.

الحصص غير المسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الإستحواذ. التغيرات في حصة المجموعة في شركة تابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة يتم احتسابها بطريقة حقوق ملكية.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو استثمار وعادة تكون حقوق التصويت ذات أهمية لتشغيل هذه الشركات. يتم تحديد ما إذا كان المستثمر يتصرف كمدير أو وكيل بناءاً على إمتلاكه سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد وبالتالي مدى العلاقة بين السلطة والعوائد. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير او وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم.

تقوم المجموعة بوصفها مؤتمنة بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمار الأخرى نيابة عن المستثمرين.

لايتم إضافة البيانات المالية للشركات ذات الأغراض الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة إلا في حالة سيطرة المجموعة على هذه الشركات. يتضمن الإيضاح رقم ٢٨ معلومات عن الموجودات المُدارة من قبل المجموعة والمحتفظ بها بصفة الأمانة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) أساس التوحيد (يتبع)

(٣) الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية

حصص المجموعة في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية يشمل الاستثمار في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة.

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل المجموعة، ولكن ليس لها سيطرة أو سيطرة مشتركة على السياسات المالية التشغيلية. المشروع المشترك هو ترتيبات يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الترتيبات، بدلا عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

تحتسب الاستثمارات في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة بطريقة حقوق الملكية.

يتم احتساب هذه الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة، شاملة تكاليف المعاملة، ويتم تعديل القيمة الدفترية لاحتساب حصة المجموعة في أرباح أو خسائر ما بعد الاستحواذ الشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الشراء. التوزيعات المستلمة من الشركة المستثمر فيها، تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. قد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية للتغيرات في نصيب المستثمر في الشركة المستثمر فيها والناتجة من تغيرات حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية ماعدا في حال تكبدت المجموعة التزامات قانونية أو إعتيادية أو قامت بدفع مبالغ بالنيابة عن الشركة الزميلة.

يتم تقييم إنخفاض القيمة الدفترية للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية بحسب السياسة المبينّة في إيضاح رقم ٥(ك).

(٤) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

ب) معاملات بالعملات الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل").

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة الدفترية، كبعض الاستثمارات في أسهم حقوق ملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. إن العملات المستخدمة من قبل شركات المجموعة الأخرى هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية

تشتمل هذه الاستثمارات على استثمارات في أسهم حقوق ملكية، واستثمارات في سندات دين، واستثمارات في صكوك. يُستثنى من الاستثمارات في الأوراق المالية كلاً من استثمارات في شركات تابعة واستثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح رقم ٥ (أ)).

(١) التصنيف

تقوم المجموعة بفصل استثماراتها إلى الفئات التالية:

١) أدوات حقوق الملكية – هي استثمارات تبرهن القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع مطلوباتها، والأرصدة المماثلة لحقوق الملكية ، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية. وأدوات الاستثمار المهيكلة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية، بما ما يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ٢٩ – الصكوك في دفاتر المنشئ.

٢) أدوات الدين
أدوات الدين النقدية – الأدوات التي ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام مالي/دين مثل المرابحة مستحقة الدفع.

أدوات الدين غير النقدية – الأدوات التي ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام غير مالي، مثل السلع (سلام أو استصناع) أو أصول حق الاستخدام (إجارة موصوفة في الذمة) أو الخدمات (خدمات إجارة) سيتم تقديمها في المستقبل.

٣) أدوات استثمارية أخرى
تصنف المجموعة استثماراتها عند الاحتساب المبدئي إما: أ) بالتكلفة المطفأة، أو ب) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا كان يستوفي كل من الشرطين التاليين:

- إذا كان الأستثمار يحتفظ به ضمن نموذج عمل الهدف منه الاحتفاظ بالأستثمارات لتحصيل التدفقات النقدية لحين استحقاق الأداة؛ و
- يمثل الاستثمار أداة دين أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

يتم قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية إذا كان يستوفي الشرطين التاليين:

- إذا كان الاستثمار يحتفظ به ضمن نموذج عمل يتحقق الهدف منه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الاستثمار؛ و
- يمثل الاستثمار أداة دين أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

تصنيف لا رجعة فيه عند الاحتساب المبدئي

عند الاحتساب المبدئي، قد تتخذ المنشأة قراراً لتصنيف استثمار معين كما يلي:

أ) أداة حقوق ملكية، والتي كان سيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل – لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في حقوق الملكية؛

ب) أداة دين غير نقدية أو أداة استثمارية أخرى – كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو خفض القياس أو التقليل من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ من قياس الأصول أو المطلوبات المترابطة، أو أدوات شبه حقوق الملكية، أو احتساب الأرباح أو الخسائر عليها على أسس مختلفة. وسيخضع ذلك للمتطلبات الشرعية فيما يتعلق بإسناد وتوزيع مثل هذه الأرباح على أصحاب المصلحة المعنيين.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم قياس جميع الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(١) التصنيف (يتبع)

تقييم نموذج العمل

تقوم المجموعة بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركّز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛

- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة المجموعة؛

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج العمل هذا) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر؛ و

- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات حول نشاط البيع بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقييم العام لكيفية تحقيق المجموعة للهدف المعلن لإدارة الموجودات المالية، وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، أو التي تدار ويتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الاستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الاستثمار عندما إنقضاء حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

(٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، والاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

في الفترة التي تنشأ فيها هذه التغيرات وذلك في بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار. عند بيع الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل أرباح تلك الاستثمارات أو خسائرها المتراكمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الاستثمارات في ديون والتي لايتم تصنيفها ضمن الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات للإنخفاض في القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(٣) القياس (يتبع)

يتم اتباع مبادئ القياس التالية:

قياس التكلفة المطفأة
إن التكلفة المطفأة للاصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة
القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس. أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي يكون عادة سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية. كما تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم عندما يكون السوق غير نشط، وتشمل طرق التقييم استخدام معاملات تجارية حديثة بين طرفين ملمين، إن وجد، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ومُضاعفات السعر/الأرباح لأدوات مماثلة.

قد لايمكن ملاحظة بعض أو جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءا على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الاستثمارات.

تنطوي تقديرات القيمة العادلة على أوجه عدم يقين ومسائل تحتاج أحكام جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية (مثل استمرار الأرباح التشغيلية ونقاط القوة المالية). ومن الممكن بشكل معقول، استناداً إلى المعلومات الحالية، أن النتائج التي ستختلف عن الافتراضات خلال السنة المالية المقبلة قد تتطلب إجراء تعديلاً جوهرياً على القيمة الدفترية للاستثمارات.

عند تحديد القيمة العادلة، تعتمد المجموعة في كثير من الأحيان على البيانات المالية للشركات المستثمر فيها، وعلى التقديرات من قبل إدارات هذه الشركات، فيما يتعلق بأثر التطورات المستقبلية.

القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يحمل خاصية الطلب (مثل الوديعة تحت الطلب) لا تقل عن المبلغ المستحق عند الطلب، مخصوماً من أول تاريخ يمكن فيه طلب دفع هذا المبلغ.

تحتسب المجموعة التحويلات بين مستويات تراتبية القيمة العادلة كما في تاريخ بيان المركز المالي الذي حدث فيه التغيير.

د) موجودات التمويل

موجودات التمويل هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، وإستصناع، ووكالة. يتم احتساب موجودات التمويل من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

تعديل موجودات التمويل
إذا تم تعديل شروط موجودات التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات التمويل الأصلية واحتساب موجودات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات التمويلات، تقوم المجموعة أولا بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

د) موجودات التمويل (يتبع)

تطبق السياسة أعلاه على جميع فترات إعداد التقارير المالية، باستثناء العقود التي كانت خاضعة لتوجيهات مصرف البحرين المركزي بشأن التدابير التساهلية المتعلقة بجائحة الكورونا (راجع إيضاح ٢).

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

هـ) إيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

و) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى البنوك (باستثناء حساب احتياطي مصرف البحرين المركزي)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، تستحق خلال ثلاثة أشهر أو اقل من تاريخ شرائها وهي غير معرضة لتغير القيمة العادلة، و تستخدم من قبل المجموعة لإدارة الالتزامات قصيرة الأجل.

ز) موجودات الإجارة

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك)، بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المُؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم احتساب الاستهلاك باستخدام معدلات تقلل بشكل منهجي تكلفة الأصول المؤجرة على مدى فترة الإيجار في نمط المنافع الاقتصادية الناشئة عن هذه الأصول. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. خسارة الإنخفاض في القيمة هي المبلغ الذي تفوق به القيمة الدفترية للموجودات القيمة القابلة للإسترداد المقدرة. يتم إحتساب خسارة الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل، إن وجدت. تأخذ تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بعين الإعتبار في حال الإعتماد على عميل واحد تقييم الإئتمان للعميل بالإضافة إلى عوامل أخرى.

ح) استثمارات عقارية

عقار استثماري

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كاستثمارية عقارية. تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الاستثمار العقاري. تتضمن الاستثمارات العقارية قطع أراضي محتفظ بها لغرض غير محدد وعقارات مؤجرة لطرف ثالث. الأرض لايتم إستهلاكها.

عقارات قيد التطوير

تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

تتكون عقارات قيد التطوير من عقار يتم تطويره كفندق في مملكة البحرين.

ط) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة، بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لايتم إستهلاكها. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت ليتم شطب تكلفة الموجودات على مدى العمر الإفتراضي المقدر لها والذي يتراوح كالتالي:

البنايات	تصل إلى ٢٥ سنة
الأثاث والتجهيزات	٣ إلى ٥ سنوات
أجهزة الكمبيوتر	٣ إلى ٥ سنوات
السيارات	٣ إلى ٥ سنوات
الفنادق	تصل إلى ٤٠ سنة
معدات أخرى	٣ إلى ٥ سنوات

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإفتراضية للموجودات، وتعديلها إذا كان ذلك مناسبًا، في تاريخ كل تقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي) إنخفاض قيمة الأدوات المالية

١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك؛
- إيداعات لدى المؤسسات المالية؛
- موجودات التمويل؛
- موجودات الإجارة(بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)؛
- استثمار في الصكوك – أدوات دين بالتكلفة المطفأة؛
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً:

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ بيان المركز المالي؛
- أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على التجربة السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً. (إيضاح رقم ٣٧).

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تسييل الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها) ؛ أو
- الموجودات المالية مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي BBB- أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بورز.

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان. ترحّل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

المرحلة الأولى تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان عند الاحتساب المبدئي، والتي لم يكن لها أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، وهي ليست أحداث العجز النقدي المتوقعة خلال فترة الإثني عشر شهراً، لكن مجموع الخسائر الائتمانية على الأصل الموزون باحتمالية حصول حدث الخسارة خلال الإثني عشر شهراً القادمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

ا) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة

المرحلة الثانية تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر المحتملة على مدى الحياة المتوقعة للأداة المالية. الخسائر الائتمانية هي المتوسط الموزون للخسائر الائتمانية مع احتمالية حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة

المرحلة الثالثة تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها أدلة موضوعية على انخفاض القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي، وفقاً للمؤشرات المحددة في كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. أقصى فترة تؤخذ بالاعتبار عن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير غير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- موجودات التمويل والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- الالتزامات المالية غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة لو تم سحب الالتزامات، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.
- الموجودات المالية المشتراة أو التي تم إنشائها والتي انخفضت قيمتها عند الاحتساب المبدئي. يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة الثالثة).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأداة المالية.

التعرضات المنخفضة ائتمانياً

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان منخفضة ائتمانياً. يعتبر التعرض "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للتعرض.

الأدلة على أن التعرض ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدر؛
- خرق للعقد، مثل العجز أو التأخر في السداد، أو استحقاق الأصل المالي لفترة تفوق ٩٠ يوماً ؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفة من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة في ظروف أخرى؛
- من المحتمل أن المقترض أو المُصدر سيعلن إفلاسه أو أي إعادة هيكلة مالية أخرى؛
- ركود أو اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والموجودات المشتراة لغرض التأجير من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات. يتم إدراج الخسارة على الالتزامات المالية غير المسحوبة وعقود الضمانات المالية ضمن بند المطلوبات الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

٢) انخفاض قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي إنخفاض جوهري أو أي إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث إنخفاض في قيمتها. تُعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، ولمدة تتجاوز تسعة أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة – والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر إنخفاض في قيمة ذلك الاستثمار تم إحتسابها سابقاً في بيان الدخل – من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر الإنخفاض في قيمة أدوات الاستثمار في حقوق الملكية، والتي تم إحتسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

ك) إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (عدا الموجودات المالية المبينة أعلاه) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إستردادها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترداد لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر، وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية بإستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو الوحدة المولدة للنقد. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

ل) حسابات جارية للعملاء

يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند إستلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قِبل المجموعة بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

م) حقوق أصحاب حقوق حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حسابات استثمار غير مقيدة، ولها حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال.

تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المجموعة كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. تتحمل المجموعة مباشرة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولايتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار

تخصص المجموعة مخصصاً محدداً ومخصصاً جماعياً على حقوق ملكية المساهمين. لا تخضع المبالغ المستردة من هذه الموجودات منخفضة القيمة للتخصيص بين حاملي حسابات الاستثمار وحقوق ملكية المساهمين.

تظهر حسابات الاستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، إن وجدت. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات . إحتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمار، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الاحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ن) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها، حيث تقوم المجموعة بصفتها مدير استثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم استثمار أموال حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءاً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لايتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

س) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مَدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

ع) أسهم الخزينة

يتم إحتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يتم إحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

ف) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من صافي ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني، والذي لايتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال المصرف المدفوع.

ص) إحتساب الإيراد

يتم إحتساب **إيراد عقود المرابحات والوكالات** على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد بإستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب الأرباح والخسائر المتعلقة بحصة المجموعة في معاملات **تمويل المشاركة والمضاربة** التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيتها (إنتهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم إحتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في العقد.

يحتسب **إيراد الإستصناع** وهامش الربح المرتبط به بإستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم إحتساب **إيراد موجودات الإجارة** (الإجارة المنتهية بالتمليك) بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم إحتساب **إيراد من الصكوك وأوراق مالية مهيكلة** وكذلك إيرادات وتكاليف الإيداعات بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم إحتساب **إيرادات أرباح الأسهم** عند نشوء حق الإستلام.

يتم إحتساب **إيراد الإيجار** بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

يتم احتساب **أرباح بيع الاستثمار في الأوراق المالية في حقوق الملكية والأوراق المالية المهيكلة** في تاريخ البيع و وقت إلغاء الاعتراف بالاستثمارات في الأوراق المالية. الربح أو الخسارة هو الفرق بين القيمة الدفترية في تاريخ التداول والمقابل المستلم أو المستحق.

تعتبر **الرسوم وإيرادات العمولات** جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم إحتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ق) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي تستخدمها المجموعة في أعمال الخير.

ر) الزكاة

تقوم المجموعة بإحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩) "الزكاة"، وبإستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بإخراج الزكاة استناداً إلى أرصدة الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة المؤهلة في نهاية السنة، في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية وإخطارهم بها. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة عن رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة، بناءً على الحصة التناسبية للزكاة. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم إحتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الاستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

ش) منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم إحتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو حكمي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة"، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة المجموعة كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل كما في تاريخ بيان المركز المالي.

تصنف هذه المنافع على أساس "نظام منافع محددة" ويتم إحتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

يوجد لدى المجموعة كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم المجموعة والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المجموعة. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم إحتساب مساهمات المجموعة كمصروفات في بيان الدخل متى إستُحِقت.

(٣) برنامج حوافز الموظفين السنوية المؤجلة

تماشياً مع سياستها للمكافآت المتغيرة، تمنح المجموعة مكوناً من مكافآتها السنوية لبعض الموظفين المشمولين (الذين يتحملون مخاطراً جوهرية والأشخاص المعتمدين) في شكل حوافز مؤجلة يتم إصدارها تناسبياً على مدى ٣ سنوات. الحوافز المؤجلة تشمل مكوناً نقدياً ومكون أسهم. يتم تحويل مكون الأسهم إلى أسهم صورية في البنك استناداً إلى القيمة الدفترية لكل سهم بتاريخ المنح. يتم تسوية الحوافز المؤجلة نقداً في كل تاريخ إصدار استناداً إلى آخر قيمة دفترية لكل سهم في البنك. يتم إدارج التزام الحوافز المؤجلة بمبالغ التسوية في تاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب أي تغييرات في القيمة الدفترية للالتزام كمصروف أو إصدار في بيان الدخل لفترة التقرير. تخضع جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتطاع والتراجع.

ت) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ث) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء "الاعتيادية" بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل.

خ) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعتزم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

ذ) المخصصات

يتم إحتساب مخصصات، بناءاً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حُكمية على المجموعة يمكن تقديرها بطريقة موثوقة، مع إحتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

ض) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار

يتم تغطية الأموال التي تحتفظ بها لدى المجموعة في حسابات استثمار والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع و حسابات الاستثمار ("البرنامج") الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠. يتم تقديم مساهمة سنوية للبرنامج ويتم إحتسبها كمصروف عند استحقاقها.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المؤهلة التي يُحتفظ بها لدى المجموعة وتخضع لإستبعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

ظ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على موجودات التمويل متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل، وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥ – "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقفة".

غ) تمويل آجل من مؤسسات مالية

تمثل تمويل آجل من مؤسسات مالية تمويل تم الحصول عليه من خلال عقد مرابحة. يتم إحتساب التمويلات في تاريخ التعاقد ويسجل بالتكلفة المطفأة.

أ أ) العقود المرهقة

يتم إحتساب مخصص للعقود المرهقة عندما تكون المنافع المتوقعة التي ستحصل عليها المجموعة من العقد أقل من التكلفة الحتمية للوفاء بالتزاماتها بموجب العقد. يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للتكلفة المتوقعة لإنهاء العقد أو صافي التكلفة المتوقعة للاستمرار في العقد، أيهما أقل.

ب ب) موجودات تحت الإدارة

تعمل المجموعة بصفتها أميناً/مديرًا وفي صفات أخرى تؤدي إلى حيازة أو وضع الموجودات نيابة عن صندوق ائتمان أو مؤسسة أخرى. لا يتم تضمين هذه الموجودات والدخل الناتج عنها في البيانات المالية للمجموعة لأنها ليست موجودات للمجموعة.

ج ج) الإجارة

تحديد الإجارة

عند بداية العقد، تقيّم المجموعة ما إذا كان العقد يمثل، أو يحتوي على صيغة إجارة. تعتبر الاتفاقية عقد إجارة، أو تحتوي على صيغة إجارة، إذا كان العقد ينقل أصل حق الانتفاع (لكن ليس السيطرة) من أصل محدد لفترة من الزمن، نظير مقابل مادي متفق عليه. بالنسبة لعقود الإجارة التي تحتوي على عدة مكونات، تقوم المجموعة باحتساب كل مكون إجارة ضمن العقد بصورة منفصلة عن مكونات عدا الإجارة (على سبيل المثال رسوم الخدمة، ورسوم الصيانة، ورسوم التصنيع، إلخ).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج ج) الإجارة (يتبع)

القياس

بالنسبة للعقد الذي يحتوي على مكون إجارة، أو مكونات إجارة أو عدا إجارة إضافية، تقوم المجموعة بتخصيص المقابل في العقد لكل من مكوّنات الإجارة، وذلك على أساس سعره النسبي المستقل. والسعر الإجمالي المستقل المقَدر لمكونات عدا الإجارة التي يمكن للمؤجر، أو لمزود مماثل، فرضها على المستأجر بتاريخ بداية العقد، يجب على المستأجر احتساب أصل حق الانتفاع من الأصل وصافي التزام الإجارة.

١) أصل حق الانتفاع :
عند الاحتساب المبدئي، يقيس المستأجر أصل حق الانتفاع من الأصل بالتكلفة، والذي يتكون مما يلي:

- التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع؛
- التكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة من قبل المستأجر؛ و
- تكاليف تفكيك وإزالة الأصل المعني.

يتم تخفيض التكلفة المبدئية بالقيمة النهائية المتوقعة للأصل المعني. إذا لم تكن التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع قابلة للتحديد استناداً إلى طريقة التكلفة الأساسية (على وجه الخصوص في حالة الإجارة التشغيلية)، من الممكن تقدير التكلفة الأولية بتاريخ البدء استناداً إلى القيمة العادلة لإجمالي المقابل المدفوع/المستحق (أي مجموع إيجارات الإجارة) مقابل أصول حق الانتفاع، بموجب معاملة مماثلة. في وقت التطبيق، قدرت المجموعة بأن القيمة العادلة لأصول حق الإنتفاع متساوي صافي التزام الإجارة.

بعد تاريخ البدء، يقوم المستأجر بقياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، معدلة لأثر أي تعديل أو إعادة قياس للإجارة.

تقوم المجموعة بإطفاء أصل حق الانتفاع من تاريخ البدء إلى نهاية العمر الاقتصادي الافتراضي لأصل حق الانتفاع، على أساس منهجي يعكس نمط الاستفادة من منافع أصل حق الانتفاع. المبلغ القابل للإطفاء يتكون من أصل حق الانتفاع مطروحاً منه القيمة المتبقية، إن وجدت.

تقوم المجموعة بتحديد فترة الإجارة، بما في ذلك الفترة التعاقدية المُلزمة، بالإضافة لفترات اختيارية محددة معقولة، بما في ذلك:

- فترات التمديد، إذا كان البنك على يقين معقول من ممارسة هذا الخيار؛ و/أو
- خيارات الإنهاء، إذا كان البنك على يقين معقول من عدم ممارسة هذا الخيار.

يتم خصم الإيجارات المدفوعة مقدمًا من إجمالي التزامات الإجارة.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لانخفاض القيمة بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ – "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة" لتحديد ما إذا كان أصل حق الانتفاع منخفض القيمة، ولاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة. تقييم انخفاض القيمة يأخذ بالاعتبار قيمة الخردة، إن وجدت. أي التزامات ذات علاقة، بما في ذلك وعود شراء الأصل المعني، تؤخذ بالاعتبار هي الأخرى تماشياً مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ – "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة".

يتكون صافي التزام الإجارة من إجمالي التزام الإجارة، زائداً تكلفة الإجارة المؤجلة (المبينة كالتزام مقابل).

يجب احتساب إجمالي التزام الإجارة مبدئياً بإجمالي مبلغ إيجارات الإجارة المستحقة لفترة الإجارة. تتكون الإيجارات المستحقة من الدفعات التالية لحق الانتفاع من الأصل المعني خلال فترة الإجارة:

- دفعات إجارة ثابتة، مطروحاً منها أي حوافز مستحقة القبض؛
- دفعات إجارة متغيرة، شاملة الإيجارات التكميلية؛
- دفعات الإجارة الإضافية، إن وجدت، لإلغاء عقد الإجارة (إذا كان شرط الإجارة يعكس ممارسة المستأجر لخيار الإلغاء).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج ج) الإجارة (يتبع)

القياس (يتبع)

١) أصل حق الانتفاع : (يتبع)
دفعات الإجارة المتغيرة هي تلك التي تعتمد على مؤشر أو معدل، مثل الدفعات المرتبطة بمؤشر أسعار المستهلك، أو الأسواق المالية، أو المعدلات المعيارية التنظيمية، أو التغيرات في معدلات الإيجار في السوق. دفعات الإيجار التكميلية هي إيجارات مشروطة ببنود معينة، كرسوم الإيجار الإضافية بعد تقديم خدمات إضافية أو تكبد تكاليف جوهرية للإصلاح أو الصيانة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لم يكن لدى المجموعة أي عقود تحتوي على دفعات إيجار متغيرة أو تكميلية.

بعد تاريخ البدء، تقيس المجموعة صافي التزام الإجارة من خلال:

- زيادة صافي القيمة الدفترية لتعكس العائد على التزام الإجارة (إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة)؛
- تخفيض القيمة الدفترية لإجمالي التزام الإجارة ليعكس دفعات الإجارة المدفوعة؛
- إعادة قياس القيمة الدفترية في حالة إعادة تقييم أو التعديلات على عقد الإجارة، أو لتعكس دفعات الإجارة المعدلة.

تكلفة الإجارة المؤجلة يتم إطفاءها للدخل على مدى فترات الإجارة على أساس زمني متناسب، باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. بعد تاريخ البدء، تقوم المجموعة باحتساب ما يلي في بيان الدخل:

- إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة؛ و
- دفعات الإجارة المتغيرة (التي لم يتم تضمينها بالفعل في قياس التزام الإجارة) عند ومتى حصلت الأحداث/الظروف المسببة.

تعديلات عقد الإجارة
بعد تاريخ البدء، تحتسب المجموعة التعديلات على عقد الإجارة كما يلي:

- تغير في فترة الإجارة: إعادة احتساب وتعديل أصل حق الانتفاع، والتزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة؛ أو
- تغير دفعات الإجارة المستقبلية فقط: إعادة احتساب التزام الإجارة وتكلفة الإجارة المؤجلة فقط، بدون أي تأثير على أصل حق الانتفاع.

يعتبر التغيير في عقد الإجارة كمكون إجارة جديد ليتم احتسابه كإجارة جديدة للمستأجر، إذا كان التغيير ينقل الحق لاستخدام الأصل المعني القابل للتحديد، ويتم زيادة دفعات الإجارة بما يقابل أصل حق الانتفاع الإضافي، معاً.

بالنسبة للتعديلات التي لا تستوفي الشروط المبينة أعلاه، تعتبر المجموعة أن الإجارة كإجارة معدلة كما في تاريخ السريان، ويحتسب معاملة إجارة جديدة. تقوم المجموعة بإعادة حساب التزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة، وأصل حق الانتفاع، وإلغاء احتساب معاملة وأرصدة الإجارة الحالية.

المصروفات المتعلقة بالأصل المعني
المصروفت التشغيلية المتعلقة بالأصل المعني، بما في ذلك المصروفات التعاقدية المتفق على تحملها من قبل المجموعة، يتم احتسابها في بيان الدخل في الفترة التي يتم تكبدها فيها. بالنسبة لمصروفات الإصلاح والصيانة الجوهرية، والتكافل، والمصروفات الأخرى العرضية المتعلقة بملكية الأصل المعني (إذا تم تكبدها من قبل المستأجر بصفته وكيل) فإنه يتم تقييدها كذمم مدينة من المؤجر.

احتساب الإعفاءات والمعالجة المحاسبية المبسطة للمستأجر
اختارت المجموعة عدم تطبيق متطلبات احتساب وقياس الإجارة لاحتساب أصل حق الانتفاع وصافي التزام الإجارة لما يلي:

- الإجارة قصيرة الأجل؛ و
- الإجارة التي يكون في الأصل المعني ذي قيمة منخفضة.

من الممكن تطبيق إعفاء الإجارة قصيرة الأجل على فئة كاملة من الأصول المعنية التي تملك نفس الخصائص والمرافق التشغيلية. ومع ذلك، لا يمكن تطبيق إعفاء إجارة الأصول منخفضة القيمة إلا على الأصول/معاملات الإجارة الفردية، وليس على أساس المجموعة/الجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٦. نقد وأرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
نقد	٣،٤٣٠	٣،١٩٣
أرصدة لدى البنوك	٩٥،٠٨٠	٥٠،٥٨٠
حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:		
– حساب جاري	٢٤،٧٨٩	٥٥،٠٥٢
– حساب الإحتياطي	٢٥،٧٩٥	١٥،٢٩١
يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١)	(١)
	١٤٩،٠٩٣	١٢٤،١١٥

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

٧. إيداعات لدى مؤسسات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
إجمالي ودائع المرابحات والوكالات المستحقة	٦٢،٦٥٧	٢٦،٣٩٣
يطرح: أرباح مؤجلة على مرابحة	(٢٦)	(١)
يطرح: مخصص إنخفاض القيمة	(١)	(١)
	٦٢،٦٣٠	٢٦،٣٩١

بلغ متوسط الربح السنوي على الإيداعات لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠٢٢ نسبة ٣،٦٨٪ (٢٠٢١: ١،١٢٪).

٨. استثمارات في صكوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أدوات دين - بالتكلفة المطفأة		
– صكوك مُسعرة *	٤٠٤،٨٢٢	٣٢٤،٤٤٨
– صكوك غير مسعرة	١،٣١٧	١،٣١٧
يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١،٥٢٤)	(١،٩١٩)
أدوات دين - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		
– صكوك مُسعرة	٦٤،٥٤٦	–
أدوات ملكية - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		
– صكوك مُسعرة	٥٤،١٧١	–
	٥٢٣،٣٣٢	٣٢٣،٨٤٦

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، من أصل صكوك سيادية بقيمة ٣٦١،١٧٤ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢٩٥،٥٣٠) وصكوك شركات بقيمة ٤٣،٦٤٨ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢٨،١٩٨)، تم رهن ٢٣٤،٢٢٩ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١٥٢،٤١٩ ألف دينار بحريني) مقابل تمويل آجل من مؤسسات مالية بقيمة ٨١،٧٥٣ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٧١،٦١٧ ألف دينار بحريني). (راجع إيضاح ١٨).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٩. موجودات التمويل

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
مرابحة	٣٣٢,٣٢٤	٣٤٣,٧٠٦
مضاربة	٦,٥٣٦	٩٧١
وكالة	٩٠	٩٠
إجمالي موجودات التمويل	**٣٣٨,٩٥٠**	٣٤٤,٧٦٧
يُطرح: مخصص إنخفاض القيمة	(١٧,٨١٥)	(٢٠,٣٩٤)
صافي موجودات التمويل	**٣٢١,١٣٥**	٣٢٤,٣٧٣

تظهر ذممم موجودات تمويل المرابحات المدينة صافي أرباح مؤجلة تبلغ ١٨,٩٠٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢١: ١٧,٣٩١ألف دينار بحريني).

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠٢٢	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الإئتماني المشترى أو الناشئ*	المجموع
كما في ١ يناير	٦,٠٢٤	١,٧٥١	١٢,٠٠٧	٦١٢	٢٠,٣٩٤
صافي الحركة بين المراحل	٣٣٦	١٣٤	(٤٧٠)	–	–
صافي المخصص	(١,٨٦١)	١,٤٧٥	٢,١٨٧	٢٠٩	٢,٠١٠
شطب	–	–	(٣,٥٣٤)	–	(٣,٥٣٤)
استبعاد	–	–	(٨٥٥)	(٢٠٠)	(١,٠٥٥)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٤,٤٩٩**	**٣,٣٦٠**	**٩,٣٣٥**	**٦٢١**	**١٧,٨١٥**

٢٠٢١	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الضعف الإئتماني المشترى أو الناشئ*	المجموع
كما في ١ يناير ٢٠٢١	٧,٢٣٠	١,٩٣٤	٧,٨٩١	–	١٧,٠٥٥
صافي الحركة بين المراحل	٣٩٥	٤٧	(٤٤٢)	–	–
صافي المخصص	(١,٦٠١)	(٢٣٠)	٤,٨٠٤	٦١٢	٣,٥٨٥
شطب	–	–	(٥)	–	(٥)
استبعاد	–	–	(٢٤١)	–	(٢٤١)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٦,٠٢٤	١,٧٥١	١٢,٠٠٧	٦١٢	٢٠,٣٩٤

* يتم الاحتساب المبدئي للأصول المنخفضة ائتمانياً عند شرائها أو عند إصدارها بقيمتها العادلة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً لأي تغيير في الخسائر الائتمانية المتوقعة او المبالغ القابلة للاسترداد المتوقعة. هذه الاصول مدرجة حالياً بنسبة ٢٠,٧٤٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١٣,٦٩٪) مقارنة بمبالغها التعاقدية الأصلية القائمة. على أساس تراكمي ، تم تسجيل الموجودات المنخفضة في القيمة (المرحلة ٣ والضعف الإئتماني المشترى أو الناشئ) بنسبة ٤٤,٠٥٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٣٤,٣٨٪) مقارنة بمبالغها التعاقدية الأصلية القائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

١٠. موجودات الإجارة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
التكلفة		
في ١ يناير	٢٠٤٧٣٦	١٨٦٢٠٩
إضافات خلال السنة	٥٨٢٨٩	٥٧٤٨٢
سداد/تسويات خلال السنة	(١٦٠٨١)	(٣٨٩٥٥)
في ٣١ ديسمبر	**٢٤٦٩٤٤**	٢٠٤٧٣٦
الإستهلاك المتراكم		
في ١ يناير	٤٧٠٣٠	٤٢٤٧٢
إستهلاك السنة	١٧٤٦٥	٢١٢٤٥
سداد خلال السنة	(٦٠١٦)	(١٦٦٨٧)
في ٣١ ديسمبر	**٥٨٤٧٩**	٤٧٠٣٠
يُطرح: مخصص إنخفاض القيمة	(٤٧٤٠)	(٥٣١٢)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	**١٨٣٧٢٥**	١٥٢٣٩٤

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠٢٢	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٢٤٢	٩٢٩	٤١٤١	٥٣١٢
صافي الحركة بين المراحل	٥٧٠	(٤٠٣)	(١٦٧)	–
صافي المخصص	١٩	٤٧٥	(١٦٨)	٣٢٦
استبعاد	–	–	(٨٩٨)	(٨٩٨)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٨٣١**	**١٠٠١**	**٢٠٩٠٨**	**٤٠٧٤٠**

٢٠٢١	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
كما في ١ يناير ٢٠٢١	٥٤٥	٤٢٤	٣٠١٤	٣٩٨٣
صافي الحركة بين المراحل	(٨٩)	٢٨٦	(١٩٧)	–
صافي المخصص	(٢١٤)	٢١٩	١٣٩٤	١٣٩٩
استبعاد	–	–	(٧٠)	(٧٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٤٢	٩٢٩	٤١٤١	٥٣١٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

١١. استثمارات في أوراق مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية		
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
- أوراق مالية مُهيكلة		
كما في ١ يناير	١٥،٥٣١	١٥،٠٨٠
ربح مستحق	٥١٦	٤٥١
تسوية	(٧٦٣)	-
التغير في القيمة العادلة	(٣٨٤)	-
	١٤،٩٠٠	١٥،٥٣١
بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية		
- أسهم حقوق ملكية غير مسعرة	١٨،٧٣٧	١٥،٣٥٣
	١٨،٧٣٧	١٥،٣٥٣
	٣٣،٦٣٧	٣٠،٨٨٤

١٢. موجودات محتفظ بها للبيع

تقوم مجموعة جي إف إتش بتنفيذ برنامج إعادة هيكلة المجموعة ("البرنامج") والذي يتضمن التخلص من بنيتها التحتية وأصولها العقارية من خلال شركة تم إنشاؤه حديثًا "إنفراكورب" ("الشركة") ، والتي ستتم رسملتها بأكثر من مليار دولار في البنية التحتية والأصول المتطورة. سوف تتخصص إنفراكورب في الاستثمارات التي تركز على تسريع النمو وتطوير أصول وبيئات البنية التحتية المستدامة في منطقة الخليج والأسواق العالمية.

بموجب هذا البرنامج ،سيتم نقل بعض الأصول العقارية والبنية التحتية من شركات المجموعة، بما في ذلك البنك، إلى إنفراكورب بمقابل عيني في شكل صكوك و/أو أسهم ملكية صادرة عن إنفراكورب.

استعدادًا لهذا البرنامج، وافق مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري في اجتماعه بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢١ على توحيد وتجميع تعرضاته للعقارات والبنية التحتية من خلال تقديم مخرج منظم لمستثمري إدارته من خلال مزيج من النقد والاعتبارات العينية.

اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، استحوذت المجموعة على أسهم في و موجودات محتفظ بها من قبل العديد من الشركات العقارية الخاضعة للإدارة بقيمة ٢٢،٢٧ مليون دينار بحريني والتي ستكون جزءًا من الأصول التي سيتم تحويلها إلى إنفراكورب.

وافق المساهمون في اجتماعهم العام السنوي بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢ على تحويل ممتلكات البنك للتطوير والاستثمار في العقارات حتى ٢٠٠ مليون دولار أمريكي (٧٥،٤ مليون دينار بحريني) لشركة إنفراكورب مقابل مقابل عيني على شكل صكوك و/أو أسهم ملكية صادرة عن إنفراكورب.

اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، قام المصرف الخليجي التجاري بتحويل أصول بمبلغ ٥٤،١٧١ ألف دينار بحريني إلى إنفراكورب بموجب شروط البرنامج و ٤،٣ مليون دينار بحريني جزء من خطة ملتزمة للتحويل إلى مستثمري إدارة الأصول (كمقابل عيني). اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، كانت عملية التسوية في انتظار الموافقات التنظيمية المطلوبة لفصل سندات الملكية. بالإضافة إلى ذلك. قامت المجموعة ببيع استثمارات في عقارات بقيمة دفترية تبلغ ٣ مليون دينار بحريني. والتي تم تصنيفها على أنها أصول محتفظ بها للبيع في ٢٠٢١.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

١٢. موجودات محتفظ بها للبيع (يتبع)

تخضع عمليات النقل المذكورة أعلاه بمبلغ ٤،٣ مليون دينار بحريني لموافقات الشركات والهيئات التنظيمية المطلوبة ، ومن المتوقع إتمامها في غضون ١٢ شهرًا من نهاية فترة التقرير. من إجمالي الأصول المحتفظ بها للبيع لا شيء دينار بحريني (٢٠٢١: ٩٦٥ ألف دينار بحريني) منسوب إلى حصة غير مسيطرة.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
استثمارات في أوراق مالية	–	٣٤،٤٩٩
استثمارات عقارية	٤،٣٤١	١٢،١٩٨
عقارات ومعدات	–	٦،٧١٤
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	–	٨،٨٧١
موجودات أخرى	–	٨٢١
	٤،٣٤١	٦٣،١٠٣

١٣. استثمارات عقارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
عقارات للتطوير	٧١،٠٣٩	٧١،٠٣٢
استثمارات عقارية	٢٥،٩٠٨	٩،٨٨٧
	٩٦،٩٤٧	٨٠،٩١٩

١) عقارات للتطوير

تتكون العقارات للتطوير بشكل أساسي من حصة في عقار يتم تطويره كفندق في مرفأ البحرين المالي في مملكة البحرين، تم شراؤه خلال السنة كجزء من معاملة المقايضة مع الشركة الأم خلال ٢٠٢٠.

٢) استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية تتكون من قطع أراضي في مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة. في ٢٠٢١، تم إعادة تصنيف العقارات المحتفظ بها للإستخدام بقيمتها الدفترية البالغة ٤،٨٩٥ ألف دينار بحريني إلى موجودات محتفظ بها للبيع.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، كانت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ٢٧،٦٤٣ دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٩،٧٦١ ألف دينار بحريني). تم تحديدها من قبل مقيم عقارات مستقل استناداً إلى منهجية مقارنة المبيعات، وبالتالي تم تصنيفها ضمن المستوى ٢. بناءً على تقييم الإدارة ،لا توجد مؤشرات على انخفاض القيمة في نهاية العام؛ وبالتالي، لم يتم أخذ مخصص انخفاض القيمة في الاعتبار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

١٤. استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
في ١ يناير	**٢٥،٢٦٨**	٣١،٩٦٣
إضافات	**٥،٠٦**	٥،٨٠٣
إلغاء الاعتراف على الاستحواذ على حصة مسيطرة	**–**	(٨،١٠٦)
تحويل إلى موجودات محتفظ بها للبيع	**–**	(٣،٢٥٩)
الحصة في خسائر السنة	**(١،٢٥٢)**	(١،١٣٣)
في ٣١ ديسمبر	**٢٤،٥٢٢**	٢٥،٢٦٨

الإسم	دولة التأسيس	حصة الملكية الفعلية ٢٠٢٢	٢٠٢١	نشاط العمل
شركة المشاريع العقارية كبيتال	مملكة البحرين	٣٠،٠٠٪	٣٠،٠٠٪	عقارات قيد التطوير
NS ١٢ ذ.م.م*	مملكة البحرين	–	٨٢،٥٢٪	استثمارات عقارية
لاجون للتطوير العقاري*	مملكة البحرين	–	٢٢،٩٧٪	استثمارات عقارية
فنادق العرين ذ.م.م.	مملكة البحرين	٥٠،٠٠٪	٥٠،٠٠٪	قطاع الضيافة
ترافليكس البحرين ذ.م.م.	مملكة البحرين	٢٥،٠٠٪	٢٥،٠٠٪	شركة صرافة

* تحويل إلى موجودات محتفظ بها للبيع.

وافقت المجموعة من خلال اتفاقية المساهمين على ممارسة سيطرة مشتركة بنسبة ٥٠ ٪ من الأسهم في فندق العرين مع شريكها، الشركة الأم ،وبالتالي فهي تعتبر شركة مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية.

١٥. موجودات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ربح مستحق على صكوك	٥،٧٧٩	٤،٢٩٣
حق استخدام الأصول	٤٩٩	٨٢٠
مصروفات مدفوعة مقدماً	٨٧٠	٥٧٧
مستحق من الاستثمارات	٢٧٩	٢٤٩
ذمم مدينة من عملاء موجودات مستحوذ عليها	٤،٥٦٤	٤،٥٦٤
موجودات مستحوذ عليها	٤،٩٣٨	–
ذمم مدينة أخرى	٥،٩٧٢	٢،٦٨٩
	٢٢،٩٠١	١٣،١٩٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

١٥. موجودات أخرى (يتبع)

فيما يلي مزيد من التفاصيل المتعلقة بحق استخدام الأصل:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
الرصيد كما في ١ يناير	٨٢٠	
أصول حق الاستخدام الإضافية للفترة، صافي	٢٢٨	
رسوم الإطفاء خلال السنة	(٥٤٩)	
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٤٩٩**	٨٢٠
الاعتراف بأصول حق الاستخدام عند التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة المالية ٣٢		١،٢٣٤
أصول حق الاستخدام الإضافية للفترة، صافي		١١٤
رسوم الإطفاء خلال السنة		(٥٢٨)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر		٨٢٠

١٦. عقارات ومعدات

	أرض	أثاث وتجهيزات	أجهزة حاسوب	مركبات ومعدات أخرى	أعمال جارية	٢٠٢٢ الإجمالي	٢٠٢١ الإجمالي
التكلفة							
في ١ يناير	–	٤،٥٥٣	٥،٩١٢	٦٢٩	٨٨٣	١١،٩٧٧	١٧،٣٤٦
إضافات	–	٦٠	١٧٥	٣٢	١،٨٥٨	٢،١٢٥	١،٣٧٢
استبعادات	–	–	–	(٣٦)	–	(٣٦)	(٢٦)
تحويل	–	٤٦	١٩٧	–	(٢٤٣)	–	–
تحويل إلى موجودات محتفظ بها للبيع	–	–	–	–	–	–	(٦،٧١٤)
في ٣١ ديسمبر	**-**	**٤،٦٥٩**	**٦،٢٨٤**	**٦٢٥**	**٢،٤٩٨**	**١٤،٠٦٦**	١١،٩٧٨
الإستهلاك المتراكم							
في ١ يناير	–	٤،٣٥٥	٥،٣٦٠	٥٦٤	–	١٠،٢٧٩	٩،٨٩٧
إستهلاك السنة (إيضاح ٢٤)	–	٥٥	٣١٥	٢٢	–	٣٩٢	٣٨٦
استبعادات	–	–	–	(٣٦)	–	(٣٦)	(٤)
في ٣١ ديسمبر	**-**	**٤،٤١٠**	**٥،٦٧٥**	**٥٥٠**	**-**	**١٠،٦٣٥**	١٠،٢٧٩
صافي القيمة الدفترية في							
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**-**	**٢٤٩**	**٦٠٩**	**٧٥**	**٢،٤٩٨**	**٣،٤٣١**	١،٦٩٩
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	–	١٩٩	٥٥٠	٦٥	٨٨٥	١،٦٩٩	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

١٧. إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أفراد	١٠٦،٨٢٩	١١٦،٠٢٩
مؤسسات غير مالية	١٠٨،٥٣٥	٦٧،١٨٨
	٢١٥،٣٦٤	١٨٣،٢١٧

تمثل هذه المبالغ إيداعات في صيغة عقود مرابحة، وتظهر صافي من أرباح مؤجلة بقيمة ١١،٠٣٦ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢،٢٧٣ ألف دينار بحريني).

١٨. تمويل آجل من مؤسسات مالية

تمثل مرابحة لأجل بمبلغ ٨١،٧٥٣ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٧١،٦١٧ ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل صكوك بمبلغ ٢٣٤،٢٢٩ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١٥٢،٤١٩ ألف دينار بحريني) (إيضاح ٨). يبلغ متوسط معدل الاقتراض ٣،٥٤٪ (٢٠٢١: ٢،٠٩٪) بمتوسط استحقاق يصل إلى ستة أشهر.

١٩. مطلوبات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ذمم دائنة إلى المستثمرين*	١٠،٥٤٢	١٣،٥٩٧
أرباح مضاربات مستحقة	٤،٩٧٠	٤،٨٩٨
صافي مطلوبات التأجير	٤،٤	٨،٦
مقدم مستلم من عملاء	٢٣١	٥٥٦
أعمال خيرية وزكاة مستحقة الدفع	٥٢٢	٤٧١
ذمم دائنة للموظفين	١،٤٥٣	٢٥٨
مستحقات عقود إستصناع	٢٧	٢٧
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة**	٧،٢٨٨	٥،١٦
	٢٥،٤٣٧	٢٥،٦٢٩

* تتعلق بالتسوية النقدية مع المستثمرين على حساب إعادة الهيكلة (إيضاح ١٢)

** يتضمن مخصص إنخفاض القيمة على إلتزامات وضمانات مالية بمبلغ ٦٤ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٨٥ ألف دينار بحريني)

فيما يلي تفصيل صافي مطلوبات الإجارة حسب تاريخ الاستحقاق:

صافي مطلوبات الإجارة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		
تحليل الاستحقاق	**إجمالي مطلوبات الإجارة**	**الإجارة المؤجلة**	**صافي مطلوبات الإجارة**
اقل من سنة واحدة	١٤٣	(٧)	١٣٦
من سنة إلى خمس سنوات	٢٩٥	(٢٧)	٢٦٨
المجموع	**٤٣٨**	**(٣٤)**	**٤٠٤**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

١٩. مطلوبات أخرى (يتبع)

تحليل الاستحقاق	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
	إجمالي مطلوبات الإجارة	الإجارة المؤجلة	صافي مطلوبات الإجارة
اقل من سنة واحدة	٥٦٦	(١٦)	٥٥٠
من سنة إلى خمس سنوات	٢٦٠	(٤)	٢٥٦
المجموع	٨٢٦	(٢٠)	٨٠٦

٢٠. حقوق أصحاب حسابات الأستثمار

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
من مؤسسات مالية	١٥٩,٩٢٦	١٢٥,٧٠٧
من مؤسسات غير مالية و أفراد	٤٤٥,٢٠٧	٤١٩,٤٨٨
	٦٠٥,١٣٣	٥٤٥,١٩٥

تدمج المجموعة الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار وتقوم باستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أرصدة لدى البنوك	٩٤,١٩١	٥٠,٥٨٠
حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي	٢٥,٧٩٥	١٥,٢٩٠
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٢,٦٣١	٢٦,٣٩١
أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون – صكوك	١٧٢,٠٢٩	١٧٢,٠٢٩
موجودات التمويل	٢٥٠,٤٨٧	٢٨٠,٩٠٥
	٦٠٥,١٣٣	٥٤٥,١٩٥

بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح ورصيد إحتياطي مخاطر الاستثمار لاشئ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: لاشيء).

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة إلى صندوق أصحاب حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة لحقوق الملكية.

لا يتم تخصيص المبالغ المستردة من الأصول المالية المتعثرة لأصحاب حسابات الأستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب فقط من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار بين حقوق ملكية حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠. حقوق أصحاب حسابات الأستثمار (يتبع)

فيما يلي متوسط الأرباح الموزعة بين مساهمي المجموعة و أصحاب حسابات الاستثمار:

	٢٠٢٢		٢٠٢١	
	مساهمي المصرف	**أصحاب حسابات الاستثمار**	مساهمي المصرف	أصحاب حسابات الاستثمار
مضاربة شهرية *	٦٥,٠١٪	٣٤,٩٩٪	٨٢,٩٧٪	١٧,٠٣٪
مضاربة ٣ شهور	٥٢,٥٦٪	٤٧,٤٤٪	٦٣,٢٠٪	٣٦,٨٠٪
مضاربة ٦ أشهر	٥٢,٥٣٪	٤٧,٤٧٪	٥٨,٤٩٪	٤١,٥١٪
مضاربة ١٢ شهر	٤٢,٠٤٪	٥٧,٩٦٪	٥١,١٣٪	٤٨,٨٧٪
مضاربة ١٨ شهر	٥٣,٥٨٪	٤٦,٤٢٪	٤٦,٨٥٪	٥٣,١٥٪
مضاربة ٢٤ شهر	٢٤,٦٧٪	٧٥,٣٣٪	٥٣,٠١٪	٤٦,٩٩٪
مضاربة ٣٦ شهر	٣٨,٠٨٪	٦١,٩٢٪	٤٣,٣١٪	٥٦,٦٩٪

* تتضمن حسابات التوفير والوافر وحسابات مضاربة تحت الطلب

خلال السنة، بلغ متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي الدخل المخصص لأصحاب حسابات الاستثمار ٤٥,٠٦٪ (٢٠٢١: ٥٣,٧٣٪) مقارنة بمتوسط حصة المضارب التعاقدية مع أصحاب حسابات الاستثمار. وبالتالي، فإن المجموعة تنازلت عن رسوم مضارب بلغ متوسطها ٢٣,٥٠٪ (٢٠٢١: ٩,٩٧٪).

لا تتشارك المجموعة في الأرباح المحققة من استثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

جميع الأموال التي تم جمعها من أصحاب حسابات الاستثمار يتم تخصيصها للموجودات على أساس الأولوية، بعد تجنيب مبلغ نقدي محدد وإيداعات لدى البنوك لأغراض إدارة السيولة.

٢١. رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
المصرح به:		
٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل:		
٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤ سهم عادي (٢٠٢١: ٨٩٢,١١٩,٤٨٠) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	٨٤,٧٨٣	٨٩,٢١٢

وافق المساهمون في اجتماعهم العام غير الاعتيادي الذي عقد بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢ على إلغاء رأس مال البنك المصدر والمدفوع بمبلغ ٤,٤٢٨,٨٩٥ دينار بحريني من خلال إلغاء ٤٤,٢٢٨,٩٤٦ سهم خزينة بقيمة ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم وخسائر متراكمة بقيمة ١,٥٣٤ ألف دينار بحريني. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كان رأس مال البنك المدفوع ٨٤,٧٨٣,٠٥٣ دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٨٩,٢١١,٩٤٨ دينار بحريني) يمثل ٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤ سهمًا (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٨٩٢,١١٩,٤٨٠ سهمًا).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٢١. رأس المال (يتبع)

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الفئات*	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
أقل من ١٪	٥٣,٧٣٥,٨٤١	٣٤٢	٦,٣٤٪
١٪ إلى أقل من ٥٪	٢٢,٤٠٣,٢١١	٢	٢,٦٤٪
٥٪ إلى أقل من ١٠٪**	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	١	٥,٦١٪
٥٠٪ وأكثر	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢	١	٨٥,٤١٪
	٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤	**٣٤٦**	**١٠٠,٠٠٪**

* مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم المصرف المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الفئات*	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
أقل من ١٪	١٠٨,٤٣٤,٥١٩	٤٩٨	١٢,١٥٪
١٪ إلى أقل من ٥٪	٧٩,١٥٤,٥١٥	٥	٨,٨٧٪
٥٪ إلى أقل من ١٠٪**	٨٨,٤٧٣,١٥٩	١	٩,٩٢٪
٥٠٪ وأكثر	٦١٦,٠٥٧,٢٨٧	١	٦٩,٠٦٪
	٨٩٢,١١٩,٤٨٠	٥٠٥	١٠٠,٠٠٪

* مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم المصرف المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥٪ أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢	٨٥,٤١٪
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	البحرين	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	٥,٦١٪

* هذه الأسهم تم الإحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٢١. رأس المال (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	٦١٦,٠٥٧,٢٨٧	٦٩,٠٦٪
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	البحرين	٨٨,٤٧٣,١٥٩	٩,٩٢٪

* هذه الأسهم تم الإحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف.

٢٢. مضاربة ثانوية (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
مضاربة ثانوية (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)	٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢
	٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢

يحتفظ البنك بمضاربة ثانوية (أوراق مالية من الفئة الأولى الإضافية المتوافقة مع إطار مع بازل ٣) بقيمة ١٥٩ مليون دولار أمريكي (٦٠ مليون دينار بحريني) على علاوة بقيمة ٣١.٨ مليون دولار امريكي (١٢ مليون دينار بحريني). تم رفع رأس المال هذا من أجل تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية المتعلقة بإجمالي حقوق الملكية كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي. القيمة الدفترية هي صافي تكلفة الإصدار.

فيما يلي ملخص الشروط والأحكام: -

- يتم توزيع الأرباح على هذه الأوراق المالية على أساس نصف سنوي وفقًا للشروط والأحكام الخاصة بالقيمة الاسمية القائمة للأوراق المالية ووفقًا لها بمعدل متوقع قدره ١٠٪ سنويًا.؛
- يتم احتساب المضاربة الثانوية ضمن حقوق الملكية في بيان المركز المالي المرحلي المختصر الموحد والأرباح المدفوعة لرب المال (حامل الأداة المالية) يتم احتسابها كتخصيص للأرباح.؛
- يتم استثمار المضاربة الثانوية في مجموعة أصول مضاربة عامة على أساس متداخل غير مقيد.
- لا يحق للمستثمر المطالبة بالأرباح ولن يتم اعتبار مثل هذا الحدث بأنه حدث للتعثر في السداد.
- في حالة وقوع حدث غير قابل للبقاء، سيتم تحويل الشهادات تحويلا كليًا أو جزئيًا على أساس تناسبي وفقًا لشروط الشهادات والتي تتطلب التحويل بالقيمة العادلة لحصة البنك في وقت وقوع مثل هذا الحدث الغير قابل للبقاء.
- قد يتم استرداد الشهادات وفقًا لخيار استدعاء الوصي بعد ٥ سنوات من تاريخ الإصدار.

خلال السنة ، دفعت المجموعة توزيعات أرباح على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى لحامليها بمبلغ ٦,٠٠٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢١: ٦,٠٠٠ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٢٣. تكلفة الموظفين

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	٦،٤٧٠	٤،٧٨٥
مصروفات تأمينات إجتماعية	٨٤٥	٧٤٢
مكافآت نهاية الخدمة	٧٤	٦٩
مصروفات الموظفين الأخرى	١١٥	٥٩
	٧،٥٠٤	٥،٦٥٥

٢٤. مصروفات تشغيلية أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
رسوم مهنية	١،١١٣	١،٢٠٨
مصروفات قنوات التوزيع	٧٠٠	٩١٦
مصروفات تقنية المعلومات	٨٥٥	٦٣٥
صافي تكلفة الإجارة (إيضاح ١٥ و١٩)	٥٦١	٦٠٠
مصروفات مجلس الإدارة	٢٧٨	٤٤١
مصروفات إستهلاك (إيضاح ١٦)	٣٩٢	٣٨٦
تكاليف إعلانات وتسويق	٣٨٦	٢٥٨
تكلفة المَكاتب	٢٢٥	١٩٢
مصروفات الإتصالات	١٩٧	١٣٤
مصروفات إدارية أخرى	١،٠٥٠	٨٦٦
	٥،٧٥٧	٥،٦٣٦

٢٥. مخصصات الإنخفاض في القيمة، صافي

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
موجودات التمويل (إيضاح ٩)	٢،٠٠٩	٣،٥٨٥
موجودات الإجارة (إيضاح ١٠)	٣٢٥	١،٣٩٩
استثمارات في صكوك (إيضاح ٨)	(٣٩٥)	١٩٥
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية	١	–
إلتزامات وضمانات مالية (إيضاح رقم ١٩)	(٢١)	(٣٩٤)
	١،٩١٩	٤،٧٨٥

٢٦. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

وافق المساهمون في اجتماعهم العام السنوي بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢ على التعديلات على نظام حوافز الموظفين بالأسهم. تماشياً مع الخطة المعدلة ، تم تحويل ١،٤٠٧،٣٤ سهم (غير مخصص) من صندوق مزايا موظفي المصرف الخليجي التجاري إلى البنك كأسهم خزينة. خلال الفترة ، تم إنهاء صندوق مزايا موظفي المصرف الخليجي التجاري.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءاً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف. ومع ذلك، فإن عملية وضع التقديرات والفرضيات المطلوبة شملت تحديات إضافية نتيجة للشكوك السائدة الناتجة.

١. الأحكام

أ) وضع المعايير التي تحدد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على التعرضات الخاضعة لها قد ازدادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مشروحة في إيضاح ٥(ي)(١) وإيضاح (٣٧).

مخصص انخفاض القيمة على القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة
عند تحديد المستوى المناسب للخسائر الائتمانية المتوقعة، أخذت المجموعة بالاعتبار تطلعات الاقتصاد الكلي، والجودة الائتمانية للعميل، ونوع الضمان المحتفظ به، والتعرض المتعثر، وأثر خيارات تأجيل دفع الأقساط كما في تاريخ بيان المركز المالي.

منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة، والزيادة الجوهرية في عتبات مخاطر الائتمان (SICR)، وتعريف التعثر كلها تظل متسقة مع تلك المستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

تمت إعادة تقييم مُدخلات النموذج، بما في ذلك المعلومات التطلعية، والسيناريوهات والترجيحات المتعلقة بها، لتعكس التوقعات الحالية. مع ملاحظة المجموعة الواسعة للسيناريوهات وتوقعات الاقتصاد الكلي المحتملة، والشكوك المتعلقة بتحقق العواقب الاجتماعية والاقتصادية، فإن هذه السيناريوهات تمثل وجهات نظر تطلعية معقولة وقابلة للدعم كما في تاريخ بيان المركز المالي. تم معايرة نماذج المجموعة بشكل دوري لاعتبار الأداء السابق ومتغيرات الاقتصاد الكلي التطلعية كمُدخلات.

تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات النوعية والكمية في تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تواصل المجموعة تقييم المقترضين لمؤشرات أخرى لعدم القدرة على السداد، مع الأخذ بالاعتبار للسبب الكامن وراء أي صعوبة مالية، واحتمالية كونها مؤقتة، أو على المدى الطويل.

ب. تصنيف الاستثمارات
خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار ما إذا كان يجب تصنيفه : ١) كاستثمار في أدوات دين تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المطفأة، أو ٢) كاستثمار في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة تجاه هذا الاستثمار، ويخضع كل استثمار لمعالجة محاسبية مختلفة بناءاً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٥ (جـ) (١)).

ج. انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية – (راجع إيضاح رقم ٥(ي) (٢)).

٢. التقديرات

أ) الإنخفاض في قيمة موجودات التمويل المحتسبة بالتكلفة المطفأة

- تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تضمين معلومات تطلعية، مشروحة في إيضاح رقم ٥(ي) وإيضاح (٣٧).
- الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التفقات النقدية القابلة للاسترداد.

ب) قياس القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة (المستوى الثالث) – راجع (إيضاح رقم ٥(ج)(٣) و(إيضاح رقم ٣٦).

ج) تقييم انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية (إيضاح رقم ٥(ح)، ٥(ك)) و(إيضاح ١٣).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٢٨. موجودات تحت الإدارة

تقدم المجموعة خدمات إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى شركاتها الاستثمارية، والتي تتضمن اتخاذ القرارات نيابة عن تلك المؤسسات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة في هذه البيانات المالية الموحدة. كما في تاريخ بيان المركز المالي، كانت لدى المجموعة موجودات تحت الإدارة بمبلغ ١٩٦,٩٩ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢٠١,٤١ مليون دينار بحريني). خلال السنة لم يحتسب البنك أية رسوم إدارة (٢٠٢١: لاشيء) لإدارة هذه الموجودات. قامت المجموعة بالإستعانة بالشركة الأم في الإدارة اليومية للموجودات تحت الإدارة.

٢٩. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المَقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشريعة، والإدارة التنفيذية بالمجموعة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية متفق عليها.

كانت تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم العادية للبنك كما في نهاية العام لاشئ (٢٠٢١: لاشيء)

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة	**٢٨٦**	٤٦٨
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**١,٤٥١**	١,٥٣٨

فيما يلي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كما في نهاية السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الأرصدة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كتعويض	**٤٦٣**	٤٣١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة (بإستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويل	–	٣،١٧١	٦،٩٠٢	–	**١٠،٠٧٣**
استثمارات في أوراق مالية	–	–	٢،٢٨٤	٤،٤٦١	**٦،٧٤٥**
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٤،٥٢٢	–	–	–	**٢٤،٥٢٢**
استثمارات في صكوك	–	–	٥٤،١٧١	–	**٥٤،١٧١**
موجودات أخرى	١٧	–	٢٧٢	٤٦	**٣٣٥**
المطلوبات					
استثمارات في أوراق مالية، غير مالية وأفراد	–	١،٢٧٤	٨٦،٢٢٢	–	**٨٧،٤٩٦**
حسابات جارية للعملاء	٧٢٣	٦٩	٥،٥٧٢	٤٥١	**٦،٨١٥**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٣٦٢	١،٠٨٤	٢٢٦،١١١	٢١٩	**٢٢٧،٧٧٦**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويل	–	٣،٢٢٧	٦،٠٦١	–	٩،٢٨٨
استثمارات في أوراق مالية	–	–	٢،٢٨٤	٤،٧٥٤	٧،٠٣٨
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٥،٢٦٨	–	–	–	٢٥،٢٦٨
استثمارات في صكوك	–	–	–	–	–
موجودات أخرى	١١٧	–	–	٣٠	١٤٧
المطلوبات					
استثمارات في أوراق مالية، غير مالية وأفراد	–	١،٦٦٦	–	–	١،٦٦٦
حسابات جارية للعملاء	٨٦٦	٣٤٠	٥،٩٥٢	٢٤	٧،١٨٢
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٠٩	١٠٢	١٣٨،٨٣٣	٢٩٢	١٣٩،٦٣٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة	–	١٩٨	٤٧٦	–	٦٧٤
أرباح من استثمارات في أوراق مالية	–	–	–	–	–
حصة الخسارة من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	(١،٢٥٢)	–	–	–	(١،٢٥٢)
إيراد من صكوك	–	–	١،٠٨٣	–	١،٠٨٣
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	–	–	–	–	–
المصروفات					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	٣٤	١،٥٠٤	–	١،٥٣٨
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١٠	٣٨	٦،٠٨٧	٤	٦،١٣٩
تكلفة الموظفين	–	١،٤٥١	–	–	١،٤٥١
مصروفات أخرى	–	٢٨٦	–	–	٢٨٦

خلال الفترة ، دفعت المجموعة أرباح على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى إلى الشركة الأم بمبلغ ٥،٦٦٦ ألف دينار بحريني (٢٠٢١: ٥،٦٦٦ ألف دينار بحريني)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة	–	١،١٣٣	١،١٤٣	٩٦	٢،٣٧٢
أرباح من استثمارات في أوراق مالية	–	–	–	٢٦٣	٢٦٣
حصة الخسارة من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	(١،١٣٣)	–	–	–	(١،١٣٣)
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	–	–	–	–	–
المصروفات					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	٢٤	–	–	٢٤
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١٢	١	٣،٧٩٧	٧	٣،٨١٧
تكلفة الموظفين	–	١،٥٣٨	–	–	١،٥٣٨
مصروفات أخرى	–	٤٦٨	–	١.٢	٥٧٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. العائد لكل سهم

يتم إحتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الإعتبار تأثير الأسهم التي تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

العائد الأساسي لكل سهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الربح العائد للشركة الأم للسنة	١٤,٠٠٧	١٠,٨٥٣
ناقصًا: الأرباح موزعة على رأس مال إضافي من الفئة الأولى	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
الربح العائد إلى حاملي أسهم الشركة الأم لإحتساب العائد الأساسي و المخفّض لكل سهم للسنة	٨,٠٠٧	٤,٨٥٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة بعد طرح أسهم الخزينة (بالآلاف)	٨٠١,٧٦٠	٨٠٣,٦٠٠
العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (بالفلس)	**٩.٩٨٧**	٦.٠٣٩

لا تمتلك المجموعة أي أدوات مخفضّة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٣١. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمصرف من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى إلتزام أعمال المجموعة مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المجموعة لضمان إلتزام أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

٣٢. الزكـاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الاستثمار مسؤولية أداء فريضة الزكاة عن الأرباح الموزعة بصورة مباشرة. حالياً، لا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجُها بالطريقة التي تُقرها هيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة، وتقوم المجموعة بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية بإحتساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ٦٦٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢١: ٤٣٨ ألف دينار بحريني) من ضمنها الزكاة المستحقة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الواجب إخراجها من قبل المجموعة على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة والتي تبلغ ٥٥٥ ألف دينار بحريني (٢٠٢١: ٣٩٥ ألف دينار بحريني). أما الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ١.٠٥ آلاف دينار بحريني أو ١٢٤.٠ فلس لكل سهم (٢٠٢١: ٤٣ آلاف دينار بحريني أو ٤٨.٠٠ فلس لكل سهم) فهو مستحق ويجب إخراجه من قبل المساهمين. ستدفع المجموعة زكاة قدرها ٦ آلاف دينار بحريني (٢٠٢١: ٤ آلاف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ على أساس ١٢٤.٠ فلس للسهم (٢٠٢١: ٤٨.٠٠ فلس للسهم).

٣٣. بيان القطاع

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات وتكبد مصروفات، ويقوم صانع القرار التشغيلي الرئيسي للمجموعة (مجلس الإدارة) بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءاً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءاً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

أعمال مصرفية تجارية للشركات والأفراد

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمرابحة، والمشاركة، والإستصناع، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاءة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يتضمن هذا القطاع خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك استثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٣٣. بيان القطاع (يتبع)

استثمارات
تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار استثمارات والقيام بدور المُرتب للاستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكلة الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة، وإدارة أموال). كما تدير المجموعة منتجات كحسابات استثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الاستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام باستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قامت المجموعة بإنشائها وإدارتها، أو في صناديق أنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءاً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم إستخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاول أنشطتها في هذه القطاعات.

تقوم المجموعة ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانيتها التقديرية.

تزاول المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين، ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٣٥ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات، إن وجدت، بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	استثمارات	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢	١٤٩,٠٩١	–	١٤٩,٠٩٣
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٥٧٦	٦٢,٠٥٤	–	٦٢,٦٣٠
استثمارات في صكوك	–	٥٢٣,٣٣٢	–	٥٢٣,٣٣٢
موجودات التمويل	–	٣٢١,١٣٥	–	٣٢١,١٣٥
موجودات الإجارة	–	١٨٣,٧٢٥	–	١٨٣,٧٢٥
استثمارات في أوراق مالية	٣٣,٦٣٧	–	–	٣٣,٦٣٧
موجودات محتفظ بها للبيع	٤,٣٤١	–	–	٤,٣٤١
استثمارات عقارية	٩٦,٩٤٧	–	–	٩٦,٩٤٧
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٤,٥٢٢	–	–	٢٤,٥٢٢
موجودات أخرى	٥,٢٨٩	٥,٩٣٦	١١,٦٧٦	٢٢,٩٠١
عقارات ومعدات	–	–	٣,٤٣١	٣,٤٣١
إجمالي موجودات القطاع	**١٦٥,٣١٤**	**١,٢٤٥,٢٧٣**	**١٥,١٠٧**	**١,٤٢٥,٦٩٤**
إيداعات من مؤسسات مالية	–	٢٤,٠٨٠	–	٢٤,٠٨٠
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	–	٢١٥,٣٦٤	–	٢١٥,٣٦٤
تمويل آجل من مؤسسات مالية	–	١٣٠,٩٥٥	–	١٣٠,٩٥٥
حسابات جارية للعملاء	٥٧٦	٥٠,٣٧٩	–	٥٠,٩٥٥
مطلوبات أخرى	١٢,٢٤٩	٥,٩١٣	٧,٢٧٥	٢٥,٤٣٧
إجمالي مطلوبات القطاع	**١٢,٨٢٥**	**٦٤٢,٦٩١**	**٧,٢٧٥**	**٦٦٢,٧٩١**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	**-**	**٦٠٥,١٣٣**	**-**	**٦٠٥,١٣٣**
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	**١,٥١٦**	**-**	**-**	**١,٥١٦**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. بيان القطاع (يتبع)

	استثمارات	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعة	المجموع
إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة	–	٣٥،٧٢٥	–	٣٥،٧٢٥
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٧	٧١٦	–	٧٢٣
إيراد من صكوك	–	٢١،٩٧٧	–	٢١،٩٧٧
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٣،٥	–	–	٣،٥
الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	(١،٢٥٢)	–	–	(١،٢٥٢)
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	–	٤،٧٢٦	–	٤،٧٢٦
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	**(٩٤٠)**	**٦٣،١٤٤**	**-**	**٦٢،٢٠٤**
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمُضارب	–	(٢٩،٨٦٢)	–	(٢٩،٨٦٢)
حصة المصرف كمضارب	–	١٥،٥١٧	–	١٥،٥١٧
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	**-**	**(١٤،٣٤٥)**	**-**	**(١٤،٣٤٥)**
يُطرح: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	(١٤،٣٣٣)	–	(١٤،٣٣٣)
مصروفات التمويل الآجل من مؤسسات مالية	–	(٤،٣٣٩)	–	(٤،٣٣٩)
إجمالي إيرادات القطاع	**(٩٤٠)**	**٣٠،١٢٧**	**-**	**٢٩،١٨٧**
تكلفة الموظفين	١٢٢	٧،٣٨٢	–	٧،٥٠٤
مصروفات تشغيلية أخرى	٣٨	٥،٧١٩	–	٥،٧٥٧
إجمالي مصروفات القطاع	**١٦٠**	**١٣،١٠١**	**-**	**١٣،٢٦١**
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١،١٠٠)	١٧،٠٢٦	–	١٥،٩٢٦
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	٣٩٥	(٢،٣١٤)	–	(١،٩١٩)
نتائج القطاع	**(٧٠٥)**	**١٤،٧١٢**	**-**	**١٤،٠٠٧**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٣٣. بيان القطاع (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	استثمارات	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢	١٢٤,١١٣	–	١٢٤,١١٥
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٥٩٥	٢٥,٧٩٦	–	٢٦,٣٩١
استثمارات في صكوك	–	٣٢٣,٨٤٦	–	٣٢٣,٨٤٦
موجودات التمويل	–	٣٢٤,٣٧٣	–	٣٢٤,٣٧٣
موجودات الإجارة	–	١٥٢,٣٩٤	–	١٥٢,٣٩٤
استثمارات في أوراق مالية	٣٠,٨٨٤	–	–	٣٠,٨٨٤
موجودات محتفظ بها للبيع	٦٣,١٠٣	–	–	٦٣,١٠٣
استثمارات عقارية	٨٠,٩١٩	–	–	٨٠,٩١٩
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٥,٢٦٨	–	–	٢٥,٢٦٨
موجودات أخرى	٢٤١	٥,٢٥٧	٧,٦٩٤	١٣,١٩٢
عقارات ومعدات	–	–	١,٦٩٩	١,٦٩٩
إجمالي موجودات القطاع	٢٠١,٠١٢	٩٥٥,٧٧٩	٩,٣٩٣	١,١٦٦,١٨٤
إيداعات من مؤسسات مالية	–	١٣٠,١٩٩	–	١٣٠,١٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	–	١٨٣,٢١٧	–	١٨٣,٢١٧
تمويل آجل من مؤسسات مالية	–	٧١,٦١٧	–	٧١,٦١٧
حسابات جارية للعملاء	٥٩٤	٥٢,٣٤٢	–	٥٢,٩٣٦
مطلوبات أخرى	١٥,٢٣٤	٦,٤٧٠	٣,٩٢٥	٢٥,٦٢٩
إجمالي مطلوبات القطاع	١٥,٨٢٨	٤٤٣,٨٤٥	٣,٩٢٥	٤٦٣,٥٩٨
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	–	٥٤٥,١٩٥	–	٥٤٥,١٩٥
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	١,٥١٦	–	–	١,٥١٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٣. بيان القطاع (يتبع)

٢٠٢١	استثمارات	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعة	المجموع
إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة	–	٢٩,٩٠٨	–	٢٩,٩٠٨
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤	١٦٢	–	١٦٦
إيراد من صكوك	–	٢٠,٠٨٧	–	٢٠,٠٨٧
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٥٨٠	–	–	٥٨٠
الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	(١,١٣٣)	–	–	(١,١٣٣)
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	٣٥	٢,٨٤٤	–	٢,٨٧٩
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	(٥١٤)	٥٣,٠٠١	–	٥٢,٤٨٧
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمُضارب	–	(٢٥,٩٣٩)	–	(٢٥,٩٣٩)
حصة المصرف كمضارب	–	١٣,٩٨٤	–	١٣,٩٨٤
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	–	(١١,٩٥٥)	–	(١١,٩٥٥)
يُطرح: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	(١٢,٣٧١)	–	(١٢,٣٧١)
مصروفات التمويل الآجل من مؤسسات مالية	–	(١,٢٧٢)	–	(١,٢٧٢)
إجمالي إيرادات القطاع	(٥١٤)	٢٧,٤٠٣	–	٢٦,٨٨٩
تكلفة الموظفين	٥٦٦	٢,٢٦٢	٢,٨٢٧	٥,٦٥٥
مصروفات تشغيلية أخرى	١٧٧	١,١٨١	٤,٢٧٨	٥,٦٣٦
إجمالي مصروفات القطاع	٧٤٣	٣,٤٤٣	٧,١٠٥	١١,٢٩١
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١,٢٥٧)	٢٣,٩٦٠	(٧,١٠٥)	١٥,٥٩٨
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١٩٥)	(٤,٥٩٠)	–	(٤,٧٨٥)
نتائج القطاع	(١,٤٥٢)	١٩,٣٧٠	(٧,١٠٥)	١٠,٨١٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٣٤. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد إستحقاق كل من الإيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويل، وموجودات الإجارة بإستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد إستحقاقها بناءاً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٣٧,١٠٠	٢,٧٨٠	٥,١٠٩	٤,١٠٤	–	١٤٩,٠٩٣
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٢,٦٣٠	–	–	–	–	٦٢,٦٣٠
استثمارات في صكوك	١٣٤,٣٥٢	–	–	٢٨٣,٩٢٦	١٠٥,٠٥٤	٥٢٣,٣٣٢
موجودات التمويل	٤١,٠٤٢	٩,٥١٢	٤٦,١١٩	٨٠,٩٩٩	١٤٣,٤٦٣	٣٢١,١٣٥
موجودات الإجارة	٦,٠٩٩	٣,٠٨١	٦,٢٩١	٢٥,٤٥٨	١٤٢,٧٩٦	١٨٣,٧٢٥
استثمارات في أوراق مالية	–	–	–	١٤,٩٠٠	١٨,٧٣٧	٣٣,٦٣٧
موجودات محتفظ بها للبيع	٤,٣٤١	–	–	–	–	٤,٣٤١
استثمارات عقارية	–	–	–	–	٩٦,٩٤٧	٩٦,٩٤٧
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	–	–	–	–	٢٤,٥٢٢	٢٤,٥٢٢
موجودات أخرى	٤,٥٤٨	١,٠٠١	٢,٠٨٤	١٠,٣٢٨	٤,٩٤٠	٢٣,٧٨٨
عقارات ومعدات	–	–	–	–	٣,٤٣١	٣,٤٣١
إجمالي الموجودات	٣٩٠,١١٢	١٦,٣٧٤	٥٩,٦٠٣	٤١٩,٧١٥	٥٣٩,٨٩٠	١,٤٢٥,٦٩٤
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	١٩١,٧٦٢	١٦,٥٩٩	١٩,٤٤٣	١٢,٢٧٦	–	٢٤٠,٠٨٠
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢٩,٤٢٧	١٤,٣٥٩	١٣,٧٢٧	٧٦,٣٦٣	٨١,٤٨٨	٢١٥,٣٦٤
تمويل آجل من مؤسسات مالية	–	–	–	١٣٠,٩٥٥	–	١٣٠,٩٥٥
حسابات جارية للعملاء	٣,٥٥٢	٦,٢٦٧	–	٣,٤٢٩	٣٧,٧٠٧	٥٠,٩٥٥
مطلوبات أخرى	١٨,٣٦٦	٢,٧٥٣	٢,٥٠٣	١,٨١٥	–	٢٥,٤٣٧
إجمالي المطلوبات	٢٤٣,١٠٧	٣٩,٩٧٨	٣٥,٦٧٣	٢٢٤,٨٣٨	١١٩,١٩٥	٦٦٢,٧٩١
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٥,٨٩٩	١٣,٣٤٨	٢٤,٣٤٩	٨,٩٦٠	٥١٢,٥٧٧	٦٠٥,١٣٣
حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	١,٥١٦	-	١,٥١٦
إلتزامات وضمانات مالية	٢١,٢٣٨	١,٦١١	١٨,٥٧٥	١٣,٠٣٠	٦٤٦	٥٥,١٠٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٤. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	١١٧,٤٠٥	٢,٥٥٣	٣,٦٣٨	٥١٩	–	١٢٤,١١٥
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٦,٣٩١	–	–	–	–	٢٦,٣٩١
استثمارات في صكوك	٢٦٧,٤٩١	–	٥٦,٣٥٥	–	–	٣٢٣,٨٤٦
موجودات التمويل	١٠٣,٦٢٤	١٣,٢٠٠	٢٦,١٩٨	١١٣,٩٣١	٦٧,٤٢٠	٣٢٤,٣٧٣
موجودات الإجارة	١٢,٨٠٥	٥,٠٢٧	٩,٩٦٦	٣٩,٧٠٨	٨٤,٨٨٨	١٥٢,٣٩٤
استثمارات في أوراق مالية	–	–	١٥,٥٣١	٦,٦٩٩	٨,٦٥٤	٣٠,٨٨٤
موجودات محتفظ بها للبيع	٦٣,١٠٣	–	–	–	–	٦٣,١٠٣
استثمارات عقارية	–	–	–	–	٨٠,٩١٩	٨٠,٩١٩
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	–	–	–	–	٢٥,٢٦٨	٢٥,٢٦٨
موجودات أخرى	١,٠٠٦	٣١٩	١٩	١١,٨٤٨	–	١٣,١٩٢
عقارات ومعدات	–	–	–	–	١,٦٩٩	١,٦٩٩
إجمالي الموجودات.	٥٩١,٨٢٥	٢١,٠٩٩	١١١,٧٠٧	١٧٢,٧٠٥	٢٦٨,٨٤٨	١,١٦٦,١٨٤
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	٥٦,١٣١	٦٧,٥١٤	٦,٥٥٤	–	–	١٣٠,١٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٦٨,٢٢٤	٤٨,٦٥٩	٤٦,٤٠٠	١٥,٥٧٣	٤,٣٦١	١٨٣,٢١٧
تمويل آجل من مؤسسات مالية	٤٥,١٣٨	–	٢٦,٤٧٩	–	–	٧١,٦١٧
حسابات جارية للعملاء	١٦,٢٧٥	٥,١٥٢	٥,٥٩٥	٦,٣٩٣	١٩,٥٢١	٥٢,٩٣٦
مطلوبات أخرى	١٤,٩٥٣	١,٤٠٤	١,٣٤٨	٧,٩٢٤	–	٢٥,٦٢٩
إجمالي المطلوبات	٢٠٠,٧٢١	١٢٢,٧٢٩	٨٦,٣٧٦	٢٩,٨٩٠	٢٣,٨٨٢	٤٦٣,٥٩٨
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٢٢,٥٥٤	١٠١,٥٢٥	١٤٢,١٤٥	٨٨,٨٢٠	٩٠,١٥١	٥٤٥,١٩٥
حسابات الاستثمار المقيدة	–	–	–	١,٥١٦	–	١,٥١٦
إلتزامات وضمانات مالية	٤٣	١,٢٤٧	٦,٥١٠	٣٧,١٤٥	٦,٠٧٩	٥١,٠٢٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة

(أ) القطاع الصناعي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٤٩,٠٩٣	–	–	١٤٩,٠٩٣
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٢,٦٣٠	–	–	٦٢,٦٣٠
استثمارات في صكوك	–	٧٣,٨٢٦	٤٤٩,٥٠٦	٥٢٣,٣٣٢
موجودات التمويل	٣,٦٣٧	١,٦٢٢,٢٢٠	٢١١,٢٧٨	٣٢١,١٣٥
موجودات الإجارة	–	١٥٩,٢٢٢	٢٤,٥٠٣	١٨٣,٧٢٥
استثمارات في أوراق مالية	١٤,٨٩٩	١٤,٢٧٥	٤,٤٦٣	٣٣,٦٣٧
موجودات محتفظ بها للبيع	–	٤,٣٤١	–	٤,٣٤١
استثمارات عقارية	–	٩٦,٩٤٧	–	٩٦,٩٤٧
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	–	٢٤,٥٢٢	–	٢٤,٥٢٢
موجودات أخرى	–	١,٢٧٠	١٢,٦٣١	٢٢,٩٠١
عقارات ومعدات	–	–	٣,٤٣١	٣,٤٣١
إجمالي الموجودات	٢٣٠,٢٥٩	٤٨٩,٦٢٣	٧٠٥,٨١٢	١,٤٢٥,٦٩٤
المطلوبات				
إيداعات من مؤسسات مالية	٢٤٠,٠٨٠	–	–	٢٤٠,٠٨٠
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢,٥٠٥	٧٧,٦٠٦	١٣٥,٢٥٣	٢١٥,٣٦٤
تمويل آجل من مؤسسات مالية	١٣٠,٩٥٥	–	–	١٣٠,٩٥٥
حسابات جارية للعملاء	١,٥٨٢	٨,٦٢٨	٤٠,٧٤٥	٥٠,٩٥٥
مطلوبات أخرى	–	٣٩٦	٢٥,٠٤١	٢٥,٤٣٧
إجمالي المطلوبات	٣٧٥,١٢٢	٨٦,٦٣٠	٢٠١,٠٣٩	٦٦٢,٧٩١
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٥٩,٩١٤	٩,٠٤٣	٤٣٦,١٧٦	٦٠٥,١٣٣
حسابات الاستثمار المقيدة	-	١,٥١٦	-	١,٥١٦
إلتزامات وضمانات مالية	-	١١,٤٧٧	٤٣,٦٢٣	٥٥,١٠٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(أ). القطاع الصناعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٢٤,١١٥	–	–	١٢٤,١١٥
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٦,٣٩١	–	–	٢٦,٣٩١
استثمارات في صكوك	–	٢,٢٦٢	٣٢١,٥٨٤	٣٢٣,٨٤٦
موجودات التمويل	٤,٥٨٣	٧٢,٢٩٢	٢٤٧,٤٩٨	٣٢٤,٣٧٣
موجودات الإجارة	–	١٢٨,٢٠٢	٢٤,١٩٢	١٥٢,٣٩٤
استثمارات في أوراق مالية	١٥,٥٣١	١٠,٥٩٨	٤,٧٥٥	٣٠,٨٨٤
موجودات محتفظ بها للبيع	–	٦٣,١٠٣	–	٦٣,١٠٣
استثمارات عقارية	–	٨٠,٩١٩	–	٨٠,٩١٩
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	–	٢٥,٢٦٨	–	٢٥,٢٦٨
موجودات أخرى	٧٥٧	٥,٠١٨	٧,٤١٧	١٣,١٩٢
عقارات ومعدات	–	–	١,٦٩٩	١,٦٩٩
إجمالي الموجودات	١٧١,٣٧٧	٣٨٧,٦٦٢	٦٠٧,١٤٥	١,١٦٦,١٨٤
المطلوبات				
إيداعات من مؤسسات مالية	١٣٠,١٩٩	–	–	١٣٠,١٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢,٧٠٢	٢٩٨	١٨٠,٢١٧	١٨٣,٢١٧
تمويل آجل من مؤسسات مالية	٧١,٦١٧	–	–	٧١,٦١٧
حسابات جارية للعملاء	٢٩٣	٦,٤١١	٤٦,٢٣٢	٥٢,٩٣٦
مطلوبات أخرى	–	٣٩٦	٢٦,١٦١	٢٦,٥٥٧
إجمالي المطلوبات	٢٠٤,٨١١	٧,١٠٥	٢٥٢,٦١٠	٤٦٤,٥٢٦
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١١٦,٣٩٢	٢٢,٧٩٧	٤٠٦,٠٠٦	٥٤٥,١٩٥
حسابات الاستثمار المقيدة	–	١,٥١٦	–	١,٥١٦
إلتزامات وضمانات مالية	–	١٨,٣٢٨	٣٢,٦٩٦	٥١,٠٢٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمركز الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	١،٤٠٣،٤٤٣	١،٨٩٦	٤٢،٨٥٠	٤	–	١٤٩،٠٩٣
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٥١،٠٤٠	١١،٥٩٠	–	–	–	٦٢،٦٣٠
استثمارات في صكوك	٤٤٢،٢٠١	٨١،١٣١	–	–	–	٥٢٣،٣٣٢
موجودات التمويل	٣١٥،٠٧٤	٦،٠٦١	–	–	–	٣٢١،١٣٥
موجودات الإجارة	١٨٣،٧٢٥	–	–	–	–	١٨٣،٧٢٥
استثمارات في أوراق مالية	١٤،٢٧٦	١٤،٩٠٠	–	–	٤،٤٦١	٣٣،٦٣٧
موجودات محتفظ بها للبيع	٤،٣٤١	–	–	–	–	٤،٣٤١
استثمارات عقارية	٩٦،٩٤٧	–	–	–	–	٩٦،٩٤٧
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٤،٥٢٢	–	–	–	–	٢٤،٥٢٢
موجودات أخرى	٢٢،٨٥٦	١٥	–	٢٩	١	٢٢،٩٠١
عقارات ومعدات	٣،٤٣١	–	–	–	–	٣،٤٣١
إجمالي الموجودات	**١،٢٦٢،٧٥٦**	**١١٥،٥٩٣**	**٤٢،٨٥٠**	**٣٣**	**٤،٤٦٢**	**١،٤٢٥،٦٩٤**
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	٢٤٠،٠٨٠	–	–	–	–	٢٤٠،٠٨٠
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢١٣،٤٧٠	١،٨٩٤	–	–	–	٢١٥،٣٦٤
تمويل آجل من مؤسسات مالية	٧٤،٥٠٠	٥٦،٤٥٥	–	–	–	١٣٠،٩٥٥
حسابات جارية للعملاء	٤٩،٦٢٧	٥١٤	–	٨١٤	–	٥٠،٩٥٥
مطلوبات أخرى	٢٥،٤٣٧	–	–	–	–	٢٥،٤٣٧
إجمالي المطلوبات	**٦٠٣،١١٤**	**٥٨،٨٦٣**	**-**	**٨١٤**	**-**	**٦٦٢،٧٩١**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	**٥٩٣،٩٠٠**	**٩،٦٩٧**	**-**	**١،٥٣٦**	**-**	**٦٠٥،١٣٣**
حسابات الاستثمار المقيدة	**١،٥١٦**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١،٥١٦**
إلتزامات وضمانات مالية	**٥٥،١٠٠**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٥٥،١٠٠**

يتم قياس التمركز حسب الموقع لموجودات التمويل بناءاً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٥. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمركز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	١١١,٣٤١	٢,٣٠٣	١٠,٤٥٦	١٥	–	١٢٤,١١٥
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٦,٣٩١	–	–	–	–	٢٦,٣٩١
استثمارات في صكوك	٣٢٣,٨٤٦	–	–	–	–	٣٢٣,٨٤٦
موجودات التمويل	٣١٨,٣٦٤	٦,٠٠٩	–	–	–	٣٢٤,٣٧٣
موجودات الإجارة	١٥٢,٣٩٤	–	–	–	–	١٥٢,٣٩٤
استثمارات في أوراق مالية	١٠,٥٩٩	١٥,٥٣١	–	–	٤,٧٥٤	٣٠,٨٨٤
موجودات محتفظ بها للبيع	٣٩,٢٢٩	–	–	٢٣,٨٧٤	–	٦٣,١٠٣
استثمارات عقارية	٨٠,٩١٩	–	–	–	–	٨٠,٩١٩
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٥,٢٦٨	–	–	–	–	٢٥,٢٦٨
موجودات أخرى	١٣,١٦٣	١٥	–	١٣	١	١٣,١٩٢
عقارات ومعدات	١,٦٩٩	–	–	–	–	١,٦٩٩
إجمالي الموجودات	١,١٠٣,٢١٣	٢٣,٨٥٨	١٠,٤٥٦	٢٣,٩٠٢	٤,٧٥٥	١,١٦٦,١٨٤
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	١٣٠,١٩٩	–	–	–	–	١٣٠,١٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية						
وأفراد	١٨٣,١٣٢	–	–	٨٥	–	١٨٣,٢١٧
تمويل آجل من مؤسسات مالية	٤٤,٩٩٤	٢٦,٦٢٣	–	–	–	٧١,٦١٧
حسابات جارية للعملاء	٥١,٣٧٥	٥٦٦	–	٩٩٥	–	٥٢,٩٣٦
مطلوبات أخرى	٢٦,٥٥٧	–	–	–	–	٢٦,٥٥٧
إجمالي المطلوبات	٤٣٦,٢٥٧	٢٧,١٨٩	–	١,٠٨٠	–	٤٦٤,٥٢٦
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٥٣٦,٨٩٣	٤٢	١	٨,٢٥٩	–	٥٤٥,١٩٥
حسابات الاستثمار المقيدة	١,٥١٦	–	–	–	–	١,٥١٦
إلتزامات وضمانات مالية	٥١,٠٢٤	–	–	–	–	٥١,٠٢٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٣٦. القيمة العادلة

أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمّين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

القيَم العادلة للصكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ٤٠٤،٨٢١ ألف دينار بحريني (٢٠٢١: ٣٢٤،٤٤٨ ألف دينار بحريني) بلغت ٣٩٢،١٢٧ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٣٣٣،١٢٤ألف دينار بحريني).

في حالة موجودات التمويل ومستحقات الإيجار، يكون متوسط معدل الربح للمحفظة متوافق مع قيم السوق الحالية للتسهيلات المشابهة، وبناءاً على ذلك وبعد الأخذ بعين الإعتبار التعديلات المتعلقة بمخاطر المبالغ المدفوعة مقدماً ومخصصات انخفاض القيمة، يتوقع ألا تتغير القيمة الحالية جوهرياً مقارنة بالقيمة العادلة لهذه الموجودات. فإن القيمة العادلة المقدّرة للأدوات المالية الأخرى للمجموعة لاتختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية، نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

ب) تراتبية القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي أدوات الاستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، حسب طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُدرجة (غير المعدّلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُدرجة المشمولة في المستوى الأول والقابلة للرصد على الموجودات أو المطلوبات، سواءاً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على بيانات السوق القابلة للرصد (مُدخلات غير قابلة للرصد)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أوراق مالية مُهيكلة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	–	١٤،٩٠٠	–	١٤،٩٠٠
صكوك من نوع الدين بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	–	٦٤،٥٤٦	–	٦٤،٥٤٦
صكوك من نوع أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	–	٥٤،١٧١	–	٥٤،١٧١
أوراق مالية من نوع حقوق ملكية مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	–	–	١٨،٧٣٨	١٨،٧٣٨
	-	**١٣٣،٦١٧**	**١٨،٧٣٨**	**١٥٢،٣٥٥**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أوراق مالية مُهيكلة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	–	١٥،٥٣١	–	١٥،٥٣١
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	–	–	١٥،٣٥٣	١٥،٣٥٣
	–	١٥،٥٣١	١٥،٣٥٣	٣٠،٨٨٤

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الاستثمارات التي تم قياسها بإستخدام مُدخلات المستوى الثالث:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
في ١ يناير	١٥،٣٥٣	٤٠،٨١٢
التغير في القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	(٣٤١)	(١٦١)
مشتريات	–	١٠،٠٨٤
تسويات	٢،٢٨١	(٨٨٤)
التحويل من/(إلى) الأصول المحتفظ بها للبيع	١،٤٤٥	(٣٤،٤٩٨)
في ٣١ ديسمبر	**١٨،٧٣٨**	١٥،٣٥٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٣٦. القيمة العادلة (يتبع)

ب) تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

يعرض الجدول التالي الأثر المحتمل لاستخدام فرضيات بديلة معقولة محتملة لتقييم الاستثمارات التي تم قياسها بإستخدام مُدخلات المستوى الثالث.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

تقنية التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	الزيادة/ (النقص) في التقييم
منهجية مضاعفات السوق	قيمة المؤسسة للأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	٢,٨١٧	+/- ٥٪	(٩٤)/٩٤
منهجية مضاعفات السوق	السعر إلى القيمة الدفترية	٥,١٠١	+/- ٥٪	(١٥٧)/١٥٧
منهجية مضاعفات السوق	السعر إلى إجمالي الأصول	١,١٤٢	+/- ٥٪	(١٢)/١٢
التدفقات النقدية المخصومة	تكلفة حقوق الملكية ومعدل النمو النهائي	٧٣٥	+/- ٥٪	(٢٧)/٢٧
صافي قيمة الأصول المعدلة	التغير في صافي قيمة الأصول	٨,٩٤٣	+/- ٥٪	(٤٤٧)/٤٤٧
		١٨,٧٣٨		

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تقنية التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	الزيادة/ (النقص) في التقييم
منهجية مضاعفات السوق	قيمة المؤسسة للأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	٢,٨١٧	+/- ٥٪	(٤)/٤
منهجية مضاعفات السوق	السعر إلى القيمة الدفترية	٣,٩٥٩	+/- ٥٪	(٢٢٨)/٢٢٨
منهجية مضاعفات السوق	السعر إلى إجمالي الأصول	١,١٤٢	+/- ٥٪	(٣٢)/٣٢
التدفقات النقدية المخصومة	تكلفة حقوق الملكية ومعدل النمو النهائي	٧,٤٣٥	+/- ٥٪	(٣٧٢)/٣٧٢
		١٥,٣٥٣		

٣٧. إدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة إستخدامها لأدوات مالية:

- مخاطر الإئتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها المصرف لقياس وإدارة المخاطر، وكيفية إدارة رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسئول بصورة عامة عن تأسيس إطار إدارة المخاطر للمجموعة والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجان مختلفة تتولى مسئولية إدارة المخاطر العامة المتعلقة بالمجموعة. تقوم هذه اللجان أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجان من رؤساء الشركات والأقسام المعنية الأخرى في المجموعة. تتكون اللجان مما يلي: لجنة الإدارة (المخاطر التشغيلية)، واللجنة التنفيذية للائتمان والاستثمار (مخاطر الائتمان والاستثمار)، ولجنة الأصول والخصوم (مخاطر السوق ورأس المال). بالإضافة لهذه اللجان، أنشأ مجلس الإدارة إدارة مستقل لإدارة المخاطر، مسئوليتها العامة تشمل تحديد، وقياس، والسيطرة على المخاطر، والتوصية بالسياسات والإجراءات التصحيحية المناسبة. يرفع قسم إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الإلتزام بالحدود الموضوعة. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تهدف المجموعة من خلال برامجها التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي تتّبعها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلِم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والإلتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة بمراقبة مدى الإلتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المجموعة. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

مخاطر الإئتمان

مخاطر الإئتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد تتعرض لها المجموعة إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بإلتزاماته التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات المجموعة لإيداعات لدى مؤسسات مالية، ومن موجودات التمويل، ومن موجودات الإجارة(شاملة أقساط إيجارات مستحقة)، ومن استثمارات في صكوك، ومن ذمم مدينة أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، تقوم المجموعة بالأخذ في الإعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الإئتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التمركز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ).

تدير المجموعة مخاطر الائتمان من خلال وحدات العمل المختلفة، وقسم منفصل لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار. يتضمن إطار إدارة مخاطر الائتمان ما يلي:

- صياغة استراتيجيات وسياسات مخاطر الإئتمان والرغبة في المخاطرة، والتي يتم تطويرها بعد تقييم دقيق للسوق، ومتطلبات رأس المال، والقواعد التنظيمية، ورغبة مجلس الإدارة في تحمل المخاطر. يتم ترميز استراتيجيات المخاطر والرغبة في المخاطرة إلى سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتضمن إطار سياسة ائتمان المجموعة، من جملة أمور أخرى، ما يلي: بالتشاور مع وحدات العمل ذات العلاقة، وإطار إدارة مخاطر الائتمان، والحد من مخاطر الائتمان، وتصنيف مخاطر الائتمان، وتسعير مخاطر الائتمان، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وسياسة الأعمال التجارية عبر الحدود، وبرامج منتجات التمويل الشخصي، ومصفوفات سلطات الاعتماد، والكثير غيرها.

- عملية منح الائتمان: يتم افتراض جميع تعرضات الائتمان بعد التقييم الدقيق للمخاطر. يتم بدء مقترحات الأعمال من قبل وحدات العمل من خلال طلبات الائتمان الرسمية. توفر هذه الطلبات الائتمانية معلومات كافية حول التعرض المقترح، بما في ذلك وصف للمخاطر المحتملة والعوامل المخففة. يتم مراجعة جميع طلبات الائتمان بشكل مستقل من قبل وحدة مراجعة الائتمان، لتقييم مدى كفاية إجراءات العناية الواجبة التي تتم، وتقييم مستقل للمخاطر والمخففات، وضمان الالتزام بالحدود والسياسات. تقوم وحدة مراجعة الائتمان بإصدار رأياً رسمياً فيما يتعلق بالمقترحات، والذي قد يشمل توصيات لتعزيز موقف المجموعة. ثم يتم عرض المقترحات على السلطات المسئولة عن الموافقة والاعتماد لاتخاذ اللازم (أنظر النقطة القادمة أدناه). عند الحاجة والضرورة، يتم مراجعة طلبات الائتمان أيضاً من قبل مسئول الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لضمان الالتزام بها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

- إنشاء هيكل الترخيص للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها. يتم توثيق سلطات الموافقة في سياسة سلطات الائتمان للمجموعة، والتي تصف سلطات الموافقة المختلفة، والشروط، وحدود اعتماد المعاملات التجارية الناتجة من أنشطة الاستثمار والائتمان ضمن المجموعة. توجد ٥ مستويات رئيسية لسلطات الائتمان والاستثمار في المجموعة هي: مجلس الإدارة، ولجنة الاستثمار والائتمان، واللجنة التنفيذية للاستثمار والائتمان، والرئيس التنفيذي، ورؤساء وحدات الأعمال. يتم تحديد سلطات الموافقة بناء على حجم المخاطر وحجم المعاملات، وفي نفس الوقت السماح بالقيام بعمليات تجارية سلسة.

- إدارة التمركزات. تركز المجموعة بشكل كبير على تنويع محفظتها من خلال تطبيق استراتيجية المحفظة التي تقوم من خلالها بنشر أعمال موجوداتها ومطلوباتها، بحيث تصبح نتائج التقلبات في هذه الأعمال خاضعة للتحكم والسيطرة، وتساهم في النمو في مصالح المساهمين طويل الأجل. من العناصر المهمة في استراتيجية المحفظة هذه هي وضع حدود تتمكّن الإدارة من خلالها من أن تدير أعمالها. من حيث المبدأ، يجب على المجموعة الالتزام بكل الحدود القصوى التي تحددها الجهات التنظيمية. في نفس الوقت، قامت المجموعة بتحديد ضوابطها الداخلية للسيطرة على ما يلي: تمركز مخاطر الائتمان، وحدود الأطراف المقابلة، وحدود القطاع، وحدود البلد، وحدود تمركز الضمانات، ومزيج المنتجات، وحدود الاستحقاق، وغيرها. يتم مراجعة هذه الضوابط والحدود الداخلية بشكل دوري، مع مراعاة العوامل التالية: شهية المجموعة لتحمل المخاطر، وخطط العمل والميزانية، تصنيف مخاطر الطرف المقابل، وتصنيف مخاطر بلد الطرف المقابل، والمراكز المالية للمجموعة، بما في ذلك السيولة وكفاية راس المال، وظروف السوق العامة، والعوامل الأخرى التي يحددها مجلس الإدارة، أو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر. بشكل عام، تطبق المجموعة علاقة عكسية بين المخاطر والحدود، بحيث يتم تحديد حدود أدنى للمخاطر الأعلى.

- منهجيات قياس الائتمان. تحدد المجموعة مخاطر الائتمان باستخدام مقياسين رئيسيين: الخسارة المتوقعة، وراس المال الاقتصادي. الخسارة المتوقعة تعكس متوسط قيمة الخسائر المقدرة (أي تكلفة الأعمال) وترتبط بسياسة المجموعة بشأن المخصصات، بينما رأس المال الاقتصادي هو مبلغ رأس المال الضروري لتغطية الخسائر غير المتوقعة (أي إذا كانت الخسائر الفعلية أعلى من الخسائر المتوقعة). كجزء من تقنيات التقييم، تقوم المجموعة بإجراء اختبار ضغط مناسب على محفظتها.

- تصنيف مخاطر الائتمان. من الأدوات المهمة لمراقبة جودة الائتمان بصورة فردية، بالإضافة إلى إجمالي المحفظة، هو استخدام أنظمة تصنيف مخاطر الائتمان. تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، لإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطيات الخسارة (المخصصات). بالإضافة لتحديد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، فإن مراجعة المخاطر الذاتية توفر مُدخلاً رئيسياً لتكاليف رأس المال وأوزان المخاطر. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية راس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.

- تصنيف وتحديد التعرضات المتعثرة. قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. التعرضات المستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً يتم تصنيفها كتعرضات متعثرة.

- الإدارة التصحيحية. جميع التعرضات المفترضة من قبل المجموعة يتم اخذها بالاعتبار بعد تحليل دقيق للمخاطر والمكافآت، مناسب لحجم وطبيعة العمل الذي يتم النظر فيه. مع ذلك، وبالرغم من جميع إجراءات العناية الواجبة للحد من المخاطر، من المحتم أن تواجه بعض التعرضات انتكاسات لأسباب مختلفة، مثل تغييرات أساسية في ظروف السوق، تغييرات في القوانين والأحكام، وتغييرات في أحوال الأطراف المقابلة (مثل الوفاة، أو فقدان الوظيفة، أو فرض العقوبات، أو مصادرة العمل، أو الإفلاس)، والتأخر في تسليم المخرجات (مثل التأخير في إنجاز المشاريع) أو الأخطاء غير المقصودة في الافتراضات الرئيسية. من وجهة نظر التأثير على الأعمال، سيكون لهذه التعرضات تكاليف عالية نتيجة لتعليق الأرباح، أو تكاليف كل من التخصيص، أوالسيولة، أوالسمعة، أو تكاليف الفرص البديلة. لتجنب مثل هذا الأثر التجاري الضار، طورت المجموعة استراتيجية تصحيحية حكيمة، مناسبة للحجم والطبيعة وفترة التأخير. يتم توثيق هذه الاستراتيجية في سياسة الإدارة التصحيحية. من خلال قسم الإصلاح والتحصيل، تقوم المجموعة بمتابعة أساليب استرداد متنوعة، بما في ذلك: المطالبة بالسداد، وإعادة الجدولة، وإعادة الهيكلة، وإغلاق الرهن، والإجراءات القانونية، والتسوية النقدية، وغيرها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
تسهيلات التمويل				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	١٨,٩٨٣ **	١٨,٩٨٣
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٦٦,٢٠٣	١٥,١٦٥	–	٨١,٣٦٨
درجة ٧ قائمة المراقبة	–	٩,٥٤٥	–	٩,٥٤٥
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٢٤,٩٧٩	٧,٨٠٤	–	٣٢,٧٨٣
٣٠ – ٦٠ يوماً	٧,٧٠٨	٩٩٧	–	٨,٧٠٥
٦٠ – ٩٠ يوماً	٣٣,٥١٦	١٥,٩٠٩	–	٤٩,٤٢٥
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٢١,٤١٤	٤,٩٧٨	–	٢٢٦,٣٩٢
درجة ٧ قائمة المراقبة	٧٩	٢,٥٨٣	–	٢,٦٦٢
إجمالي القيمة الدفترية	٢٨٧,٦٩٦	٣٢,٢٧١	١٨,٩٨٣	٣٣٨,٩٥٠
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٤,٤٩٩	٣,٣٦٠	٩,٩٥٦	١٧,٨١٥
صافي القيمة الدفترية	**٢٨٣,١٩٧**	**٢٨,٩١١**	**٩,٠٢٧**	**٣٢١,١٣٥**
موجودات الإجارة				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	٦,٧١٧ ***	٦,٧١٧
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٩,٧٠٢	١,٥٩٧	–	٣١,٢٩٩
درجة ٧ قائمة المراقبة	٧٤	٤,٥٢٩	–	٤,٦٠٣
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	١٥,٠٢٥	٢٧٨	–	١٥,٣٠٣
٣٠ – ٦٠ يوماً	١,٩٦١	٢,١٨١	–	٤,١٤٢
٦٠ – ٩٠ يوماً	١٢,٧٩٠	٣,٦٦٧	–	١٦,٤٥٧
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٣٠,٠٣٧	٩,٩٦٦	–	١٤٠,٠٠٣
درجة ٧ قائمة المراقبة	–	٥,٨٤٣	–	٥,٨٤٣
إجمالي القيمة الدفترية	١٥٩,٨١٣	٢١,٩٣٥	٦,٧١٧	١٨٨,٤٦٥
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٨٣١	١,٠٠١	٢,٩٠٨	٤,٧٤٠
صافي القيمة الدفترية	**١٥٨,٩٨٣**	**٢٠,٩٣٣**	**٣,٨٠٩**	**١٨٣,٧٢٥**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمارات في الصكوك				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	١،٣١٨	١،٣١٨
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٤٠٤،٨٢١	–	–	٤٠٤،٨٢١
إجمالي القيمة الدفترية	٤٠٤،٨٢١	–	١،٣١٨	٤٠٦،١٣٩
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٠٦	–	١،٣١٨	١،٥٢٤
صافي القيمة الدفترية	**٤٠٤،٦١٥**	**-**	**-**	**٤٠٤،٦١٥**
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٠٨،٢٩٥	–	–	٢٠٨،٢٩٥
إجمالي القيمة الدفترية	٢٠٨،٢٩٥	–	–	٢٠٨،٢٩٥
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	١	–	–	١
صافي القيمة الدفترية	**٢٠٨،٢٩٤**	**-**	**-**	**٢٠٨،٢٩٤**
التزامات وضمانات مالية				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	–	–
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٥٣،٢٦٥	٣٥٤	٦	٥٣،٦٢٥
درجة ٧ تحت المراقبة	–	١٣٠	–	١٣٠
إجمالي القيمة الدفترية	٥٣،٢٦٥	٤٨٤	٦	٥٣،٧٥٥
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٥٦	١	٦	٦٣
صافي القيمة الدفترية	**٥٣،٢٠٩**	**٤٨٣**	**-**	**٥٣،٦٩٢**
مجموع صافي القيمة الدفترية	**١،١٠٨،٢٩٩**	**٥٠،٣٢٥**	**١٢،٨٣٨**	**١،١٧١،٤٦١**

* تشمل تسهيلات تمويل خاضعة لفترة السماح بمبلغ ٦،٢٨١ دينار بحريني.
** يشمل ١،٩٥١ دينار بحريني لأصول الضعف الإئتماني المشتراة أو الناشئة.
*** يشمل ٦٢١ دينار بحريني لخسائر الإئتمان المتوقعة في أصول الضعف الإئتماني المشتراة أو الناشئة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
تسهيلات التمويل				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	٣٠،٥٨٠**	٣٠،٥٨٠
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٦،٢٦٥	٧،٢٨١	–	١٣،٥٤٦
درجة ٧ قائمة المراقبة	٧	٢،٨٤١	–	٢،٨٤٨
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٥،٧٧٢	٩،٩٨٧	–	١٥،٧٥٩
٣٠ – ٦٠ يوماً	١٠٦	–	–	١٠٦
٦٠ – ٩٠ يوماً	٣٩٤	١٣٥	–	٥٢٩
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٤٦،٣٧٥	٢٥،٠٨٧	–	٢٧١،٤٦٢
درجة ٧ قائمة المراقبة	٢،٠٠٠	٢٤،٣٣١	–	٢٦،٣٣١
إجمالي القيمة الدفترية	٢٥٤،٦٤٧	٥٩،٥٤٠	٣٠،٥٨٠	٣٤٤،٧٦٧
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٦،٠٢٤	١،٧٥١	١٢،٦١٩	٢٠،٣٩٤
صافي القيمة الدفترية	٢٤٨،٦٢٣	٥٧،٧٨٩	١٧،٩٦١	٣٢٤،٣٧٣
موجودات الإجارة				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	١٢،٨١٢	١٢،٨١٢
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٦،١٢٦	–	–	٦،١٢٦
درجة ٧ قائمة المراقبة	٢٧٦	٢٨١	–	٥٥٧
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٣،١٠٠	–	–	٣،١٠٠
٣٠ – ٦٠ يوماً	٧١٧	٢٤	–	٧٤١
٦٠ – ٩٠ يوماً	٢،٥٨٥	٢٥٧	–	٢،٨٤٢
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٠٢،٩٦٨	٢٤،٦٠٦	–	١٢٧،٥٧٤
درجة ٧ قائمة المراقبة	٢٤٥	١٠،٣٩٢	–	١٠،٦٣٧
إجمالي القيمة الدفترية	١٠٩،٦١٥	٣٥،٢٧٩	***١٢،٨١٢	١٥٧،٧٠٦
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٤٢	٩٢٩	٤،١٤١	٥،٣١٢
صافي القيمة الدفترية	١٠٩،٣٧٣	٣٤،٣٥٠	٨،٦٧١	١٥٢،٣٩٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمار في الصكوك				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	١,٣١٧	١,٣١٧
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٣٢٤,٤٤٨	–	–	٣٢٤,٤٤٨
إجمالي القيمة الدفترية	٣٢٤,٤٤٨	–	١,٣١٧	٣٢٥,٧٦٥
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٦,٢	–	١,٣١٧	١,٩١٩
صافي القيمة الدفترية	٣٢٣,٨٤٦	–	–	٣٢٣,٨٤٦
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٤٧,٣١٣	–	–	١٤٧,٣١٣
إجمالي القيمة الدفترية	١٤٧,٣١٣	–	–	١٤٧,٣١٣
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢	–	–	٢
صافي القيمة الدفترية	١٤٧,٣١١	–	–	١٤٧,٣١١
التزامات وضمانات مالية				
درجة ٨ – ١٠ منخفضة القيمة	–	–	٦	٦
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٤٤,٧٨٨	٦,٢٢١	–	٥١,٠٠٩
درجة ٧ تحت المراقبة	–	٩	–	٩
إجمالي القيمة الدفترية	٤٤,٧٨٨	٦,٢٣٠	٦	٥١,٠٢٤
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	٧٩	–	٦	٨٥
صافي القيمة الدفترية	٤٤,٧٠٩	٦,٢٣٠	–	٥٠,٩٣٩
مجموع صافي القيمة الدفترية	٨٧٣,٨٦٢	٩٨,٣٦٩	٢٦,٦٣٢	٩٩٨,٨٦٣

* تشمل تسهيلات تمويل خاضعة لفترة السماح بمبلغ ٤٦,٩٠٠ دينار بحريني.
** يشمل ٦,٦٢١ دينار بحريني لأصول الضعف الإئتماني المشتراة أو الناشئة.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر عن السداد للأداة المالية والأصل المشترى لغرض التأجير قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

١. تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.
٢. التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.
٣. مؤشرات نوعية.
٤. تسهيلات مستحقة لأكثر من ٣٠ يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر عن السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر عن السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر عن السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر عن السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و٩ و١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

تعرضات الشركات
- المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العميل، أي البيانات المالية المدققة، والحسابات الإدارية، والميزانيات والتوقعات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي، والنسب المالية، وتغطية خدمة الديون، والالتزام بشروط الائتمان، وجودة الإدارة، وتغييرات الإدارة العليا.
- معلومات من وكالات التصنيف الائتمانية، والمقالات الصحفية، والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- أسعار السندات المدرجة ومقايضات التعثر الائتمانية للمُقترض، عند توفرها.
- التغييرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية، والتنظيمية، والتقنية للمُقترض، أو في أنشطته التجارية.

تعرضات التجزئة
- المعلومات التي يتم تجميعها داخلياً عن سلوك العملاء، على سبيل المثال الاستفادة من تسهيلات البطاقات الائتمانية.
- القدرة على تحمل التكاليف.
- معلومات خارجية من وكالات التصنيف الائتمانية، بما في ذلك درجات الائتمان للقطاع.

جميع التعرضات
- سجل الدفع، ويشمل وضع المتأخرات، بالإضافة لمجموعة من المتغيرات حول نِسب الدفع
- الاستفادة من الحد الأقصى الممنوح.
- طلبات ومَنح التسامح.
- التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر عن السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر عن السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر عن السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب المنطقة، وحسب نوع المنتج والمُقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

هذا التحليل يتضمن تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر عن السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر عن السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفائدة وأسعار النفط القياسية. بالنسبة للتعرضات للصناعات و/أو المناطق المعينة، قد يمتد التحليل إلى أسعار السلع و/أو العقارات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر عن السداد (يتبع)
بناء على نصيحة لجنة إدارة المخاطر بالمجموعة، والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (رجاء الرجوع للمناقشات أدناه حول دمج المعلومات التطلعية). ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالات حدوث التعثر عن السداد.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية
معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية تختلف حسب المحفظة، وتشمل تغييرات كمية في احتمالات حدوث التعثر عن السداد، وعوامل نوعية، بما في ذلك الدعم على أساس التعثر.

تحدد المجموعة باستخدام احكامها وتقديراتها الائتمانية، وكلما أمكن، الخبرات السابقة ذات الصلة، أن تعرضاً ما قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بناءً على مؤشرات نوعية معينة، والتي تعتبرها المجموعة مؤشراً على ذلك، والتي قد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل على التحليل الكمي في الوقت المناسب.

المؤشرات النوعية تشمل معايير مختلفة تستخدم لبطاقات الائتمان لمحافظ مختلفة، والعقارات التجارية، إلخ.

على سبيل الدعم، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث موعد أقصاه لا يتجاوز عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً. يتم تحديد أيام الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد مواعيد الاستحقاق بدون الأخذ بالاعتبار لأي فترة سماح قد تكون متاحة للمُقترض.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعة الدورية للتأكد من:

- المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح التعرض متعثراً.
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً.
- لا يوجد تقلب غير مبرر في مخصص الخسائر من التحويلات بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد لأثني عشر شهراً (المرحلة ١) و احتمالات حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة (المرحلة ٢).

تعريف التعثر
تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل استحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها).
- كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة.
- أصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة للإفلاس، بسبب عدم قدرة المقترض على سددا التزاماته الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عواملاً نوعية وكمية. إن تعريف التعثر يتماشى مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بناء على نصيحة لجنة الأصول والخصوم بالمجموعة والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من السيناريوهات الأخرى المتوقعة. هذه العملية تشمل وضع سيناريوهات اقتصادية إضافية، والاخذ بالاعتبار للاحتمالات النسبية لكل نتيجة.

المعلومات الخارجية تتضمن المعلومات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الجهات الحكومية والسلطات النقدية التي تعمل فيها المجموعة، والمنظمات فوق الوطنية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، وبعض خبراء التنبؤات في القطاع الخاص والأكاديمي.

الحالة الأساسية تمثل النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى، مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانيات. السيناريوهات الأخرى تمثل نتائج أكثر تفاؤلاً، ونتائج أكثر تشاؤمية. تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط بشكل دوري للصدمات الأكثر تطرفاً، لمعايرة تحديدها لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية، وقدرت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية، باستخدام تحليل المعلومات التاريخية. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ المؤشرات الرئيسية للبلدان المختارة مثل معدلات البطالة ومعدلات الربح ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، والاحتفاظ بالعملاء، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل.

عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين:

- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة.
- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول التمويل مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية (يشار إليها "بأنشطة منح التسامح") لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر عن السداد. بموجب سياسة المجموعة لمنح التسامح، يتم منح التسامح على أساس انتقائي إذا كان المدين متخلفاً عن السداد حالياً ، أو إذا كان هناك مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد، أو إذا كان هناك دليل على أن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، ويتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير توقيت دفعات الفوائد، وتغيير شروط القرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة منح التسامح.

يعد التسامح مؤشراً نوعياً على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع التسامح دليلاً أن على التعرض ضعيف ائتمانياً/متعثر (راجع إيضاح رقم ٥). يحتاج العميل إلى إظهار وإثبات سلوك دفع جيد بثبات، على مد فترة من الوقت (١٢ شهراً) قبل أن يتم التوقف عن اعتبار التعرض ضعيف ائتمانياً/متعثراً، أو إذا انخفضت احتمالية حدوث التعثر عن السداد بحيث يتم قياس مخصص الخسارة مرة أخرى بمبلغ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر عن السداد: (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر عن السداد: (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد: (exposure at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. عند توفر معلومات السوق، من الممكن استخدامها لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر عن السداد للأطراف الأخرى من الشركات الكبيرة. إذا كان الطرف الآخر او التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر عن السداد.

الخسارة في حالة التعثر عن السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر عن السداد. وتقدر المجموعة مُعاملات الخسارة في حالة التعثر عن السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. نماذج الخسارة في حالة التعثر عن السداد تأخذ بالاعتبار هيكل، وضمانات، وأقدمية المطالبة، والقطاع التشغيلي للطرف الآخر، وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للموجودات التمويلية المضمونة بعقارات للتجزئة، فإن معدلات قيمة القرض إلى قيمة العقار هي معامل أساسي في تحديد الخسارة في حالة التعثر عن السداد. وتحتسب على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي كمعامل الخصم.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة للالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الملاحظات التاريخية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، والضعيفة ائتمانياً.

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٦,٩٤٩	٢,٦٨٠	١٨,٠٨٣	٢٧,٧١٢
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً	١,٥٨٣	(١,١٧٩)	(٤٠٤)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست ضعيفة ائتمانية	(٦٢١)	٩٢٢	(٣٠١)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ضعيفة ائتمانية	(٥٦)	(١٣)	٦٩	-
صافي التحويلات	٩٠٦	(٢٧٠)	(٦٣٦)	-
صافي اعادة قياس مخصص الخسائر	(٢,٢٦١)	١,٩٥٣	٢,٢٢٧	١,٩١٩
شطب	–	–	(٣,٥٣٤)	**(٣,٥٣٤)**
استبعادات	–	–	(١,٩٥١)	**(١,٩٥١)**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥,٥٩٤	٤,٣٦٢	١٤,١٨٨	٢٤,١٤٤

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي والالتزامات خارج الميزانية العمومية:

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
ارصدة وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	١	–	–	١
استثمارات في صكوك (إيضاح ٨)	٢٠٦	–	١,٣١٨	١,٥٢٤
موجودات التمويل (إيضاح ٩)	٤,٤٩٩	٣,٣٦٠	٩,٩٥٦	١٧,٨١٥
موجودات الإجارة (إيضاح ١٠)	٨٣١	١,٠٠١	٢,٩٠٨	٤,٧٤٠
التزامات وعقود ضمانات مالية (إيضاح ١٩)	٥٧	١	٦	٦٤
	٥,٥٩٤	٤,٣٦٢	١٤,١٨٨	٢٤,١٤٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، والضعيفة ائتمانياً.

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
الرصيد في اينار ٢٠٢١	٨،٣٣٩	٢،٣٦٤	١٤،٠٣٩	٢٤،٧٤٢
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً	١،٣٢٤	(٦٦٨)	(٦٥٦)	–
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست ضعيفة ائتمانية	(٨٥٨)	١،١٩٧	(٣٣٩)	–
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ضعيفة ائتمانية	(١٦٤)	(١٩٣)	٣٥٧	–
صافي التحويلات	٣٠٢	٣٣٦	(٦٣٨)	–
صافي اعادة قياس مخصص الخسائر	(١،٦٩٢)	(٢٠)	٦،٤٩٧	٤،٧٨٥
استرداد /إعادة	–	–	–	–
شطب	–	–	(٥)	(٥)
استبعادات	–	–	(١،٨١٠)	(١،٨١٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٦،٩٤٩	٢،٦٨٠	١٨،٠٨٣	٢٧،٧١٢

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي وخارج الميزانية العمومية:

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
ارصدة وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	٢	–	–	٢
استثمارات في صكوك (إيضاح ٨)	٦٠٢	–	١،٣١٧	١،٩١٩
موجودات التمويل (إيضاح ٩)	٦،٠٢٤	١،٧٥١	١٢،٦١٩	٢٠،٣٩٤
موجودات الإجارة (إيضاح ١٠)	٢٤٢	٩٢٩	٤،١٤١	٥،٣١٢
التزامات وعقود ضمانات مالية (إيضاح ١٩)	٧٩	–	٦	٨٥
	٦،٩٤٩	٢،٦٨٠	١٨،٠٨٣	٢٧،٧١٢

موجودات مالية منخفضة القيمة

إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي تحددها المجموعة على إفتراض عدم مقدرتها على التحصيل الكلي أو الجزئي للمبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٨ و٩ و١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بالنظر لعوامل مختلفة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة

تتعلق هذه التعرضات بموجودات التمويل التي إنقضى موعد إستحقاق أرباحها أو دفعات المبالغ الأصلية التعاقدية ولكن تعتقد المجموعة بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءاً على توقعاتها بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر و/أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للمجموعة.

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها

خلال السنة، بلغ مجموع التسهيلات التي تم أعادة التفاوض بشأنها ألف ٢،٥٥٩ دينار بحريني (٢٠٢١: ١٩،٢٠٥ ألف دينار بحريني) منها ٩٢٠ ألف دينار بحريني (٢٠٢١: ١٨،٠٧٢ ألف دينار بحريني) تسهيلات مصنفة كتسهيلات غير متأخرة وغير منخفضة القيمة كما في٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه و/ أو سداد جزء من مبلغ التمويل و/ أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الإئتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ١٢٦،٨١٥ ألف دينار بحريني (٢٠٢١: ٢٣،٠٧٧ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ٧٨،٧٢٩ ألف دينار بحريني فقط (٢٠٢١: ٤،٢١٨ ألف دينار بحريني).

مخصصات الإنخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و٩ و١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قامت المجموعة بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءاً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم تحديدها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

وضع عدم الإستحقاق

تقوم المجموعة بتصنيف موجودات التمويل و الصكوك في وضع غير مستحق اذا ما انقضى موعد استحقاقها اكثر من ٩٠ يوما، أو كان هناك مجال معقول للشك في القدرة على تحصيل المبالغ المستحقة. لا يتم احتساب الربح على هذه التمويلات في قائمة الدخل الا عند سداد المستحقات من قبل المقترض او عند رفع درجة التعرض للوضع العادي.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب اجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما يكون للمجموعة توقعات معقولة بأن الاصل المالي غير قابل للتحصيل كلياً أو جزئياً. لا تتوقع المجموعة أي استردادات جوهرية من المبالغ المشطوبة. مع ذلك، يمكن أن تخضع الموجودات المالية المشطوبة لإجراءات التنفيذ بغرض الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المتخلفة السداد. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ ٤،١٢٩ الاف دينار بحريني (٢٠٢١: ٥ الاف دينار بحريني) والتي تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل. قامت المجموعة باسترداد ١،٨٠٨ ألف دينار بحريني (٢٠٢١: ٧٢٣ ألف دينار بحريني) مقابل تسهيلات مالية مشطوبة في سنوات سابقة.

الضمانات

تحتفظ المجموعة بضمانات تتعلق بموجودات التمويل وذمم مدينة تتعلق بموجودات الإجارة على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مدرجة ، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيّمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها عندما يوضع القرض في قائمة المراقبة، ويتم مراقبة القرض عن كثب. غالباً لايتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. تقدير القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية موضحة في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولايتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم إعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات القائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الضمانات (يتبع)

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
	موجودات التمويل	**موجودات الإجارة**	**الإجمالي**	موجودات التمويل	موجودات الإجارة	الإجمالي
مقابل موجودات منخفضة القيمة						
عقارات	٤،٣٠١	٣،٧٢١	٨،٠٢٢	٨،٠٨١	٨،٦٤٥	١٦،٧٢٦
أخرى	٧٤٤	–	٧٤٤	١،٠٢٣	–	١،٠٢٣
مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة						
عقارات	٥٩،٢٣١	٣٥،١٧٦	٩٤،٤٠٦	١٤،٠٠١	٦،٤٢٣	٢٠،٤٢٤
أخرى	٥،٢٣٩	–	٥،٢٣٩	١٨٠	–	١٨٠
مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة						
عقارات	١٣١،١٢٧	١٢٥،٠٦٦	٢٥٦،١٩٣	١٧٧،٣٧٨	١٣٧،٤٦٣	٣١٤،٨٤١
أخرى	٨،٤٨٢	–	٨،٤٨٢	٢،٠٠٠	–	٢،٠٠٠
الإجمالي	**٢٠٩،١٢٤**	**١٦٣،٩٦٣**	**٣٧٣،٠٨٧**	٢٢٠،٦٦٣	١٥٢،٥٣١	٣٧٣،١٩٤

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الآمنة نسبة ١٤٩،٧١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١٤٨،٩٩٪).

لتحليل تمركز الموجودات والمطلوبات، (راجع إيضاح رقم ٣٤).

تقوم المجموعة بمراقبة تمركز مخاطر الإئتمان لموجودات التمويل والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي.

الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الإئتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
	موجودات التمويل	**موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)**	**الإجمالي**	موجودات التمويل	موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
القطاع المصرفي والمالي	٣،٦٣٧	–	٣،٦٣٧	٤،٥٨٢	–	٤،٥٨٢
عقارات	٤١،١١٢	١٥٩،٢٢٢	٢٠٠،٣٣٤	٧١،٤٣٤	١٢٨،٢٠٢	١٩٩،٦٣٦
إنشاءات	٦٥،١٠٨	–	٦٥،١٠٨	٥٤،١٨٠	–	٥٤،١٨٠
متاجرة	٤٨،٦٨٠	–	٤٨،٦٨٠	٥١،٤٤٧	–	٥١،٤٤٧
تصنيع	١٢،٨٠٥	–	١٢،٨٠٥	١٣،٥٤٣	–	١٣،٥٤٣
أفراد	٤٣،٤٠٥	–	٤٣،٤٠٥	٤٣،٩٢٩	–	٤٣،٩٢٩
أخرى	١٠٦،٣٨٨	٢٤،٥٠٣	١٣٠،٨٩١	٨٥،٢٥٨	٢٤،١٩٢	١٠٩،٤٥٠
إجمالي القيمة الدفترية	**٣٢١،١٣٥**	**١٨٣،٧٢٥**	**٥٠٤،٨٦٠**	٣٢٤،٣٧٣	١٥٢،٣٩٤	٤٧٦،٧٦٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

مخاطر السداد
قد ينشأ عن أنشطة المجموعة مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في الوفاء بإلتزاماتها كتسديدات نقدية، أوأدوات مالية أو موجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الإئتمان ومراقبة الحدود الإئتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة
ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بلتزاماتها المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر.

إدارة مخاطر السيولة
تهدف المجموعة من خلال إدارتها للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد إلتزاماتها عند حلول أجلها، سواء في الظروف الإعتيادية أو الصعبة، دون تكبّد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمجموعة.

كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أدناه.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المجموعة بجمع البيانات من كل من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمجموعة، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان إحتفاظ المجموعة بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. تمتلك المجموعة خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم إختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ إختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمُراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة
تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه المصرف لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الودائع لدى مؤسسات مالية واستثمارات في صكوك مطروحاً منها الصكوك المضمونة مقابل التمويل الآجل من مؤسسات مالية وبعد خصم الودائع من المؤسسات المالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة (يتبع)

فما يلي بيان تفاصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء ، والحسابات الجارية كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة:

	٢٠٢٢ ٪	٢٠٢١ ٪
٣١ ديسمبر	**٪٥٤.٠**	٪٤٦.١
المتوسط للفترة	**٪٤٣.٨**	٪٤٢.٣
الحد الأقصى للفترة	**٪٥٤.٠**	٪٤٦.١
الحد الأدنى للفترة	**٪٣٦.٧**	٪٣٨.٨

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع (الإيضاح رقم ٣٤).

وضع مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر قيد الاستخدام خلال ٢٠١٩.

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة المصرف. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن المصرف يملك مخزون كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من موجودات التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة ٣٠ يوماً. إن مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للمصرف من البقاء ٣٠ يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة.

تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج على مدار ٣٠ يوماً تقويمياً. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، يتعين على المصرف الاحتفاظ بنسبة تغطية سيولة أكبر من ١٠٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغت نسبة تغطية السيولة للمصرف ١٣٧.٦٤٪.

نسبة صافي التمويل المستقر تهدف لتعزيز مرونة محافظ مخاطر سيولة المصرف، وتحفيز القطاع المصرفي على مدى فترة زمنية أطول. ستتطلب نسبة صافي التمويل من البنوك الاحتفاظ محفظة تمويل مستقرة فيما يتعلق بتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن هيكل التمويل المستقر يهدف للتقليل من احتمالية أن تؤدي أي اضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للمصرف، إلى تدهور وضع السيولة بطريقة ستؤدي لزيادة مخاطر فشله، وربما تؤدي لضغوط نظامية بشكل أوسع. إن حدود نسبة صافي التمويل المستقر تحد من مخاطر المبالغة في التمويلات بالجملة قصيرة الأجل، ويشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة والبنود خارج الميزانية العمومية، ويدعم استقرار التمويل.

إن نسبة صافي التمويل المستقر هي نسبة مئوية محتسبة "كالتمويل المستقر المتاح" مقسوماً بـ "التمويل المستقر المطلوب". حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، يتطلب من المصرف الاحتفاظ بصافي نسبة التمويل المستقر أكبر من ٨٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغت صافي نسبة التمويل المستقر للمصرف ١٠٧.٨١٪.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، كانت نسبة صافي التمويل المستقر الموحدة حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما يلي:

البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				مجموع القيمة الموزونة
	بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	١٥٧,٦٠٨	–	–	٩,٩٥٨	١٦٧,٥٦٦
أدوات رأسمالية أخرى	–	–	–	–	–
ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	–	٥٩,٦٤٤	٥,٦٨٩	٩,٨٣٢	٧١,٨٩٨
ودائع أقل استقراراً	–	١٥٢,٤٨٦	٣١,٣٦٠	٦,٢٢٩	٢٢٥,٦٩٠
تمويلات بالجملة:					
ودائع تشغيلية	–	–	–	–	–
تمويلات أخرى بالجملة	–	٧٠,٣٠٨	٩٩,٩٢٧	١٢٣,٩٢٨	٢٩٠,٣٠٥
مطلوبات أخرى:					
نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات		–	–	–	–
جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	–	٢٥,٥٨١	–	–	–
مجموع التمويل المستقر المتاح	**١٥٧,٦٠٨**	**٩٣٨,٠١٩**	**١٣٦,٩٧٧**	**٢٠٣,٩٤٧**	**٧٥٥,٥٤٩**
التمويل المستقر المطلوب:					
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	٤٤٥,٧٠٦	–	–	–	٢١,٨٩٢
تمويلات وصكوك / أوراق مالية منتجة:					
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	–	١٥٧,٧٠٩	–	–	٢٣,٦٥٦
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	–	–	–	–	–
تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	–	٨٦,٢٩١	٣٢,٢٧٨	٢٩٤,٩٤٠	٣٠٥,٢٤٧
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	٢٣,٦٧٩	١٥,٣٩١
الرهون السكنية المنتجة بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	٨٧,٧٦٩	٥٧,٠٥٠
أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	١١٢,٥٥٠	٣٢,٦٦٣	–	٩٩,١٨٢	٢١٣,١٨٦
التغيير المدرج					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	٧٧,٠٠٣	–	–	–	٧٧,٨٨٩
بنود خارج الميزانية العمومية	٥٣,٧٩٠	–	–	–	٢,٦٨٩
مجموع التمويل المستقر المطلوب	**٦٨٩,٠٤٨**	**٢٧٦,٦٦٤**	**٣٢,٢٧٨**	**٤٨١,٨٩٠**	**٧٠٠,٧٢٤**
نسبة صافي التمويل المستقر (٪)					**١٠٧,٨١٪**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

تحتسب نسبة صافي التمويل المستقر حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كما يلي:

البند	بدون تاريخ استحقاق محدد	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة) أقل من ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	١٥٨,١٠٧	–	–	٩,٦٢٧	١٦٧,٧٣٤
أدوات رأسمالية أخرى	–	–	–	–	–
ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	–	٦٨,٧٢٢	٩,٧٩٧	١,٠٣٧	٧٥,٦٣٠
ودائع أقل استقراراً	–	١٨٧,٢٥٧	٥٥,٦٧٨	٣,٤٤٠	٢٢٢,٠٨٢
تمويلات بالجملة:					
ودائع تشغيلية	–	–	–	–	–
تمويلات أخرى بالجملة	–	٥٨٠,٠١٢	٥٢,٥٤٧	٢٥,٥٨٩	١٧٩,٢٠٩
مطلوبات أخرى:					
نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات					
جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	–	٢٥,٨٤٤	–	–	–
مجموع التمويل المستقر المتاح	١٥٨,١٠٧	٨٦١,٨٣٥	١١٨,٠٢٢	٣٩,٦٩٣	٦٤٤,٦٥٥
التمويل المستقر المطلوب:					
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	٣٦,٣٣٣	–	–	–	١٧,٧٣٣
تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة:					
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	–	–	–	–	–
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	–	٧٦,٩٧١	–	–	١١,٥٤٦
تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	–	١٠١,٣٦٨	٢٨,٥٣٢	٢٥١,٥٩٨	٢٧٨,٨٠٨
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	٩,٣٤٥	٦,٠٧٤
الرهون السكنية المنتجة بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	٦٨,٢٣٨	٤٤,٣٥٥
أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	١١٥,١٨٩	٣٥,٣٨٦	–	٢,٢٦٢	١٣٤,٨٠٥
التغيير المدرج					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	١١٦,٤٣١	–	–	–	١١٦,٤٣١
بنود خارج الميزانية العمومية	٥١,٠٢٤	–	–	–	٢,٥٥١
مجموع التمويل المستقر المطلوب	٦٤٢,٩٧٧	٢١٣,٧٢٥	٢٨,٥٣٢	٣٣١,٤٤٣	٦١٢,٣٠٣
نسبة صافي التمويل المستقر (٪)					١٠٥,٢٨٪

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المجموعة، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغيّر في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٢,٦٣٠	–	–	–	–	٦٢,٦٣٠
استثمارات في صكوك	–	–	٢,٥٧٠	٢٨٦,٦٠٠	٢٣٤,١٦٢	٥٣٢,٣٢٢
موجودات التمويل	٥١,٩٢٤	٧,٠٧٧	١٦,٦٠٥	٤٨,٢٤٧	١٩٧,٢٨٢	٣٢١,١٣٥
موجودات الإجارة	٩	٤	٢٨١	٢,٥٤٧	١٨٠,٨٨٤	١٨٣,٧٢٥
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	**١١٤,٥٦٣**	**٧,٠٨١**	**١٩,٤٥٦**	**٣٣٧,٣٩٤**	**٦١٢,٣٢٨**	**١,٠٩٠,٨٢٢**
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	١٩١,٧٦٢	١٦,٥٩٩	١٩,٤٤٣	١٢,٢٧٦	–	٢٤٠,٠٨٠
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٤١,٧٥٦	١٤,٣٧٨	٦٤,٩٣١	٩٤,٢٩٩	–	٢١٥,٣٦٤
تمويل آجل من مؤسسات مالية	–	–	–	١٣٠,٩٥٥	–	١٣٠,٩٥٥
حسابات جارية للعملاء	١,٤٨٠	–	–	–	–	١,٤٨٠
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٦٣,٩٠٣	٤٢,٧٦٧	٥٣,٠٢٣	٤٥,٤٣٩	١	٦٠٥,١٣٣
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	**٦٩٨,٩٠١**	**٧٣,٧٤٤**	**١٣٧,٣٩٧**	**٢٨٢,٩٦٩**	**١**	**١,١٩٣,٠١٢**
فجوة معدل هامش الربح	**(٥٨٤,٣٣٨)**	**(٦٦,٦٦٣)**	**(١١٧,٩٤١)**	**٥٤,٤٢٥**	**٦١٢,٣٢٧**	**(١٠٢,١٩٠)**
فجوة معدل الربح التراكمي	**(٥٨٤,٣٣٨)**	**(٦٥١,٠٠١)**	**(٧٦٨,٩٤٢)**	**(٧١٤,٥١٧)**	**(١٠٢,١٩٠)**	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٦,٣٩١	–	–	–	–	٢٦,٣٩١
استثمارات في صكوك	١٣,٠٦٧	١٠,٦٦٠	٣,٧٩٢	٢٥,٥٢٣	٢٧٠,٨٠٤	٣٢٣,٨٤٦
موجودات التمويل	٤٩,٨٣٥	٣,٠٣٨	٤,٨٢٩	٤٣,٤٢٣	٢٢٣,٢٤٨	٣٢٤,٣٧٣
موجودات الإجارة	١٣	١٣	٣٢	٣,٤٣٩	١٤٨,٨٩٧	١٥٢,٣٩٤
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	٨٩,٣٠٦	١٣,٧١١	٨,٦٥٣	٧٢,٣٨٥	٦٤٢,٩٤٩	٨٢٧,٠٠٤
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	٥٦,١٣٠	٦٧,٥١٤	٦,٥٥٥	–	–	١٣٠,١٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٠٠,٦٦١	٢٦,٥٤٧	٥٢,٨٤٤	٣,١٦٥	–	١٨٣,٢١٧
تمويل آجل من مؤسسات مالية	٤٥,١٣٨	–	٢٦,٤٧٩	–	–	٧١,٦١٧
حسابات جارية للعملاء	١,٥٥٤	–	–	–	–	١,٥٥٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٠١,٦٩٠	٥٦,٥٧١	٥٧,٧٤٩	٢٩,١٨٥	–	٥٤٥,١٩٥
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	٦٠٥,١٧٣	١٥٠,٦٣٢	١٤٣,٦٢٧	٣٢,٣٥٠	–	٩٣١,٧٨٢
فجوة معدل هامش الربح	(٥١٥,٨٦٧)	(١٣٦,٩٢١)	(١٣٤,٩٧٤)	٤٠,٠٣٥	٦٤٢,٩٤٩	(١٠٤,٧٧٨)
فجوة معدل الربح التراكمي	(٥١٥,٨٦٧)	(٦٥٢,٧٨٨)	(٧٨٧,٧٦٢)	(٧٤٧,٧٢٧)	(١٠٤,٧٧٨)	

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المجموعة المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠٠ نقطة من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

	١٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي	**٥٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**± ٤٨٤**	**± ٢٤٢**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	± ١,٤٧	± ٥٢٣

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمَحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية استثمارية قصيرة الأجل، و إيداعات لدى البنوك و إيداعات من البنوك لإدارة المركز الناشيء من أنشطة المجموعة غير التجارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

معدل الربح بين البنوك

يتم حالياً إجراء مراجعة وإصلاح أساسي للمقاييس الرئيسية لمعدلات الأرباح على مستوى العالم، وهناك عدم يقينية فيما يتعلق بتوقيت والمنهجيات الانتقالية لتحل محل معدلات الربح المعروضة بين البنوك (IBOR)، بمعدلات بديلة. تم إيقاف معظم معدلات LIBOR ومعدلات ما بين البنوك الأخرى بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وتم استبدالها بمعدلات مرجعية بديلة معينة، باستثناء بعض معدلات LIBOR بالدولار الأمريكي، حيث تم تأجيل ايقافها لغاية ٣٠ يونيو ٢٠٢٣. إن عملية الانتقال من معدل IBOR تغطي معظم وحدات العمل وإدارات الدعم للمجموعة.

تقوم لجنة الأصول والخصوم بمراقبة وإدارة انتقال المجموعة إلى معدلات بديلة. تقوم اللجنة بتقييم مدى إشارة العقود للتدفقات النقدية لمعدلات IBOR، وما إذا كانت هذه العقود ستحتاج للتعديل نتيجة إصلاح معدلات IBOR ، وكيفية إدارة الاتصالات مع الأطراف المقابلة حول إصلاح معدلات IBOR. تقوم اللجنة برفع تقاريرها لمجلس إدارة المجموعة كل ٣ أشهر، وتتعاون مع الإدارات الأخرى حسب الحاجة. وتقوم بتوفير معلومات دورية لمجلس الإدارة حول مخاطر معدل الربح والمخاطر الناتجة من إصلاح معدلات IBOR.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لم يكن لدى المجموعة أي عقود قائمة مرتبطة بالمعدلات القياسية، وتستمر بتعزيز أنظمتها وعملياتها للتعامل والتكيف مع التغير في المعدلات القياسية.

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغيّر قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهرية مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٢ بما يعادلها بالدنانير البحرينية	٢٠٢١ بما يعادلها بالدنانير البحرينية
دولار أمريكي*	١٢٥،٢٤٧	٧٨،٧٨٠
عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*	(١٢٠،٠٤٥)	(٨٧،١٦٨)
يورو	(٨٩٢)	(٥٤٨)
دولار أسترالي	٤،٥١٠	٤،٨٠٣
دينار كويتي	٣،١١٣	٣،٣٥٢
جنيه إسترليني	(٥٢٦)	(٣٦٩)
روبية هندية	٨	١٨

(*) لاتوجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى باستثناء الدينار الكويتي مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥٪ إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية (يتبع)

فيما يلي تحليل حساسية المجموعة إلى الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

	٢٠٢٢ بما يعادلها بالدنانير البحرينية	٢٠٢١ بما يعادلها بالدنانير البحرينية
يورو	± ٤٥	± ٢٧
دولار أسترالي	± ٢٢٦	± ٢٤٠
دينار كويتي	± ١٥٦	± ١٦٨
جنيه إسترليني	± ٢٦	± ١٨
روبية هندية	± -	± ١

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية

يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الإئتمان للاستثمارات في ديون بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمجموعة.

تتعرض استثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسعَّرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع)الإيضاح رقم (٢٧ والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم إنخفاض قيمة الاستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الاستثمار والإئتمان بمجلس الإدارة.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مُساءلات قانونية ورقابية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأصيل مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة على قسم إدارة المخاطر. لدى المجموعة سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكملت المجموعة عملية تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في معظم أقسام المجموعة لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. علاوة على ذلك، تم تحديد مجالات المخاطر الرئيسية لباقي الإدارات، والخطوة التالية ستكون تحديد المؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. ستقوم المجموعة بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. تستخدم المجموعة برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. تهدف المجموعة على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

استجابة لتفشي جائحة الكورونا، كانت هناك تغييرات مختلفة على نموذج العمل، والتواصل مع العملاء، وطرق الدفع والتسوية الرقمية، واكتساب العملاء وتنفيذ العقود، وتنفيذ المعاملات مع وبالنيابة عن العملاء. عززت إدارة المجموعة مراقبتها لتحديد أحداث المخاطر الناتجة من الوضع الحالي، والتغيرات في طريقة إدارة الأعمال. قامت إدارة المخاطر التشغيلية بمراجعة شاملة لبيئة الرقابة الحالية، ونظرت إدارة المخاطر التشغيلية فيما إذا كان سيتم تحديث سجلات المخاطر، من خلال تحديد أحداث الخسارة المحتملة، استناداً على مراجعتها للعمليات التجارية في البيئة الحالية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهرية تتعلق بالمخاطر التشغيلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المجموعة بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ينقسم رأس مال المجموعة التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية (١).
تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تُعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

تشمل الفئة الإضافية (١) الأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، (والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية (١)).

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن المصرف والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل، وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، واحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم المصرف الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في اسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك المصرف أكثر من ١٠٪ من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، قام المصرف بعمل تسويات تنظيمية بمبلغ لاشئ ألف دينار بحريني (٢٠٢١: ١١,٩٢٦ ألف دينار بحريني) وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف عمليات المصرف على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر المصرف، و يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءاً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفه للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمنّة و الغير مضمنّة في البيانات المالية.

للحد من تأثير جائحة الكورونا، سمح مصرف البحرين المركزي بإضافة إجمالي خسارة التعديل والتي بلغت ٩,٤٥٢ مليون دينار بحريني للفترة من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠، إلى الفئة الأولى لرأس المال للسنتين المنتهيتين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. ولطرح هذا المبلغ بالتناسب من الفئة الأولى لرأس المال على أساس سنوي لثلاث سنوات بداية من ١ يناير ٢٠٢٣.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٧. إدارة المخاطر (يتبع)

إدارة رأس المال (يتبع)

فيما يلي بيان لرأس مال المجموعة التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٨٥٦,٩٩٤**	٨٥٨,٩٤٢
الفئة الأولى لرأس المال		
- فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية	١١٠,٣٨٥	١٢٠,٩٦٧
- يطرح: التعديلات التنظيمية	-	(١١,٩٢٦)
فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية	١١٠,٣٨٥	١٠٩,٠٤١
فئة الإضافية (١)	٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢
الفئة الثانية لرأس المال	٩,٧٠٣	٩,٦٢٧
إجمالي رأس المال التنظيمي	**١٦٧,٣١٠**	١٦٥,٨٩٠
إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٪١٩,٥٢**	٪١٩,٣١
معدل تغطية السيولة	**٪١٣٧,٦٤**	٪١٧٧,٥٨
معدل صافي التمويل المستقر	**٪١٠٧,٨١**	٪١٠٥,٢٨
معدل الرفع المالي	**٪١٥,٤١**	٪١٩,٣٨

قامت المجموعة بالإلتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فرضت عليها من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال

تعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. تسعى المجموعة من خلال سياسته افي إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدّل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المجموعة في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

٣٨. الإلتزامات

فيما يلي بيان بإلتزامات المجموعة التي تم التعاقد عليها ضمن سياق الأعمال الإعتيادية:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
إلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات *	٣٧,٨٩٤	٣٥,٩٤٦
ضمانات مالية	١٥,٨٩٦	١٥,٠٧٨
إلتزامات الإيجار	١,٣١٠	-
	٥٥,١٠٠	٥١,٠٢٤

* تملك المجموعة الحق في إلغاء الالتزام غير المسحوب لتمديد التمويل قبل انتهاء مدته.

تم تخصيص مبلغ ١٥ ألف دينار بحريني (٢٠٢١: ٨٥ ألف دينار بحريني) كمخصص إنخفاض في القيمة على حساب الخطر الإئتماني في الإلتزامات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٣٨. الإلتزامات (يتبع)

إلتزامات بالأداء

قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الإعتيادية للمجموعة. من عادة المجموعة نقل إلتزامات الأداء هذه إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

قضايا ومطالبات

في سياق العمل الاعتيادي، يقوم البنك برفع قضايا ضد عملاءه ويقوم عملاء البنك والمستثمرين برفع قضايا ضد البنك. الإدارة القانونية للمجموعة تعمل مع مستشار قانوني داخلي ومستشار قانوني خارجي اعتماداً على طبيعة القضايا. يتم إجراء تقييم دوري للنتائج المحتملة لهذه القضايا، ويتم إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بهذه النتائج.

٣٩. المسؤولية الإجتماعية

تقوم المجموعة بالوفاء بمسؤولياته الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية من صندوق الزكاة والجمعيات الخيرية.

٤٠. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

KHALEEJI COMMERCIAL BANK
المصرف الخليجي التجاري

إفصاحات عامة

(حسب مبادئ مصرف البحرين المركزي) ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

إفصاحات عامة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

لقد تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لنظام الإفصاح العام (PD Module)، المادة ١-٣: الإيضاحات في التقارير السنوية، مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. لتجنب أي إزدواجية، لم يتم إعادة عرض البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام (PD Module) والتي تم الإفصاح عنها في أقسام أخرى من التقرير السنوي. تعتبر هذه الإفصاحات جزءاً من التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ويجب قراءتها متزامنة مع البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ والأقسام الأخرى من التقرير السنوي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

المقدمة

تم إعداد هذه الإفصاحات العامة وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في نظام الإفصاح العام (PD Module) المادة ١-٣: الإيضاحات في التقارير السنوية، من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. المادة ١-٣: الإيضاحات في التقارير السنوية.

تأتي هذه الإفصاحات المبينة في هذا التقرير لتضيف، وفي بعض الحالات لتوضح الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، والتي تم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لتجنب الإزدواجية، فإن البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام والتي تم بيانها في أقسام أخرى من التقرير السنوي لم يرد ذكرها ضمن هذه الإفصاحات.

إن جميع الأرقام الواردة في هذا القسم هي بآلاف الدنانير البحرينية وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ما لم يوجد نص بخلاف ذلك.

تلتزم الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية، والفئة الأولى الإضافية و مجموع معدلات كفاية رأس المال وإجمالي معدلات كفاية رأس المال في البنك بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لمبادئ ومقررات بازل ٣ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

بلغ معدل الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية و الفئة الأولى الإضافيةومعدل إجمالي كفاية رأس المال نسبة ١٢،٨٨٪ ونسبة١٨،٣٩٪ ونسبة ١٩،٥٢٪ على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

١ هيكل المجموعة

يمارس البنك أنشطته بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة). يوجد لدى البنك ٦ شركات تابعة، وهي ليست جوهرية للبنك. لقد تم إنشاء الشركات التابعة في هيئة شركات ذات أغراض خاصة وبرأس مال رمزي لغرض تنفيذ عمليات إستثمارية معينة. الشركات التابعة لها صفة تجارية وذلك حسب مبادئ وإرشادات مصرف البحرين المركزي ويتم وزن مخاطرها كإستثمارات لأغراض إحتساب كفاية رأس المال.

٢ مهمة إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة مسئولية إدارة المخاطر في البنك بصورة شاملة. يضع المجلس سياسات إدارة المخاطر للبنك ويحدد نطاق المخاطر من خلال المعرفة المناسبة لحدود المخاطر المختلفة ومقدار التحمّل المسموح به. يقوم البنك بمراجعة وإعادة تحديد الرغبة في المخاطرة وفقًا لخطط الأعمال المتطورة مع الأخذ في الاعتبار التقلبات في الظروف الاقتصادية والسوقية والتوقعات المستقبلية. كما يقوم البنك بشكل دوري بتقييم مدى تحمله لفئات معينة من المخاطر من حيث هياكل الحدود لمختلف المخاطر واستراتيجيته لإدارة هذه المخاطر يقوم المجلس بإدارة المخاطر من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

الهدف من إدارة المخاطر لكل مجال من مجالات المخاطر هو تبني أفضل الممارسات على النحو المنصوص عليه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية والالتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي. يهدف البنك إلى حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل ، وبالتالي ، تحسين عوائد مساهمي البنك ، مع الحفاظ على تعرضه للمخاطر ضمن معايير محددة.

يقوم قسم إدارة المخاطر بإعداد تقارير مختلفة عن المخاطر ويساعد مجلس الإدارة والمجلس في مراقبة وإدارة هذه الحدود. قام قسم إدارة المخاطر أيضًا بتنفيذ العديد من أدوات إدارة المخاطر ونظام للمساعدة في هذا التمرين.

أنشأ البنك لجنة تنفيذية للائتمان والاستثمار لمساعدة الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية في الاضطلاع بمسؤولياتهما المتعلقة بمخاطر الائتمان. تتمثل الأهداف الرئيسية لجنة تنفيذية للائتمان والاستثمار في مراجعة المعاملات والموافقة عليها ضمن صلاحياتها التقديرية. كما أنها مسؤولة عن تقييم وتخفيف مخاطر الائتمان للبنك وكذلك توجيه استراتيجية الائتمان للبنك.

أما فيما يتعلق بعمليات إدارة المخاطر بصورة يومية فيتولى القيام بها قسم إدارة المخاطر في البنك. يتولى هذا القسم مسئولية ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة بصفة ثابتة والقيام بمراجعة مدى ملاءمة هذه السياسات بصفة دورية. يعمل قسم إدارة المخاطر على مراقبة جميع الأنشطة التي تحفها المخاطر والتأكد من الإلتزام بحدود المخاطر التي قررها مجلس الإدارة. يضم قسم إدارة المخاطر موظفين متخصصين في مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل. يعمل قسم إدارة المخاطر بصورة مستقلة عن جميع مهام المخاطر في البنك ويقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٢ مهمة إدارة المخاطر (يتبع)

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك والتي تعمل من خلال قسم الخزينة بمراقبة مركز السيولة في البنك وترفع توصياتها بالإجراءات المناسبة عند الضرورة إلى مجلس الإدارة. هناك تنسيق على مستويات عالية بين قسم إدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

يتولى قسم إدارة المخاطر مسئولية إعداد تقرير يتناول بالتفصيل مختلف المخاطر التي يواجهها البنك، حيث يقوم بعرض هذا التقرير على اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك على مجلس الإدارة على أساس منتظم.

يعتبر البنك أن إستراتيجياته العامة المستخدمة لإدارة المخاطر كانت فعالة طوال فترة إعداد التقارير.

تخضع جميع السياسات التي لها تأثير جوهري على إطار الرقابة الداخلية الموجودة في البنك لمراجعة دورية وموافقة من مجلس الإدارة.

يقوم قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الإلتزام، بتقديم ضمانات مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر قد تم قياسها وإدارتها وفق السياسات والقواعد الإسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال

٣-١ إدارة رأس المال

تقوم سياسة البنك على المحافظة على قاعدة قوية لرأس المال لغرض كسب والحفاظ على ثقة المستثمرين، والدائنين والسوق ولضمان المقدرة على تطوير الأعمال في المستقبل. يُقدّر البنك تأثير المستوى العالي لرأس المال على عوائد المساهمين، مع مراعاة عدم إغفال حمايتهم وثقة السوق التي يمكن تحقيقها بقاعدة رأس مال قوية. يهدف البنك إلى الحفاظ على حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال تزيد كثيراً عن النسبة التي يشترطها مصرف البحرين المركزي.

٣-٢ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وذلك وفقاً للركيزة الثانية من مبادئ ومقررات بازل ٢. تم تصميم هذه الإجراءات الداخلية لضمان تحديد، وقياس، وتجميع ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك. كما تحدد هذه الإجراءات أيضاً المستوى المناسب لرأس المال الداخلي مقارنة بمخاطر البنك وخطة عمله.

يحدد برنامج الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال متطلبات رأس المال الاقتصادي من المخاطر الرئيسية التالية ، ومخاطر الائتمان ، ومخاطر السوق ، ومخاطر الاستثمار ، والمخاطر التشغيلية ، ومخاطر السيولة ، ومخاطر معدل الربح ، ومخاطر التركيز ، ومخاطر السمعة ، والمخاطر الأخرى مثل المخاطر الاستراتيجية. يقوم البنك أيضًا بإجراء اختبارات الضغط على محافظ المخاطر المختلفة باستخدام سيناريوهات متعددة بأسلوب استشرافي مع الأخذ في الاعتبار توقعات واستراتيجيات نمو الأعمال.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ بيان المركز المالي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول التالي الصلة بين بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة (بيان المركز المالي المحاسبي) وبيان المركز المالي التنظيمي.

	بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة	بيان المركز المالي حسب التقارير التنظيمية	مرجع
الموجودات			
نقد و ارصدة لدى البنوك	١٤٩,٠٩٣	١٤٩,٠٩١	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	–	–	أ
أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)	٢	–	
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٢,٦٣٠	٦٢,٦٣١	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	(١)	–	ب
موجودات التمويل	٣٢١,١٣٥	٣٢٨,٩٩٤	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	(٧,٨٥٩)	–	ج
أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)	–	–	
استثمارات في الصكوك	٥٢٣,٣٣٢	٥٢٣,٥٣٨	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	(٢٠٦)	–	د
موجودات الإجارة	١٨٣,٧٢٥	١٨٥,٥٥٧	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	(١,٨٣٢)	–	ه
موجودات محتفظ بها للبيع	٤,٣٤١	٤,٣٤١	
أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)	–	–	
استثمارات في أوراق مالية	٣٣,٦٣٧	٨٥,٥٣٣	
أي من التمويل لشركة تابعة (شركة تجارية)	(٥١,٨٩٦)	–	
المتعلقة بإستثمارات غير جوهرية في منشآت مالية	–	–	و
منها تسويات في راس المال المتعلقة بالاستثمار في منشات مالية حيث الملكية أقل من ١٠٪ من راس مال الاسهم العادية الصادرة (المبلغ فوق ١٠٪ cet1a)	–	–	ز
المتعلق بالإستثمارات الأخرى	٣٣,٦٣٧	٨٥,٥٣٣	
استثمارات عقارية	٩٦,٩٤٧	٣٣,٣٨٦	
أي من عقارات قيد التطوير لشركة تابعة (شركة تجارية)	٦٣,٥٦١		
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٤,٥٢٢	٢٧,٠١٥	
أي من استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية لشركة تابعة (شركة تجارية)	(٢,٤٩٣)		
موجودات أخرى	٢٢,٩٠١	٢٢,٨٩٠	
أي من الموجودات الأخرى لشركة تابعة (شركة تجارية)	١١		
عقارات و معدات	٣,٤٣١	٣,٤٣١	
إجمالي الموجودات	**١,٤٢٥,٦٩٤**	**١,٤٢٦,٤٠٧**	

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ بيان المركز المالي بموجب النطاق التنظيمي للتوحيد (يتبع)

	بيان المركز المالي كما في البيانات المالية المنشورة	بيان المركز المالي حسب التقارير التنظيمية	مرجع
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية	٢٤٠,٠٨٠	٢٤٠,٠٨٠	
إيداعات من مؤسسات غير مالية و أفراد	٢١٥,٣٦٤	٢١٥,٣٦٤	
قروض لأجل	١٣٠,٩٥٥	١٣٠,٩٥٥	
حسابات جارية للعملاء	٥٠,٩٥٥	٥١,٨٥٩	
أي من الحسابات لشركة تابعة (شركة تجارية)	(٩٠٤)	–	
مطلوبات أخرى	٢٥,٤٣٧	٢٥,٥٢٣	
منها الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	٥٨	–	ح
أي من مطلوبات لشركة تابعة (شركة تجارية)	(١٤٤)	–	
إجمالي المطلوبات	**٦٦٢,٧٩١**	**٦٦٣,٧٨١**	
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٦٠٥,١٣٣	٦٠٥,١٤٥	
أي من حسابات لشركة تابعة (شركة تجارية)	(١٢)	–	
حقوق الملكية			
راس المال	٨٤,٧٨٣	٨٤,٧٨٣	ط
مضاربة ثانوية (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)	٤٧,٢٢٢	٤٧,٢٢٢	
إحتياطي قانوني	١١,٥١٠	١١,٥١٠	ي
أسهم الخزينة	(٦,٢٥٤)	(٦,٢٥٤)	ك
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	(٥,٧٩٠)	(٥,٧٩٠)	ل
أرباح مستبقاة قبل خسائر التعديلات	١٦,١٧١	٢٦,١٣٨	م
يطرح: خسائر التعديلات بعد خصم المنحة الحكومية والخسائر الائتمانية المتوقعة المرجعة	–	(١٠,٠٨٢)	
أرباح مستبقاة	١٦,١٧١	١٦,٠٥٦	
أي من أرباح مستبقاة لشركة تابعة (شركة تجارية)	١١٥	–	
إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم	**١٤٧,٦٤٢**	**١٤٧,٥٢٦**	
الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١و٢)	–	٩,٩٥٦	أ+ب+ج+د+ه+ح
حصة غير مسيطرة	**١,١٢٨**	**-**	
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحقوق الملكية	**١,٤٢٥,٦٩٤**	**١,٤٢٦,٤٠٧**	

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٤ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		المصدر بناء على أحرف المرجع في بيان المركز المالي بموجب النطاق الرقابي للتوحيد
رأس المال الأسهم العادية فئة ١: الأدوات والاحتياطيات		
١. رأس المال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرة بالاضافة الى فائض الأسهم ذات الصلة	٩٠٠،٣٩	ط+ي+ك
٢. أرباح مستبقاة	٢٦،١٣٨	م
٣. الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)	(٥،٧٩٠)	ل
٤. لايمكن تطبيقه		
٥. الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية عن الشركات التابعة والمحتفظ به من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة CET1)	–	
٦. الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية	**١١٠،٣٨٧**	
الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية: التعديلات التنظيمية		
٧. تعديلات التقييم التحوّطية	–	
٨. الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية)	–	
٩. موجودات غير ملموسة أخرى بخلاف خدمة الرهن العقاري (صافية من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	–	
١٠. موجودات الضريبة المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء الموجودات الناشئة عن الفروقات المؤقتة (صافية من الالتزامات الضريبية)	–	
١١. احتياطي تحوط التدفقات النقدية	–	
١٢. نقص المخصصات للخسائر المتوقعة	–	
١٣. ربح التوريق للبيع (كما هو موضح في الفقرة ٦٢ه من إطار عمل بازل ٢)	–	
١٤. لايمكن تطبيقه		
١٥. صافي موجودات المعاشات التقاعدية المحددة الاستحقاقات	–	
١٦. الاستثمارات في الأسهم الخاصة	–	
١٧. الحيازات المتبادلة في الأسهم العادية	–	
١٨. الاستثمارات في رأس المال من البنوك والمؤسسات المالية والتأمين التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي ، صافي المراكز المكشوفة المؤهلة ، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (مبلغ فوق الحد الأقصىالمسموح به ١٠٪)	–	و
١٩. استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للكيانات المصرفية والمالية والتأمينية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي ، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة (مبلغ فوق الحد الأقصىالمسموح به ١٠٪)	–	ز
٢٠. حقوق خدمة الرهن العقاري (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)	–	
٢١. موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروقات المؤقتة (مبلغ فوق الحد الأقصىالمسموح به ١٠٪، صافي الالتزامات الضريبية)	–	
٢٢. المبلغ الذي يتجاوز ١٥ ٪	–	
٢٣. منها: استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للبيانات المالية	–	
٢٤. منها: حقوق خدمة الرهن العقاري	–	
٢٥. منها: أصول الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة	–	
٢٦. التعديلات التنظيمية المحددة من مصرف البحرين المركزي	–	
٢٧. التعديلات التنظيمية المطبقة علىرأس المال الأسهم العادية فئة ١ بسبب عدم كفاية المستوى الإضافي ١ والمستوى ٢ لتغطية الخصومات	–	
٢٨. إجمالي التعديلات التنظيمية علىرأس مال الأسهم العادية فئة ١	**-**	
٢٩. رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (CET1)	**١١٠،٣٨٧**	

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٤ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (يتبع)

	عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المصدر بناء على أحرف المرجع في بيان المركز المالي بموجب النطاق الرقابي للتوحيد
	رأس المال الاضافي فئة ١: الأدوات	
٣٠.	أدوات رأس المال الاضافي فئة ١ المؤهلة الصادرة مباشرة بالاضافة الى فائض الأسهم ذات الصلة	٤٧،٢٢٢
٣١.	ومنها: المصنفة كأسهم حقوق الملكية بموجب السياسات المحاسبة المطبقة	٤٧،٢٢٢
٣٢.	منها: تصنف كمتطلبات بموجب المعايير المحاسبية المعمول بها	–
٣٣.	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة قابلة للتخلص التدريجي من المستوى الإضافي ١	–
٣٤.	أدوات رأس المال الاضافي فئة ١ (وأدوات CET1 غير مدرجة في الصف ٥) صادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة AT1)	–
٣٥.	منها: الادوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي	–
٣٦.	**رأس المال الإضافي فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية**	**٤٧،٢٢٢**
	رأس المال الاضافي فئة ١: التعديلات التنظيمية	
٣٧.	الاستثمارات فيرأس المال الاضافي فئة ١ الخاصة	–
٣٨.	مقتنيات متبادلة في أدوات رأس المال الاضافي فئة ١	–
٣٩.	الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي ، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة ، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ منرأس المال الأسهم العاديةللكيان (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)	–
٤٠.	استثمارات جوهرية في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	–
٤١.	التعديلات التنظيمية المحددة من مصرف بحرين المركزي	–
٤٢.	يتم تطبيق التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١ نظرًا لعدم كفايةرأس المال فئة ٢ لتغطية الخصومات	–
٤٣.	**إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١**	**-**
٤٤.	**رأس المال الإضافي من الفئة ١ (AT1)**	**٤٧،٢٢٢**
٤٥.	**رأس المال من الفئة ١ (T1 = CET1 + AT1)**	**١٥٧،٦٠٨**
	رأس المال فئة ٢: الأدوات والمخصصات	
٤٦.	ادوات مؤهلة من المستوى الثاني مباشرة بالإضافة إلى فائض المخزون	–
٤٧.	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة والتي تخضع للتخلص التدريجي من الفئة ٢	–
٤٨.	أدوات المستوى ٢ (وأدوات CET1 و AT1 غير المدرجة في الصفوف ٥ أو ٣٤) الصادرة عن الشركات التابعة والتي تحتفظ بها أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة المستوى ٢)	–
٤٩.	منها: أدوات الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي	–
٥٠.	المخصصات	٩،٧٠٣
٥١.	**رأس المال فئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية**	**٩،٧٠٣**

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٤ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (يتبع)

	عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المصدر بناء على أحرف المرجع في بيان المركز المالي بموجب النطاق الرقابي للتوحيد
	رأس المال فئة ٢: التعديلات التنظيمية	
٥٢.	الاستثمارات في أدوات الفئة ٢ الخاصة	–
٥٣.	عمليات تبادل متبادلة في أدوات الفئة ٢	–
٥٤.	الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي ، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة ، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الأسهم العادية للشركة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠٪)	–
٥٥.	استثمارات جوهرية في البنوك الرأسمالية والكيانات المالية والتأمين الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	–
٥٦.	التعديلات التنظيمية الوطنية المحددة	–
٥٧.	**إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة ٢**	**-**
٥٨.	**رأس المال من الفئة ٢ (T2)**	**٩،٧٠٣**
٥٩.	**إجمالي رأس المال (TC = T1 + T2)**	**١٦٧،٣١١**
٦٠.	**إجمالي الموجودات الموزونة للمخاطر**	**٨٥٦،٩٩٤**
	نسب رأس المال وإحتياطات	
٦١.	رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪١٢،٨٨
٦٢.	رأس المال فئة ١ (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪١٨،٣٩
٦٣.	مجموع رأس المال (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪١٩،٥٢
٦٤.	متطلبات المخزون الأحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الأحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية والى متطلبات المخزون الأحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪٩
٦٥.	منها: متطلبات المخزون الاحتياطي للمحافظة على رأس المال	٪٢،٥
٦٦.	منها: متطلباتالمخزون الاحتياطيامحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية	لا ينطبق
٦٧.	منها: متطلبات المخزون الاحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	لا ينطبق
٦٨.	المستوى ١ من الأسهم العادية متاح لتلبية المخزون الأحتياطي (كنسبة مئوية من الأصول الموزونة للمخاطر)	٪١٢،٨٨
	الحد الأدنى الوطني بما في ذلك CCB (حيث تختلف عن أتفاقية بازل ٣)	
٦٩.	نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئةالمصرف البحرين المركزي	٪٩،٠
٧٠.	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ لمصرف البحرين المركزي	٪١٠،٥
٧١.	مجموع نسبة الحد الادنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي	٪١٢،٥
	المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به للخصم (قبل أوزان المخاطر)	
٧٢.	استثمارات غير جوهرية في رأس المال لمؤسسات المالية الأخرى	– g
٧٣.	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية لمؤسسات المالية	–
٧٤.	حقوق خدمة الرهن (صافي الالتزامات الضريبية)	–
٧٥.	الموجودات الضريبة المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة (صافية من الالتزامات الضريبية ذات صلة)	–

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٤ عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (يتبع)

	عناصر رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		المصدر بناء على أحرف المرجع في بيان المركز المالي بموجب النطاق الرقابي للتوحيد
٧٦.	المخصصاتالمؤهلة للإدراج في الفئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة لنهج موحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	٩,٩٥٦	أ+ب+ج+د+ه+ح
٧٧.	الحد الأقصى لإدراج الخسائر الائتمانية المتوقعة في فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد	٩,٧٠٣	
٧٨.	لا ينطبق	–	
٧٩.	لا ينطبق	–	
	أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي (تنطبق فقط بين ١ يناير ٢٠١٩ و ١ يناير ٢٠٢٣)		
٨٠.	الحد الحالي CET1 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	لا ينطبق	
٨١.	المبلغ المستبعد من CET1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	لا ينطبق	
٨٢.	الحد الحالي على الصكوك AT1 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	لا ينطبق	
٨٣.	المبلغ المستبعد من AT1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	لا ينطبق	
٨٤.	الحد الحالي على ادوات T2 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	لا ينطبق	
٨٥.	المبلغ المستبعد من T2 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	لا ينطبق	

٣-٥ المنشآت القانونية الغير موحدة لإعتبارات تنظيمية

أ) المنشآت القانونية التي يتم تضمينها في النطاق المحاسبي للتوحيد ولكن تُستثنى من النطاق التنظيمي للتوحيد

إسم المنشأة القانونية	تصنيف المنشأة حسب قواعد وإرشادات مصرف البحرين المركزي	طريقة معالجة البنك للإعتبارات التنظيمية	معلومات مُستخرجة من البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
			إجمالي الموجودات	إجمالي حقوق الملكية
هاربر ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	منشأة تجارية	موزونة المخاطر (المنهج التحليلي)	٨,٤٨١	٨,٤٨١
صروح المحدودة	منشأة تجارية	موزونة المخاطر	٣,٤٨٢	٢,١٨٠
شركة HH للضيافة ش.ش.و	منشأة تجارية	موزونة المخاطر	٦,١٩٢	٥٩,٩٩٨
المصرف الخليجي التجاري للفئه الأولى المحدودة	صندوق	موزونة المخاطر	٦٧,٧٦٨	٦٧,٧٦٥
أملاك II	منشأة تجارية	موزونة المخاطر	٤,٠٦٣	٣,٩٢١

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٦ نموذج الإفصاحات المتعلقة بالمميزات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي

١.	المُصدِّر	المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	المصرف الخليجي التجاري للفئة الأولى المحدودة
٢.	الرمز التعريفي	KHCB	لا ينطبق
٣.	القوانين المطبقة على الأدوات	جميع القوانين والأنظمة التي تنطبق في مملكة البحرين	القانون الإنجليزي ، قانون جزر كايمان
	المعالجة التنظيمية		
٤.	قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة الإنتقالية	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية	رأس المال إضافي من الفئة الأولى
٥.	قواعد مصرف البحرين المركزي للمرحلة ما بعد الإنتقالية	الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية	رأس المال إضافي من الفئة الأولى
٦.	مؤهلة لأساس فردي /موحّد /موحّد وفردي	الموحد والفردي	الموحد والفردي
٧.	نوع الأداة (يتم تحديد النوع حسب كل إختصاص)	أسهم ملكية	مضاربة ثانوية
٨.	المبلغ الذي تم إحتسابه في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين، كما في أحدث تاريخ لبيان المركز المالي)	٨٤ مليون دينار بحريني	٤٧ مليون دينار بحريني
٩.	القيمة الإسمية للأداة	٠,١٠٠ دينار بحريني	٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ومضاعفات تكامل قدرها ١٠٠٠ دولار أمريكي تزيد عن ذلك
١٠.	التصنيف المحاسبي	حقوق الملكية	حقوق الملكية
١١.	تاريخ الإصدار الأصلي	متنوع	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
١٢.	مستمر أو مؤرَّخ	مستمر	مستمر
١٣.	تاريخ الإستحقاق الأصلي	لا وجود للاستحقاق	لا وجود للاستحقاق
١٤.	الإستدعاء من قبل المصدِّر بعد موافقة الجهات الرقابية	لا	نعم
١٥.	تاريخ إستدعاء إختياري، تواريخ إستدعاء إحتمالية ومبلغ الاسترداد	لا ينطبق	٣٠ يونيو ٢٠٢٥
١٦.	تواريخ إسترداد لاحقة، إذا ينطبق	لا ينطبق	بعد تاريخ أول استدعاء ، يخضع لموافقة مصرف البحرين المركزي
	كوبونات /أرباح أسهم		
١٧.	كوبونات /أرباح أسهم ثابتة أو متغيرة	أرباح أسهم كما تم الإقرار عليه من قبل المساهمين	ثابتة
١٨.	معدل الكوبون وأي مؤشر ذو علاقة	لا ينطبق	١٠٪
١٩.	وجود مؤشر لإيقاف أرباح الأسهم	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٠.	إختياري بالكامل /إختياري جزئياً أو إلزامي	إختياري بالكامل	إختياري بالكامل
٢١.	وجود زيادة في معدل الربح أو حافز آخر للإسترداد	لا	لا
٢٢.	غير تراكمي أو تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي
٢٣.	قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	غير قابل للتحويل	قابل للتحويل
٢٤.	العامل المؤدّي للتحويل، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	في حالة وقوع حدث غير قابل للاستمرار (يعني أن البنك المركزي قد أبلغ البنك كتابيًا بأنه إما (١) يتعين عليه إلغاء /شطب الشهادات على أساس عدم الجدوى ؛ أو (٢) قطاع عام فوري يلزم ضخ رأس المال ، والذي بدونه يصبح البنك غير قادر على البقاء).

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٦ نموذج الإفصاحات المتعلقة بالمميزات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي (يتبع)

٢٥.	تحويل كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	كلي أو جزئي
٢٦.	سعر التحويل، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	سيتم التحويل عند أعلى من ، ١) القيمة السوقية الحالية ، ٢) صافي القيمة الدفترية أو ٣) تحديد المثمن المستقل
٢٧.	تحويل إلزامي أو إختياري، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	إختياري
٢٨.	نوع الأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	أداة الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية
٢٩.	المصدِّر للأداة التي سيتحول إليها، إذا كان قابل للتحويل	لا ينطبق	KHCB
٣٠.	ميزة تخفيض القيمة	لا	لا
٣١.	العامل المؤدي لتخفيض القيمة، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق	لا ينطبق
٣٢.	تخفيض كلي أو جزئي، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق	لا ينطبق
٣٣.	تخفيض دائم أو مؤقت، إذا كان قابل للتخفيض	لا ينطبق	لا ينطبق
٣٤.	وصف آلية تخفيض القيمة، في حال التخفيض المؤقت	لا ينطبق	لا ينطبق
٣٥.	الترتيب في التبعية حسب هيكل التصفية (تحديد نوع الأداة التي تسبق الأداة مباشرة)	لا ينطبق	رتبة مرؤوس لجميع الالتزامات العليا ، ورتبة بالتساوي مع جميع التزامات بالتساوي الأخرى.
٣٦.	الميزات الإنتقالية غير المطابقة	لا	لا
٣٧.	إذا كان الجواب نعم، تحديد الميزات غير المطابقة	لا ينطبق	لا ينطبق

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٧ هيكل رأس المال، والحد لأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال

رأس المال المؤهل	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية	
أسهم إعتيادية مصدرة ومدفوعة القيمة بالكامل	٨٤,٧٨٣
مطروحاً: أسهم خزينة	٦,٢٥٤
إحتياطي قانوني	١١,٥١٠
أرباح مستبقاة	١٢,١٢٩
احتياطي آخر	١٤,٠٠٧
صافي الربح التراكمي الحالي المرحلي	(٥,٧٩٠)
إجمالي رأس مال الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية قبل التعديلات التنظيمية	**١٢٠,٩٦٦**
يُطرح: استثمارات في أسهم ذاتية	١٠,٣٨٥
يُطرح: استثمارات في منشآت مالية ذات نسبة ملكية < ١٠٪ من رأس المال العادي المُصدر (المبلغ أعلى من ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية أ)	–
إجمالي الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية بعد التعديلات التنظيمية	**١١٠,٣٨٥**
مصادر رأس مال أخرى	
الفئة الأولى الإضافية	٤٧,٢٢٢
المخصصات العامة لخسائر التمويلات – (الفئة الثانية)	٩,٧٠٣
إجمالي الفئة الأولى الإضافية والفئة الثانية لرأس المال المتاح	**٥٦,٩٢٥**
إجمالي رأس المال	**١٦٧,٣١٠**
أصول موزونة المخاطر	
تعرضات موزونة لمخاطر الإئتمان	٧٧٦,٢٢٢
تعرضات موزونة لمخاطر السوق	٧,٦٢٥
تعرضات موزونة لمخاطر التشغيل	٧٣,١٤٦
إجمالي الأصول موزونة المخاطر	**٨٥٦,٩٩٤**
معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية)	**١٢,٨٨٪**
معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى)	**١٨,٣٩٪**
معدل كفاية رأس المال (إجمالي رأس المال)	**١٩,٥٢٪**

تحتسب معدلات كفاية رأس المال أعلاه بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر.

أصول موزونة المخاطر

مخاطر الإئتمان
لغرض إعداد التقارير الرقابية، يقوم البنك بإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الإئتمان بإستخدام منهج الأسلوب المعياري. في إطار هذا المنهج، يتم تحديد أوزان مخاطر للبنود المُضَمّنة والغير مُضَمّنة في بيان المركز المالي بناءاً على نوع الطرف الآخر، ونوع التعرضات، ومصدر التمويل (سواءاً ممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أو ذاتية التمويل). لحساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. تم تحديد أوزان المخاطر لأنواع الأطراف الأخرى والتعرضات من قبل مصرف البحرين المركزي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٧ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال (يتبع)

مخاطر السوق
يستخدم البنك منهج الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق. إن مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك هي تعرضات الصرف الأجنبي والتي تعتبر مخاطر محددة. بناءاً على إرشادات مصرف البحرين المركزي، يتم إحتساب رأس المال لمخاطر الصرف الأجنبي بنسبة ٨٪ من الصافي الكلي لتعرضات البنك المفتوحة للعملات الأجنبية ويتم ضرب الناتج في ١٢،٥ لإشتقاق الأصول الموزونة لمخاطر السوق.

مخاطر التشغيل
يعتمد البنك منهج المؤشر الأساسي لتقييم تكاليف مخاطر التشغيل وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي. في إطار هذا المنهج، يتم ضرب متوسط الدخل الإجمالي للبنك للسنوات المالية الثلاث السابقة في معامل ثابت (ألفا) والذي تم تحديده من قِبل مصرف البحرين المركزي بنسبة ١٥٪ للوصول إلى رأس المال المطلوب ثم يتم ضرب الناتج في ١٢،٥ لإشتقاق الأصول موزونة المخاطر التي تَخضَع لتكلفة رأس المال.

فيما يلي تفاصيل متطلبات رأس المال تبعاً لنموذج كفاية رأس المال والمعتمد من قِبل مصرف البحرين المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

	التعرضات		أصول موزونة المخاطر [١]			متطلبات رأس المال (١٢،٥٪)		
تصنيف التعرضات	ذاتي التمويل [٢]	أصحاب حسابات الإستثمار [٣]	الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	الإجمالي
مستحقات نقدية	٣،٤٣٠	–	٣،٤٣٠	–	–	–	–	–	–
أصول سيادية	١٩٤،١٤٢	١٩٧،٩٦٩	٣٩٢،١١١	–	–	–	–	–	–
شركات القطاع العام التي تعامل كأصول سيادية	٤٥،٩٩٠	١٨،٧٠٩	٦٤،٧٠٠	١،٩٠٠	–	١،٩٠٠	٢٣٨	–	٢٣٨
بنوك	–	١٥٧،٧٠٩	١٥٧،٧٠٩	–	٢٠،٠١٥	٢٠،٠١٥	–	٢،٥٠٢	٢،٥٠٢
شركات	١٩٧،٠٠٧	٢٢١،٩٦٤	٤١٨،٩٧١	٢٣٩،٩٢٦	١٢٤،٦٩٨	٣٦٤،٦٢٤	٢٩،٩٩١	١٥،٥٨٧	٤٥،٥٧٨
محفظة التجزئة التنظيمية	٣٥،٢٧٥	–	٣٥،٢٧٥	٢٦،٤٥٦	–	٢٦،٤٥٦	٣،٣٠٧	–	٣،٣٠٧
رهن عقاري	١٨،٠٦٤	–	١٨،٠٦٤	٦،٣٢٢	–	٦،٣٢٢	٧٩٠	–	٧٩٠
تسهيلات متأخرة	٨،٩٥٨	–	٨،٩٥٨	١٠،٣٩٥	–	١٠،٣٩٥	١،٢٩٩	–	١،٢٩٩
إستثمارات في الملكية/ صكوك	٤٤،٦٠١	–	٤٤،٦٠١	٦٦،٩٠٢	–	٦٦،٩٠٢	٨،٣٦٣	–	٨،٣٦٣
عقارات مملوكة	١١١،١٣٩	–	١١١،١٣٩	٢٦٨،٦٤٨	–	٢٦٨،٦٤٨	٣٣،٥٨١	–	٣٣،٥٨١
موجودات أخرى	١٠،٩٦١	–	١٠،٩٦١	١٠،٩٦١	–	١٠،٩٦١	١،٣٧٠	–	١،٣٧٠
مخاطر إئتمانية	**٦٦٩،٥٦٨**	**٥٩٦،٣٥٢**	**١،٢٦٥،٩١٩**	**٦٣١،٥١٠**	**١٤٤،٧١٢**	**٧٧٦،٢٢٢**	**٧٨،٩٣٩**	**١٨،٠٨٩**	**٩٧،٠٢٨**
مخاطر السوق	**٧،٦٢٥**	**-**	**٧،٦٢٥**	**٧،٦٢٥**	**-**	**٧،٦٢٥**	**٩٥٣**	**-**	**٩٥٣**
مخاطر التشغيل	**٧٣،١٤٦**	**-**	**٧٣،١٤٦**	**٧٣،١٤٦**	**-**	**٧٣،١٤٦**	**٩،١٤٣**	**-**	**٩،١٤٣**
الإجمالي	**٧٥٠،٣٣٩**	**٥٩٦،٣٥٢**	**١،٣٤٦،٦٩١**	**٧١٢،٢٨٢**	**١٤٤،٧١٢**	**٨٥٦،٩٩٤**	**٨٩،٠٣٥**	**١٨،٠٨٩**	**١٠٧،١٢٤**

١ لإحتساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.
٢ تستثني مخففات مخاطر الإئتمان البالغة ألف ٦٠،٧١١ دينار بحريني.
٣ تستثني مخففات مخاطر الإئتمان البالغة ٨،٧٩٥ ألف دينار بحريني..

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الإئتمان

٤-١ إدارة مخاطر الإئتمان

تمثل مخاطر الإئتمان إمكانية التعرض لخسارة مالية نتيجة عدم وفاء أحد أطراف التعامل بإلتزاماته وفقاً لشروط وأحكام التسهيلات الإئتمانية الممنوحة له. الموجودات التالية تمثل مصادراً رئيسية لمخاطر الإئتمان التي قد يتعرض لها البنك:

- إيداعات وتعرضات لدى المؤسسات المالية،
- موجودات التمويلات،
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)،
- إستثمارات في صكوك.

يتبع البنك تصنيف مصرف البحرين المركزي لمخاطر الائتمان لغرض إحتساب كفاية رأس المال (إضافة إلى معلومات معينة تم بيانها في جداول أدناه)

لدى البنك الإجراءات الداخلية اللازمة لتقييم، ومتابعة، والتحكم في مخاطر الإئتمان على مستوى التسهيلات الفردية وعلى مستوى المحفظة. يتم إعتماد حدود الإئتمان بعد إجراء عملية تقييم شاملة تأخذ بعين الإعتبار القوة المالية لطرف المعاملة، والجدوى الفنية والإقتصادية للنشاط التجاري الذي يتم تمويله، وكفاية وجودة التدفقات النقدية المتوفرة للسداد ونحو ذلك، إضافة إلى توفر ضمانات للحماية على هيئة أصول أو ضمانات مادية ملموسة. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة طلبات التسهيلات الإئتمانية والتعليق عليها قبل إعتمادها من الجهة المخولة وذلك حسب مستويات الموافقة والإعتماد التي أقرها مجلس الإدارة.

على مستوى المحفظة، حدد مجلس الإدارة حدود تركّز المخاطر للأفراد والأطراف ذات العلاقة التي تشكل مجموعة أعمال، وقطاعات إقتصادية وجغرافية إضافة إلى تعرضات مع أطراف ذات علاقة بالبنك و/أو مساهميه الرئيسيين. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة دورية بمراقبة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم بالتبليغ عن أي إنحرافات إن وجدت إلى الإدارة العليا بالبنك، ولجان إدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

٤-٢ مستويات التعرض للمخاطر

يبين الجدول التالي إجمالي تعرضات الإئتمان ومتوسط تعرضات الإئتمان مفصلة حسب فئات تعرّض مختلفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

إجمالي / متوسط تعرضات الإئتمان	متوسط التعرضات [١]	إجمالي التعرضات		
		ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	الإجمالي
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٠٧،٢٩٧	٢٨،٢١٨	١٢٠،٨٧٣	١٤٩،٠٩١
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٣٦،٦٠٩	–	٦٢،٦٣١	٦٢،٦٣١
موجودات التمويلات	٣٣٥،٨٣٧	١٩٦،٦٦٢	١٣٢،٣٣٢	٣٢٨،٩٩٤
إستثمارات في صكوك	٣٦٣،٩٤٥	٢٣٤،٢٢٩	٢٨٩،٣٠٩	٥٢٣،٥٣٨
موجودات الإجارة	١٧٠،٠٤٩	١٨٥،٥٥٧	–	١٨٥،٥٥٧
إستثمارات في أوراق مالية	١٩٥،٤٥٧	٨٥،٥٣٣	–	٨٥،٥٣٣
إستثمارات في شركات زميلة	٢٧،١٠٥	٢٧،١٠٥	–	٢٧،١٠٥
إستثمارات عقارية	١٧،١٢٧	٢٥،٩٠٩	–	٢٥،٩٠٩
عقارات قيد التطوير	٧،٤٧٦	٧،٤٧٨	–	٧،٤٧٨
موجودات محتفظ بها للبيع	٤،٣٤١	٤،٣٤١	–	٤،٣٤١
موجودات أخرى (شاملة عقارات ومعدات)	٢٢،٣٤٨	٢٦،٣٢١	–	٢٦،٣٢١
إجمالي التعرضات الممولة	**١،٢٨٧،٥٩٠**	**٨٢١،٢٦٢**	**٦٠٥،١٤٥**	**١،٤٢٦،٤٠٧**
ضمانات مالية	١٥،٧٠٣	١٥،٨٩٦	–	١٥،٨٩٦
تسهيلات تمويل غير مسحوبة	٤٣،٢٦٣	٣٧،٨٩٤	–	٣٧،٨٩٤
إجمالي التعرضات الغير ممولة [٢]	**٥٨،٩٦٦**	**٥٣،٧٩٠**	**-**	**٥٣،٧٩٠**

[١] تمثل المتوسط الربع سنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
[٢] تسجل التعرضات غير الممولة بعد إعتبار عامل تحويل النقد.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٣ تمركز مخاطر الإئتمان

٤-٣ تمركز مخاطر الإئتمان

٤-٣-١ التوزيع الجغرافي
للإفصاح عن التوزيع الجغرافي ، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣٥ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٤-٣-٢ التوزيع الصناعي / القطاعي
للإفصاح عن التوزيع الصناعي /القطاعي ، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣٥ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٤-٣-٣ تعاملات مع أطراف ذات علاقة
الأطراف ذات علاقة هي الأطراف المرتبطة بالبنك من خلال مساهمة كبيرة، أو سيطرة، أو الإثنين معاً. عندما يرتبط البنك بمعاملات تجارية مع هذه الأطراف، فإن هذه العمليات تتم على أسس عادلة وبشروط تجارية لاتسبب أي أضرار للبنك. لغرض تحديد الأطراف ذات علاقة، يلتزم البنك بشكل صارم بالقواعد الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي المعنية بهذا الشأن. يستعرض الإيضاح رقم ٢٩ من البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ التوزيع المفصّل.

٤-٣-٤ تعرضات تتجاوز حد مستوى الأهمية
تتطلب التعرضات الكبيرة للاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي التي تخضع لحدود أهمية معينة كما هو موضح في نظام كفاية رأس المال("CA Module")المذكور في مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي بعمل تعديلات رأسمالية (خصومات).

بالإضافة إلى ذلك، تخضع التعرضات التي تتجاوز الحدود المذكورة في نظام إدارة المخاطر الإئتمانية ("CM Module") (حد التعرض الفردي ١٥٪ من إجمالي رأس المال وحد التعرض الجماعي للأطراف ذات العلاقة ٢٥٪ من إجمالي رأس المال) لوزن مخاطر بنسبة ٨٠٠٪.

للاستثمارات في المؤسسات المالية التي تبلغ نسبة الملكية فيها أقل من ١٠٪ من رأس المال العادي المُصدر، تخضع نسبة ١٠٠٪ من المبلغ الذي يتجاوز ١٠٪ من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية للخصم من الفئة الأولى لحقوق الملكية العادية (أ).

يلخص الجدول التالي التعرضات التي تجاوزت الحدود التنظيمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

الطرف الآخر	نوع التعرض	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض كنسبة من رأس المال المؤهل	تعرضات تتجاوز الحد
حد التعرض الفردي	استثمار	٥٤،١٧١	٣٢،٣٨٪	٢٩،٠٧٥
التعرض للجهة المسيطرة	تمويل	٩،٨٨٨	٥،٩١٪	٩،٨٨٨

٤-٣-٥ تعرضات مع أطراف ذات نسبة دين عالية
يوضح الجدول التالي تسهيلات التمويل لأطراف ذات نسب دين عالية ومخاطر كبيرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

الطرف الآخر	الإجمالي بآلاف الدنانير البحرينية	المخصص بآلاف الدنانير البحرينية	الصافي بآلاف الدنانير البحرينية
الطرف الآخر #١	٤،١٨٥	٣،٣٤٨	٨٣٧

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٣ تمركز مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٣-٦ مستحقات تعاقدية متبقية من محفظة الإئتمان ومن إستثمار في صكوك

توفر سياسة البنك إرشادات بشأن المدة المناسبة لعملاء الشركات والأفراد. تتم مراجعة هذه الإرشادات على أساس دوري. يراقب البنك باستمرار ملف الاستحقاق المتبقي لأصوله للتأكد من أن أي عدم تطابق مع استحقاق مطلوباته يتم الاحتفاظ به ضمن الحدود المقبولة. يوضح الجدول أدناه ملف الاستحقاق التعاقدي المتبقي حسب نوع عقد تمويل المحفظة الائتمانية للبنك والاستثمار في الصكوك:

مقياس الإستحقاق	أقل من شهر	١ إلى ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	٣ إلى ٥ سنوات	٥ إلى ١٠ سنوات	١٠ إلى ٢٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	الإجمالي
محفظة الإئتمان:										
عقود مرابحة	٢٥,٦١٣	١٥,٣٣٧	٩,٤٩٧	٤٥,٩٣٣	٧٩,٧٢٦	٧٦,٧٥٥	٤٨,٨١٨	٩,٩١٩	٣,٠٠١	٣١٤,٦٠٠
عقود مضاربة	٥	٨٦	١٦	١٨٦	١,٢٧٣	٤,٩٦٩	–	–	–	٦,٥٣٦
عقود إستصناع	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
عقود إجارة	٤,٦٠٨	١,٤٩١	٣,٠٨١	٦,٢٩١	٢٥,٤٥٨	٢٦,٤٣١	٥٩,٤٧٣	٤٣,٩٩٥	١٢,٨٩٧	١٨٣,٧٢٥
الإجمالي	**٣٠,٢٢٦**	**١٦,٩١٥**	**١٢,٥٩٣**	**٥٢,٤١٠**	**١٠٦,٤٥٧**	**١٠٨,١٥٥**	**١٠٨,٢٩٢**	**٥٣,٩١٤**	**١٥,٨٩٨**	**٥٠٤,٨٦١**
الإستثمار في صكوك	–	١٩,٨٨٧	٥١,٤٨٣	٢,٥٧٠	٢٣٥,٧٧١	٥٩,٤٣٥	١٠٠,١٥	–	٥٤,١٧١	٥٢٣,٣٣٢
الإجمالي الكلّي	**٣٠,٢٢٦**	**٣٦,٨٠٢**	**٦٤,٠٧٦**	**٥٤,٩٨٠**	**٣٤٢,٢٢٨**	**٢٢١,٧٦١**	**٢٠٨,٣٠٧**	**٥٣,٩١٤**	**١٥,٨٩٨**	**١,٠٢٨,١٩٣**

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك

يوجد لدى البنك إستثمارات معينة في حقوق الملكية يتم تصنيفها في سجلات البنك ويتم وزنها لمخاطر الإئتمان وذلك ضمن إطار كفاية رأس المال. لغرض إحتساب رأس المال التنظيمي، تشتمل الإستثمارات في الملكية والتي يتم تضمينها في سجلات البنك على إستثمارات مدرجة وغير مدرجة في الملكية، وإستثمارات في شركات زميلة تمثل مؤسسات غير مالية.

يرجى مراجعة الإيضاح رقم ٥ من البيانات المالية الموحدة لمعرفة السياسات المحاسبية التي يتّبِعها البنك مع الإستثمارات في الملكية، بما في ذلك السياسات المحاسبية ومنهجيات التقييم المستخدمة، والإفتراضات الأساسية والممارسات التي تؤثر في عملية التقييم.

قسم إدارة المخاطر يقدم مراجعة مستقلة للعمليات الاستثمارية. يتم إجراء عملية تقييم لإنخفاض قيمة الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم جمع المعلومات من قسم إدارة المخاطر وقسم الإستثمار. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة البيانات التي تم تحديثها عن الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم تقديم هذه المعلومات إلى مصرف البحرين المركزي.

تتركز إستثمارات البنك في الملكية في مشاريعه الخاصة، والتي تشمل الأسهم الخاصة ومشاريع تطوير البنية التحتية. إن الهدف من هذه الإستثمارات هو عملية تخارج مستقبلية جنباً إلى جنب مع المستثمرين، إما عن طريق عمليات بيع إستراتيجية على مستوى المشروع أو من خلال عمليات طرح عامة أولية. لدى البنك محفظة إستثمارات إستراتيجية تتماشى مع أهدافه الإستثمارية البعيدة المدى.

معلومات عن الإستثمارات في الملكية	المبلغ
ملكية خاصة	٨٥,٥٣٣
إيراد من أوراق استثمارية	٢٥٣
إيراد أرباح الأسهم، صافي	٥٣
احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات	(٥,٦٥٢)

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك (يتبع)

فيما يلي بيان بالفئات التي تم من خلالها تضمين الإستثمارات في الملكية بغرض إحتساب كفاية رأس المال بناءاً على متطلبات مصرف البحرين المركزي:

الإستثمارات في أسهم حقوقالملكية في سجلات البنك	إجمالي التعرضات		تعرضات موزونة المخاطر		تكلفة رأس المال (نسبة١٢,٥٪)	
	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار
غير مدرجة	٦,٧٤١	–	١٠,١١٢	–	١,٢٦٤	–
إستثمارات في شركات عقارية غير مدرجة	١١,٩٩٦	–	٤٧,٩٨٤	–	٥,٩٩٨	–
إستثمارات في صناديق غير مصنفة – غير مدرجة	١٤,٩٠٠	–	٢٢,٣٥٠	–	٢,٧٩٤	–
جميع الاستثمارات العقارية	٥١,٨٩٦	–	١٠٣,٧٩٢	–	١٢,٩٧٤	–
الإجمالي	**٨٥,٥٣٣**	**-**	**١٨٤,٢٣٨**	**-**	**٢٣,٠٣٠**	**-**

٤-٥ تصنيف درجات التعرض للمخاطر

تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، للإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطيات الخسارة (المخصصات).

مراجعة المخاطر الذاتية تحدد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، والخسارة الائتمانية المتوقعة. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمانذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية راس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض. يتم تحديد درجة المخاطر عند إفتراض حدوث التعرض وعند كل تجديد له، و/أو عند المراجعة الدورية. تقوم الأقسام المعنية بإعداد قوائم تحديد درجة المخاطر ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة هذه القوائم. تقوم وحدة إدارة الإئتمان بقسم إدارة المخاطر وبصورة مستمرة بمراقبة هذه الدرجات حيث يتم تخفيض تصنيف التعرضات متى ما تبين تدهور جودتها، وذلك بناءاً على معايير واضحة ضمن سياسة الإئتمان بالبنك. يتم كذلك مراجعة تصنيف عملاء الشركات مرة سنوياً على الأقل. يتم عرض تقارير على مجلس الإدارة حول الحركة في تصنيف درجات التعرض لمخاطر الإئتمان بصورة ربع سنوية.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر في السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و٩ و١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

يعتمد البنك على تصنيفات إئتمان/مخاطر للمؤسسات المالية، حيث يتم تصنيفها عموماً بواسطة مؤسسات تصنيف إئتماني خارجية، كما هو موضّح في الإرشادات التالية:

- سيستخدم البنك التصنيفات التي يتم إصدارها من مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية والتي يتم الموافقة عليها من قبل مصرف البحرين المركزي فقط. تشتمل هذه المؤسسات حالياً على ستاندرد أند بورز، موديز، فيتش، كابيتال إنتلجنس، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف. يُرجى الرجوع إلى جدول التصنيفات المُبيَّن أدناه لمزيد من التوضيح:

- سيتم استخدام التصنيفات باستمرار لأغراض تقييم المخاطر من مؤسسات تصنيف إئتماني خارجية مختارة:

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٥ تصنيف درجات التعرض للمخاطر (يتبع)

- إذا كان هناك تقييمان من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المؤهلة التي اختارها البنك والتي تحدد أوزان المخاطر المختلفة ، فسيتم تطبيق الوزن الأعلى للمخاطر.
- إذا كان هناك ثلاثة تقييمات أو أكثر من قبل وكالات التصنيف الائتماني المؤهلة التي اختارها البنك والتي تحدد أوزان المخاطر المختلفة ، تتم الإشارة إلى التقييمات المقابلة لأدنى وزن للمخاطر ويتم تطبيق أعلى من هذين الوزنين للمخاطر.
- سيستخدم البنك المصدر أو يصدر تصنيفًا محددًا وفقًا للإرشادات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. لا يستخدم البنك تصنيف مخاطر الإصدار المحدد لمؤسسات مالية غير مصنفة إلا في حالة الاستثمار المحدد في أداة التمويل تلك أو المطالبة البنكية بالتساوي مع المصدر ؛
- سيتم استخدام تصنيفات العملات الداخلية لتقييم المطالبات بالعملة المحلية بينما سيتم استخدام تصنيف العملات الأجنبية لتعرضات العملات الأجنبية؛
- لا يمكن استخدام التصنيف قصير الأجل للمؤسسات المالية لتقييم المخاطر المتعلقة بالمطالبات طويلة الأجل غير المصنفة.

تقوم مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية المختلفة بإصدار رموز مرجعية مختلفة للرجوع إلى تصنيف المخاطر المتعلق بالمؤسسات المالية. سيتم إستخدام جدول معادلة التصنيفات التالي، الذي تم إصداره من قبل مصرف البحرين المركزي ليربط تصنيفات مؤسسات التصنيف الإئتماني الخارجية بتصنيفات المصرف الداخلية:

التصنيف الداخلي			ستاندرد أند بورز	موديز	فيتش	كابيتال إنتلجنس	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
	الوصف	الدرجة					
درجات إستثمارية	درجة أولى	١	AAA	Aaa	AAA	AAA	AAA
	ممتاز	٢	AA+	Aa1	AA+	AA+	AA+
		٢	AA	Aa2	AA	AA	AA
		٢	AA-	Aa3	AA-	AA-	AA-
	جيد جداً	٣	A+	A1	A+	A+	A+
		٣	A	A2	A	A	A
		٣	A-	A3	A-	A-	A-
	جيد	٤	BBB+	Baa1	BBB+	BBB+	BBB+
		٤	BBB	Baa2	BBB	BBB	BBB
		٤	BBB-	Baa3	BBB-	BBB-	BBB-
درجات غير إستثمارية	مُرضي	٥	BB+	Ba1	BB+	BB+	BB+
		٥	BB	Ba2	BB	BB	BB
		٥	BB-	Ba3	BB-	BB-	BB-
	مقبول	٦	B+	B1	B+	B+	B+
		٦	B	B2	B	B	B
		٦	B-	B3	B-	B-	B-
	تحت المتابعة	٧	CCC+	Caa1	CCC+	C+	CCC+
		٧	CCC	Caa2	CCC	C	CCC
		٧	CCC-	Caa3	CCC-	C-	CCC-
مُصَّنفة	ردىء	٨	CC	Ca	CC	D	CC
	مشكوك فيه	٩	C	C	C	-	C
	خسارة	١٠	D	-	D	-	D

يُرجى الرجوع للإيضاح رقم ٣٧ في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، للمزيد من التفاصيل حول تصنيف الدرجات لتعرضات الإئتمان الخاصة بالبنك.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٤ **مخاطر الإئتمان** (يتبع)

٤-٦ **متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات**

قد لايستطيع العملاء في بعض الأحيان الوفاء بإلتزاماتهم تجاه البنك عند إستحقاقها. يتم تصنيف أي مبلغ لم يتم دفعه عند إستحقاقه كمتأخرات حيث يقوم البنك بتركيز جهوده على إسترداد هذه المبالغ.

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. تعتبر التعرضات المصنفة في المرحلة ٣ منخفضة القيمة الائتمانية ، ويشمل ذلك التعرضات التي تاريخ استحقاقها ٩٠ يومًا أو اكثر.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً.

يطبق البنك القواعد المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة ذات الصلة بما يتماشى مع تعليمات مصرف البحرين المركزي ، إن وجدت ، والتي قد تتغير من وقت لآخر.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تحقيق الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها)
- الموجودات المالية المستحقة من ٩٠ يوماً أو اكثر.

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) يصنف الموجودات والتعرضات إلى ٣ فئات، وذلك بناء على طبيعة المخاطر ذات الصلة (أي المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى)، ويصف ثلاث منهجيات لتقييم الخسائر لكل من فئات هذه الأصول.(١) منهجية الخسائر الائتمانية، (٢) منهجية صافي القيمة القابلة للتحقق، و (٣) منهجية انخفاض القيمة.

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك
- إيداعات لدى المؤسسات المالية
- موجودات التمويلات
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)
- استثمار في الصكوك – أدوات دين بالتكلفة المطفأة
- استثمار في الصكوك – بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛
- أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي-BBB أو أعلىحسب تصنيف وكالة ستاندرد آند بوروز أو ما يعادلها وفقًا لوكالات التصنيف الخارجية المقبولة الأخرى ..

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٦ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

يقوم المصرف بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و٩ و١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام المصرف بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءاً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

لمعرفة سياسة البنك المفصلة حول مخصصات الموجودات المالية، يرجى الإطـلاع على الإيضـاح رقم ٥ (ك) حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

لمراجعة الإفصاحات الكمية المتعلقة بالتعرضات المتأخرة أو المنخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٤-٦-١ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة (المرحلة ٣) والحسابات المتأخرة غير منخفضة القيمة

	دول مجلس التعاون	أوروبا	الإجمالي
منخفضة القيمة:			
٣ أشهر إلى سنة	١٤،٣٢٩	–	**١٤،٣٢٩**
سنة إلى ٣ سنوات	٣،١٥٣	–	**٣،١٥٣**
أكثر من ٣ سنوات	٨،٢١٨	–	**٨،٢١٨**
	٢٥،٧٠٠	–	**٢٥،٧٠٠**
يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة للمرحلة ٣			
في ١ يناير ٢٠٢٢	١٦،٧٦٠	–	**١٦،٧٦٠**
صافي التحويل	(٦٣٧)	–	**(٦٣٧)**
مخصص خلال السنة	٢،٢٢٦	–	**٢،٢٢٦**
شطب خلال السنة	(٣،٥٣٤)	–	**(٣،٥٣٤)**
استبعاد	(١،٩٥١)	–	**(١،٩٥١)**
	١٢،٨٦٤	**-**	**١٢،٨٦٤**
القيمة الدفترية	**١٢،٨٣٦**	**-**	**١٢،٨٣٦**
متأخرات غير منخفضة القيمة:			
إلى ٣ أشهر	٨٤،٨٠٩	–	**٨٤،٨٠٩**
٣ أشهر إلى سنة	٤٢،٠٠٥	–	**٤٢،٠٠٥**
أكثر من سنة	–	–	**-**
	١٢٦،٨١٥	**-**	**١٢٦،٨١٥**
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١ و٢	**-**	**-**	**٩،٦٩١**

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٦ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

٤-٦-١ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة (المرحلة ٣) والحسابات المتأخرة غير منخفضة القيمة (يتبع)

	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	الإجمالي
منخفضة القيمة:				
٣ أشهر إلى سنة	٩٣١	٩،٩٧١	٣،٤٢٧	**١٤،٣٢٩**
سنة إلى ٣ سنوات	–	١،٧٨٩	١،٣٦٣	**٣،١٥٣**
أكثر من ٣ سنوات	–	٣،٤٣٣	٤،٧٨٥	**٨،٢١٨**
	٩٣١	**١٣،١٩٤**	**٩،٥٧٥**	**٢٥،٧٠٠**
يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة				
في ١ يناير ٢٠٢٢	٦.٣	٤،٦٩٨	١١،٤٦٠	**١٦،٧٦٠**
صافي التحويل	–	(٢٠٨)	(٤٢٩)	**(٦٣٧)**
مخصص خلال السنة	–	١،٩٠٧	٣١٩	**٢،٢٢٦**
شطب خلال السنة	–	(١،٣٥٢)	(٢،١٨٢)	**(٣،٥٣٤)**
استبعاد	–	(١،٢٠٤)	٧٤٨	**(١،٩٥١)**
	٦.٣	**٣،٨٤١**	**٨،٤٢٠**	**١٢،٨٦٤**
القيمة الدفترية	**٣٢٨**	**١١،٣٥٤**	**١،١٥٥**	**١٢،٨٣٦**
متأخرات غير منخفضة القيمة:				
إلى ٣ أشهر	–	٣٤،٧٦٩	٥٠،٠٤٠	**٨٤،٨٠٠**
٣ أشهر إلى سنة	–	١،٣٥٨	٣١،٦٤٧	**٤٢،٠٠٥**
أكثر من سنة	–	–	–	**-**
	-	**٤٥،١٢٧**	**٨١،٦٨٧**	**١٢٦،٨١٥**
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١ و٢	**-**	**٢،٦٦٨**	**٧،٠٢٣**	**٩،٦٩١**

٤-٧ تسهيلات يتم إعادة التفاوض بشأنها

لمزيد من المعلومات حول التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٤-٨ دعاوى قضائية وتعرضات تم شطبها

لدى البنك سياسات لمباشرة ورفع الدعاوى القضائية بعد إستنفاد جميع الوسائل الودية لتسوية المستحقات من العملاء. لدى البنك سياسة تسمح بشطب التعرضات عند إنتفاء إحتمال إسترداد مستحقاتها من خلال الدعاوى القضائية والوسائل الأخرى.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، البنك ليس معرض لأي التزامات قانونية جوهرية محتملة ناجمة عن إجراءات قانونية معلقة. واستناداً لتقديرات الإدارة، لا توجد مطلوبات محتملة ناشئة عن هذه الإجراءات القانونية المعلقة.لة الناشئة عن مثل هذه المطالبات حيث يعتقد أعضاء مجلس الإدارة أن مثل هذه الإفصاحات قد تضر بالموقف القانوني للمجموعة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-٩ غرامات من مدفوعات متأخرة

يحق للبنك، في الحالات التي يتأخر فيها عملاؤه عن تسديد المستحقات إليه، تحصيل غرامات منهم بناءاً على الإتفاقية الموقعة بينهم وبين البنك. يقوم البنك بتحصيل هذه الغرامات من العملاء عندما تكون المبالغ كبيرة. حسب سياسة البنك يتم إحتساب هذه الغرامات في حساب منفصل ويتم صرفها في أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

من سياسة البنك المساهمة بأي مبالغ متحصلة من مصادر غير مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية في صندوق للأعمال الخيرية والزكاة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تم تحويل مبلغ ٢٩ ألف دينار بحريني إلى صندوق الأعمال الخيرية والزكاة.

بالنسبة للإفصاحات الكمية، يرجى مراجعة بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٤-١٠ تخفيف مخاطر الإئتمان

يستخدم البنك مجموعة من الأدوات لتخفيف مخاطر الإئتمان، أهمها حماية التعرض عن طريق إستخدام رهونات مناسبة. بالرغم من أن وجود هذه الرهونات لايعتبر شرطاً مسبقاً لتقديم التسهيل، إلا أن جزءاً كبيراً من التعرضات الحالية على الأقل مضمونة جزئياً. لدى البنك سياسات واضحة حول نوعية الأصول التي يمكن قبولها كرهونات وكيفية تقييم هذه الأصول. عموماً يتم تقييم جميع الأصول التي تم قبولها كرهونات مرة واحدة في السنة على الأقل. تم وضع الأسس القانونية الخاصة بسريان مفعول وتنفيذ المستندات المستخدمة في إنشاء هذه الرهونات من قِبل خبراء قانونيين خارجيين.

يبين الجدول التالي تغطية ضمانات جميع التعرضات الإئتمانية والتي تم تصنيفها على أساس نوع الضمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

نوع الضمان	مرابحة	وكالة	إستصناع	إجارة	قيمة الضمان[١]	إجمالي التعرض[٢]	نسبة التغطية ٪	النسبة من الإجمالي ٪
عقارات	٣٢٤،١٤٧	–	–	٢٣٥،٨٧٧	٥٦٢،٧٧٨	٣٨١،٢٠٥	٪١٣٩	٪٩٤
أوراق مالية مدرجة	–	–	–	–	–	–	٪٩٦	٪١
أوراق مالية غير مدرجة	–	–	–	–	–	–	٪٠	٪٠
ضمانات بنكية	–	–	–	–	–	–	٪٠	٪٠
ضمانات نقدية	٢٦،٢٦٧	–	–	١،٤٧٧	٢٧،٧٤٥	٤٤،٩٨٠	٪٤٦	٪٤
أخرى	٢،٦٧٠	–	–	–	٢،٦٧٠	٤،٩٩١	٪٤٦	٪١
غير مضمونة	–	–	–	–	–	٩٦،٢٣٩	٪٠	٪٠
الإجمالي	**٣٥٣،٠٨٤**	**-**	**-**	**٢٣٧،٣٥٤**	**٥٩٣،١٩٣**	**٥٢٧،٤١٦**		

[١] تمثل قيم الضمان بناءاً على آخر تقييم تم تنفيذه بناءاً على سياسة البنك للتقييم شاملةً الضمانات التي تتجاوز قيمها القيمة الدفترية للتسهيلات.

[٢] تشتمل هذه المبالغ على إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة في القيمة تبلغ ٢٢،٥٥٥ ألف دينار بحريني.

يتم إحتساب الممتلكات العقارية بقيم تعتمدها جهات تقييم مؤهلة. يتم تقييم الأصول المادية الأخرى كالآليات بقيمتها الدفترية، أو بقيمة فواتيرها أو كما يصدق عليها أحد الخبراء الخارجيين. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة بسعر السوق بينما يتم تقييم الأوراق المالية الغير مدرجة بالتكلفة بعد خصم مخصصات الإنخفاض في القيمة. يتعامل البنك مع مجموعة من المُقيّمين المعتَمدين للممتلكات العقارية. يقوم قسم الائتمان بالإشراف على عملية التقييم بإستقلالية عن الأقسام المعنية الأخرى.

في أغلب الأحيان تكون التسهيلات أيضاً مضمونة بضمانات شخصية أو ضمان شركات، أو ملكية مشتركة للمركبات، أو من خلال التنازل عن عوائد تعاقدية، أو تنازل عن ملكية شهادات تأمين، ونحو ذلك. لكن وحسب سياسة البنك الإئتمانية فإن هذه الضمانات أو التنازلات لاتعتبر ملموسة بالرغم من أن قيمتها تكون كبيرة في حالات كثيرة، لذلك يتم إحتسابها صِفراً لأغراض التحليل السابق.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الإئتمان (يتبع)

٤-١ تخفيف مخاطر الإئتمان (يتبع)

يتم تقييم الأصول الممولة كإجارة منتهية بالتمليك بقيمتها الإسمية مع الضمانات المادية حيث تم تضمينها تحت بند عقارات أو بند أخرى في الجدول السابق.

إن القيمة المعلنة لجميع التعرضات هي عبارة عن إجمالي التعرض قبل أي مخصصات. لايقوم البنك بإجراء أي تسوية للضمانات المحتفظ بها سواءاً كانت مضمّنة أو غير مضمّنة في الميزانية العمومية. قام البنك بطلب بعض الإعفاءات الرأسمالية لتقليل مخاطر الإئتمان وذلك حسب القسم ٤-٧ من نموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قِبل مصرف البحرين المركزي ولذلك ولغرض إحتساب معدل كفاية رأس المال فلم يتم وزن مخاطر جميع التعرضات بناءاً على قيمتها الإجماليَة.

لدى البنك سياسة للتخلص من الأصول المحتفظ بها كرهونات والغير قابلة للتحويل إلى نقد، وذلك بعد إتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة.

٤-١١ متطلبات رأس المال التنظيمي حسب نوع عقود التمويل

	التعرض		أصول موزونة لمخاطر الإئتمان		متطلبات رأس المال (١٢.٥٪)	
عقد التمويل	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإستثمار
مرابحة	١٢٤،٣٥٦	٢،٦٠٦،٧٣١	٩٩،٢٤١	٥٧،٧٧٢	١٢،٤٠٥	٧،٢٢٢
موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٧٩،٣٧٨	٧٤،١٨٧	٨١،١٩١	–	١،١٤٩	–
مشاركة	–	–	–	–	–	–
مضاربة	٩٧١	–	٩٧١	–	١٢١	–
وكالة	٩٠	–	٩٠	–	١١	–
إستصناع	–	–	–	–	–	–
الإجمالي	**٢،٤٠٤،٧٩٥**	**٢٨٠،٩١٨**	**١٨١،٤٩٣**	**٥٧،٧٧٢**	**٢٢،٦٨٦**	**٧،٢٢٢**

٥ مخاطر السوق

٥-١ إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تأثر إيرادات البنك أو تأثر قيمة الأدوات المالية التي يمتلكها بالتغيرات في أسعار السوق، كالتغير في أسعار العملات، ومعدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرضات لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحقيق أفضل العوائد من هذه المخاطر.

تتطلب قواعد مصرف البحرين المركزي من البنك فصل تعرضاته لمخاطر السوق بين مَحافِظ للمتاجرة ومَحافِظ لغير المتاجرة. ليس لدى البنك أي تعرضات لمراكز متاجرة سواءاً في الأسهم أو في السلع ولذلك يعتبر التعرض للتغير فِي أسعار العملات والتَعرض للصكوك، على الرغم من محدوديته، مصدراً رئيسياً لمخاطر السوق. هناك أيضاً إحتمال التعرض لمخاطر معدلات الأرباح كتاب البنك والتي تظهر بسبب عدم تطابق بُنية الموجودات مع المطلوبات. لدى البنك سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة مع حدود واضحة للمخاطر ومؤشراتها وذلك لغرض إدارة مخاطر السوق بفعالية.

يتم مراقبة مخاطر عمليات المتاجرة هذه عن طريق إعادة تقييم الصكوك بقيمتها السوقية على أساس يومي. يعتمد تسعير الصكوك على معايير تسعير السوق المقبولة.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة هذه الإستثمارات كجزء من المراقبة الشاملة لإدارة النقد والخزينة والأنشطة الإستثمارية للبنك.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر السوق، وصافي التعرضات وحساسيتها ضمن الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٥ مخاطر السوق (يتبع)

٥-٢ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر السوق

يبين الجدول التالي مراكز مخاطر السوق لكل فئة من فئات مخاطر السوق وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ إضافة إلى الحد الأقصى والأدنى خلال الفترة:

	كما في ٣١ ديسمبر	الحد الأقصى	الحد الأدنى
مخاطر مركز الملكية	–	–	–
مخاطر السوق من مراكز متاجرة في صكوك	–	–	–
مخاطر أسعار العملات	٦١٠	٦٤٩	٦١٠
مخاطر السلع	–	–	–
الإجمالي (أ)	**٦١٠**	**٦٤٩**	**٦١٠**
الأصول موزونة المخاطر (أ x ١٢,٥)	٧,٦٢٥	٨,١١٣	٧,٦٢٥
متطلبات رأس المال (١٢,٥٪)	٩٥٣	١,٠١٤	٩٥٣

٦ مخاطر التشغيل

٦-١ إدارة مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر حدوث خسارة بسبب عدم كفاية أو وجود خلل في العمليات الداخلية، أو بسبب أخطاء بشرية، أو أخطاء في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر، مخاطر قانونية ومخاطر إلتزام بالشرعية الإسلامية. تعتبر مخاطر التشغيل جزءاً متأصلاً من العمليات الإعتيادية. مع العلم بأنه لايمكن التخلص من المخاطر التشغيلية بصورة كاملة، إلا أن البنك يحاول جاهداً تقليلها من خلال التأكد من وجود بنية أساسية رقابية قوية في جميع أقسام البنك. يتم إتخاذ إجراءات وعمليات مختلفة لإدارة مخاطر التشغيل وتشمل التدريب الفعّال للموظفين، وضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، والقيام بتسويات دورية للحسابات والعمليات، والمراقبة المستمرة لحدود المخاطر، وفصل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير.تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر التشغيل ضمن الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

يطبق البنك إطار عمل للتحكم في المخاطر التشغيلية ويراقب المخاطر المحتملة ويستجيب لها. الضوابط للحد من تأثير المخاطر التشغيلية تشمل على سبيل المثال لا الحصر الفصل الفعال للواجبات ، وإجراءات الوصول والتفويض والتسوية ، وتثقيف الموظفين وعمليات التقييم ، وعملية التدقيق الداخلي.

تقع المسؤولية النهائية لإدارة المخاطر التشغيلية على عاتق مجلس الإدارة. يتم تفريغ هذا الرد إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس. يعتمد مجلس الإدارة سياسات وإجراءات المخاطر التشغيلية. قام البنك بتنفيذ ضوابط المخاطر والتقييم الذاتي وتقوم الإدارات بالإبلاغ عن الحوادث وقيم مؤشرات المخاطر الرئيسية إلى وحدة المخاطر التشغيلية لرصد والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية الرئيسية في البنك.

يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة العمليات الأساسية، من خلال إطار عمل التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة وتقارير مؤشرات المخاطر الرئيسية التشغيل للتأكد من تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة تنفيذاً كاملاً ويقدم تقارير حول أي حالات إنحراف، إن وجدت، للإدارة العليا ولمجلس الإدارة. لدى القسم فريق من الموظفين المتخصصين للقيام بهذه المهمة. قام البنك بتطبيق نظام لإدارة مخاطر التشغيل حيث يقوم هذا النظام بمراقبة مؤشرات المخاطر والضوابط الرئيسية في جميع مجالات العمليات ويقوم بإطلاق إشارات مناسبة عند وقوع أحداث تم تحديدها مسبقاً (من خلال تجاوز هذه الإشارات) حيث يقوم القسم بعرض تقارير دورية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، تقتضي سياسة البنك القيام بمهام حجز، وتسجيل، ومراقبة العمليات عن طريق موظفين مستقلين غير أولئك الأفراد الذين قاموا بهذه بالعمليات.

يتضمن إطار إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك مكونات كمؤشرات المخاطر الرئيسية، وبيانات خسائر التشغيل، ومخاطر وضوابط التقييم الذاتي في مختلف أنحاء البنك. يتم مراقبة هذه المكونات بصورة دورية الأمر الذي يساعد على سرعة إكتشاف وتصحيح أوجه القصور في العمليات والإجراءات. يتم مراقبة المعلومات التي تم جمعها لإنشاء قاعدة بيانات بالخسائر والتي قد يتم الإعتماد عليها كنقطة بداية لتطبيق منهج متقدم لإدارة مخاطر التشغيل في المستقبل.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٦ مخاطر التشغيل (يتبع)

٦-٢ دعاوى قضائية

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لاتوجد لدى البنك أي دعاوى قضائية جوهرية بما في ذلك الإجراءات القانونية المُعلّقة بإستثناء ما ورد في البند ٤-٨ أعلاه. لدى البنك فريق قانوني متخصص يقوم بتقديم المشورة القانونية ومساعدة جميع أقسام البنك.

٦-٣ الإلتزام الشرعي

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهمة توجيه، ومراجعة، والإشراف على أنشطة البنك لضمان توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. لدى البنك مراقب شرعي، يقوم بمراجعة إلتزام منتجات وعمليات البنك بفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية بصورة مستمرة كما يقوم أيضاً بمراجعة الإلتزام بمتطلبات المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وإعتماد جميع المنتجات والخدمات قبل طرحها وتقديمها للعملاء، كما تقوم بمراجعة دورية للمعاملات التي يقوم بها البنك. يتم إصدار تقرير سنوي من قبل هيئة الرقابة الشرعية تؤكد فيه إلتزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٦-٤ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر التشغيل

يستخدم البنك طريقة المؤشر الأساسي لإحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر التشغيل.

يبين الجدول التالي الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات (أ)	٣٩,٠١١
أصول موزونة لمخاطر التشغيل (ب) = أ x ١٥٪ x ١٢,٥	٧٣,١٤٧
متطلبات رأس المال = ب x ١٢,٥٪	٩,١٤٣

٧ مخاطر أخرى

٧-١ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه البنك صعوبة في الوفاء بإلتزاماته المالية وذلك بسبب عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات. يهدف البنك من خلال منهجه في إدارة السيولة إلى ضمان توفر سيولة كافية وأصول سائلة عالية الجودة لدى البنك في جميع الأوقات للوفاء بإلتزاماته عند إستحقاقها، بدون تحمّل أي خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بإلحاق أضرار بسمعة البنك.

لدى البنك سياسة خاصة بمخاطر السيولة، حيث توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وقسم الخزينة، والأقسام الأخرى المعنية بإدارة السيولة. تنص هذه السياسة أيضاً على وجوب محافظة البنك على معدلات سيولة مختلفة، إضافة إلى حدود الفجوات ضمن كل فترة زمنية في سُلّم الإستحقاق. تتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بمستوى مناسب من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية كالنقد، والصكوك وذلك لضمان توفر السيولة لدفع ودائع المضاربات المُستحقة والحسابات الجارية والمطلوبات الأخرى، متى حان موعد إستحقاقها.

تقع مسئولية الإدارة اليومية لإدارة مخاطر السيولة على قسم الخزينة، حيث يقوم بمراقبة مصادر ومواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة، ويتأكد من الإلتزام بالحدود التي أقرّتها لجنة الموجودات والمطلوبات. يقوم قسم إدارة المخاطر مع قسم الرقابة المالية بالبنك بمتابعة أوضاع السيولة ويتم تقديم تقارير حول أي مخالفات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، وإلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، وكذلك إلى مجلس الإدارة.

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٤ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

يبين الجدول التالي معدلات السيولة الرئيسية والتي تعكس وضع السيولة في البنك:

	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
الموجودات بين البنوك إلى المطلوبات بين البنوك	**٦٠,٨٦٪**	٥٩,١٢٪	٦٤,١١٪	٨٤,٨٢٪	٦٢,٦١٪
الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	**٣٤,٣٢٪**	٢٧,٦١٪	٢٤,٤١٪	٣٨,٨٣٪	٣٠,٠٢٪
الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع	**٥٦,١٤٪**	٤١,٢٠٪	٣٥,٦٦٪	٥١,٧٩٪	٤٧,٥٥٪
صافي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع	**٢٨,٥٩٪**	٢٤,٥٤٪	٢٤,٢٢٪	٣٣,٧٠٪	١٨,٠٨٪

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٧-٢ مخاطر نسبة الأرباح في سجلات البنك

إن المخاطر الرئيسية الأخرى الذي تتعرض لها سجلات البنك هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية والتي قد تحدث بسبب تغير في نسب أرباح السوق. تتم إدارة مخاطر نسبة الأرباح بصفة رئيسية عن طريق مراقبة فجوات معدلات الربح من خلال إيجاد حدود مُتّفق عليها مسبقاً لإعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسئولة عن مراقبة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بمساعدة اللجنة وذلك ضمن أنشطة متابعاته اليومية.

تتم إدارة مخاطر نسبة الربح مقابل حدود فجوات معدل الربح من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك لسيناريوهات مختلفة معيارية وغير معيارية لنسب الأرباح. تشتمل السيناريوهات المعيارية التي تتم دراستها بصورة شهرية على إرتفاع أو إنخفاض موازي بمعدل ٢٠٠ نقطة أساسية عبر جميع منحنيات العوائد. فيما يلي تحليل لحساسية البنك تجاه أي إرتفاع أو إنخفاض في نسب أرباح السوق (بإفتراض عدم حصول تحركات غير متناسقة في منحنيات العوائد، وبيان مركز مالي مستقر):

	٢٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**±٩٦٩**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	±٢,٠٩٤

٧-٣ مخاطر إئتمانية من أطراف أخرى

إن المخاطر الإئتمانية من أطراف أخرى هي مخاطر عدم قيام الطرف المُرتبط بعقود تحتوي على نسب أرباح السوق، وصرف العملات الأجنبية، وأسهم حقوق الملكية وأسواق الإئتمان بتسديد إلتزاماتها قبل مواعيد إستحقاق هذه العقود. لايقوم البنك بالمتاجرة في أسهمه، أو في العملات الأجنبية، أو في مشتقاتها. ومع ذلك ، يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر من خلال التحوطات الطبيعية لغرض التحوط من المخاطر التي قد تنشأ بسبب عدم التطابق بين محفظتي الموجودات والمطلوبات. هناك سياسات واضحة لهذه المعاملات. بالنسبة لمعاملات التسهيلات الإئتمانية الأخرى (وفي المقام الأول الإيداعات بين البنوك)، فقد قام البنك بإنشاء جدول لحدود الأطراف الأخرى يعتمد على تصنيفات إئتمان خارجية لهذه الأطراف. يتم متابعة هذه الحدود من قبل قسم إدارة المخاطر في البنك.

٧-٤ مخاطر التمركز

تنشأ مخاطر التركيز عندما يقوم عدد من المدينين، أو الأطراف الأخرى، أو الأطراف المُستَثمر فيها بمزاولة أنشطة متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو في مناطق ذات خصائص إقتصادية متشابهة الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مقدرتهم وبصورة متشابهة على الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية من خلال ظروف إقتصادية، أو سياسية، أو ظروف أخرى متشابهة. نظراً لذلك، فإن هذه التركيزات تشير إلى حساسية نسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو منطقة معينة. ولإدارة هذه المخاطر، قام البنك بوضع حدود تعرضات لمختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة هذه الحدود وإبلاغ مجلس الإدارة عن أي حالات إنحراف، إن وُجِدت، بشكل ربع سنوي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تواجدت بعض التركيزات لقليل من العملاء والتي كانت في حدود استراتيجية البنك وفي الحدود التي أقرها مجلس الادارة ومصرف البحرين المركزي. لتفاصيل التعرضات للمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية، يرجى الإطلاع على البنود ٤-٣-١ و ٤-٣-٢ أعلاه.

٧-٥ مخاطر السمعة

إن مخاطر السمعة هي مخاطر إمكانية أن يؤدي الفهم الخاطئ لممارسات وأنشطة البنك أو لإجراءات الرقابة الداخلية، سواءاً كانت صحيحة أم لا، إلى إنخفاض قاعدة مستثمري البنك قد تكون لها آثار سلبية على سيولة البنك أو على رأس ماله. قد يؤدي ذلك أيضاً إلى رفع دعاوى ضد البنك، الذي وبصرف النظر عن النفقات القانونية التي يمكن تجنبها، ستتضرر مصداقيته ما سيأثر سلباً على نمو أعماله التجارية وربحيته. كون البنك يعمل كمصرف إسلامي، فإن سمعته تعتبر من أصوله الهامة وأحد الأمور التي قد تؤثر على سمعة البنك هو عدم مقدرته على التخارج من الإستثمارات، وتحقيق عوائد أقل من المتوقعة، ونمو محفظة الموجودات المتعثرة، وضعف التواصل مع المستثمرين. لدى البنك إستراتيجية إتصالات متطورة ومُحكمة يتم تنفيذها لتغطية مثل هذه الحالات. إضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٧ مخاطر أخرى (يتبع)

٧-٦ مخاطر الضغوطات التجارية

تشير مخاطر الضغوطات التجارية إلى وجود ضغوطات من السوق لدفع عوائد تتجاوز المعدلات التي تم تحقيقها على الموجودات التي تم تمويلها عن طريق حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. قد يرجع سبب ذلك إلى كون العائد على هذه الموجودات أقل من عوائد الجهات المنافسة. لدى البنك سياسات وإجراءات مناسبة يتم من خلالها تحديد، ومراقبة ومعالجة جميع المخاطر المحتملة والتي قد تنشأ عن القيام بهذه الأنشطة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على البند الخاص بأصحاب حسابات الإستثمار.

٧-٧ مخاطر أخرى

تتضمن المخاطر الأخرى مخاطر إستراتيجية، ومخاطر وكالة، ومخاطر رقابية، وغيرها، وهي مخاطر كامنة في جميع الأنشطة ولايمكن قياسها وتحديدها بشكل سهل. يتولى مجلس إدارة البنك مسئولية إعتماد ومراجعة إستراتيجيات المخاطر والتعديلات على سياسات المخاطر بصورة شاملة. تقع على الإدارة العليا للبنك مسئولية تنفيذ إستراتيجيات المخاطر التي إعتمدها مجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة أيضاً بالتأكد من أن الأنظمة الداخلية لحوكمة الشركات والإلتزام الرقابي لإدارة مخاطر الوكالة ومخاطر السمعة قوية وفعّالة. يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٨ إفصاحات عن المنتجات

٨-١ نوع المنتجات ووعي المستهلك

لدى البنك سياسة للإفصاح يتم تطبيقها على جميع قنوات الإتصال مع الجمهور وتشمل الإتصال المكتوب، والشفهي والإلكتروني. يتم القيام بهذه الإفصاحات في الوقت المناسب وبالطريقة التي تناسب المتطلبات المحلية والتنظيمية.

يقدم البنك تشكيلة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية والإستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. والتي تشتمل ، بالإضافة إلى منتجات التمويل التقليدية، على تشكيلة من المنتجات الإستثمارية المبتكرة والتي تم هيكلتها كالصناديق، وإستثمارات مُنظّمة ومضاربات مقيدة. لدى قسم الإستثمار بالبنك خبرة في تكوين منتجات مبتكرة راقية وذات قيمة مضافة تقدم قائمة واسعة من الهياكل، والعوائد المتوقعة، والفترات الزمنية، وملامح المخاطر.

يتم تقديم أي مقترح لمنتجات جديدة عن طريق أقسام البنك ذات العلاقة كلٌ على حده. تقوم اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر في البنك و لجنة الإدارة بمراجعة هذه المقترحات لضمان توافق المنتجات أو الأنشطة مع إستراتيجية البنك تجاه الأعمال والمخاطر. تتطلب جميع المنتجات الجديدة موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

يتم وضع المعلومات حول المنتجات الجديدة أو أي تغيير في المنتجات الحالية على الموقع الإلكتروني للبنك على العنوان www.khcbonline.com أو يتم نشرها في وسائل الإعلام. يتم أيضاً إطلاع العملاء والجمهور على تفاصيل المنتجات عن طريق المطويات أو الإعلانات.

٨-٢ التعامل مع الشكاوى

يأخذ البنك النزاعات والشكاوى من جميع العملاء على محمل الجد. قد تؤدي هذه النزاعات أو الشكاوى إلى إنهيار محتمل للعلاقات وقد تؤثر سلباً على سمعة البنك. قد يؤدي عدم حلّ هذه النزاعات أو الشكاوى إلى دعاوى قضائية وإلى إحتمال توجيه توبيخ من قِبل الجهات الرقابية. لدى البنك سياسة شاملة تُعنى بالشكاوى الخارجية، حيث تم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة. جميع موظفي البنك على إطلاع بهذه السياسة وملتزمون بها.

لدى البنك موظف مكلف بالتعامل مع جميع الشكاوى الخارجية ويتم نشر بيانات الإتصال الخاصة به على الموقع الإلكتروني للبنك وكذلك في الفروع وفي جميع المواد الدعائية. يتم عادة التحقيق في الشكاوى من قبل أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بموضوع الشكوى. يحاول البنك حلّ جميع الشكاوى خلال خمسة أيام عمل. لكن إذا تعذر ذلك، فإنه يتم الاتصال بالعميل مباشرة لإشعاره بالإطار الزمني لإصلاح وحلّ الشكوى. يتم أيضاً تقديم تقرير دوري حول وضع الشكاوى إلى مجلس الإدارة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يقوم البنك بقبول أموال من مستثمرين صغار وكذلك من الأفراد ذوي الملاءة العالية والكيانات الأخرى على هيئة عقود مضاربة. تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يقدمها العملاء للبنك كي يتم إستثمارها بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللبنك حرية التصرف في هذه الأموال بصفته مضارباً. جميع حسابات الإستثمار مبنية على أساس المشاركة في الأرباح، غير أن البنك لايضمن أي مستوى معين من العوائد. يتحمل العملاء أي خسارة ناشئة عن هذا الإستثمار بإستثناء في حالة الإهمال أو سوء التصرف من قبل البنك. يقوم البنك بإحتساب حصته من الأرباح كرسوم مضارب.

يقبل البنك الأموال من أصحاب حسابات الإستثمار بالدينار البحريني، وبالدولار الأمريكي، وبعملات دول مجلس التعاون الخليجي وعملات أخرى ولفترات إستحقاق تتراوح مابين شهر واحد و ٣٦ شهراً. يقوم البنك بإجراء دراسات العناية الواجبة للتعرف على العميل قبل قبول أي إستثمار. يقوم العميل بالتوقيع على إتفاقية تغطي جميع شروط وأحكام الإستثمار والتي تتضمن المدة الزمنية، وأساس توزيع الأرباح، وعملية السحب المبكر، ونحو ذلك.

منذ سنة ٢٠٠٩، قام البنك بطرح حساب إدخاري جديد تحت إسم "حساب الوافر" والذي يؤهل المستثمرين للحصول على جوائز نقدية ونوعية، يتم دفعها بعد إجراء سحوبات شهرية، وربع سنوية، وسنوية إضافة إلى حصة هذه الحسابات الإعتيادية من الأرباح المعلنة والموزعة على المساهمين بعد خصم حصة المضارب.

تستخدم المجموعة هيكل الوكالة لجمع الأموال من البنوك والعملاء ، وقد تم الإبلاغ عنها كمطلوبات تحت إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد ، على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. جميع الأموال التي تم جمعها باستخدام هيكل الوكالة ، يُطلق عليهما معًا اسم "تجمع الوكالة" يتم مزجهما مع تجمع أموال البنك الممول بشكل مشترك على أساس ترتيب مضاربة أساسي معادل.

يتم استثمار هذا المجمع المختلط من الأموال في مجموعة مشتركة من الأصول بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون أي قيود فيما يتعلق بأين وكيف ولأي غرض ينبغي استثمار الأموال. بعد اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ في ١ يناير ٢٠٢٠ ، تم تصنيف مجموعة الوكالة الآن كجزء من مجموعة تمويل المضاربة ضمن حقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار ، ويتم الإبلاغ عن الأرباح المدفوعة على هذه العقود كجزء من تحديد العائد على الاستثمار في حقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار.

يُعتبر أصحاب حسابات الإستثمار مصدراً هاماً من مصادر التمويل للبنك حيث تتماشى العوائد التي يعرضها البنك للمستثمرين مع عوائد السوق. إلا أن أي نقص في العوائد من هذه الأموال المُستثمرة يعرض البنك لمخاطر الضغوطات التجارية. يقوم البنك وبصفة منتظمة بمراقبة نسبة العوائد التي يقدمها منافسوه لتقييم توقعات أصحاب حساباته الإستثمارية. تتضمن سياسة البنك أيضاً التنازل الكلي أو الجزئي عن حصته من دخل الإستثمارات كمضارب، وذلك لغرض تقديم عوائد مقبولة إلى مستثمريه. لدى البنك كذلك اليات أخرى لتسوية الأرباح والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الادارة من خلال سياسات البنك مثل إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار.

يقوم البنك بخلط أمواله مع أموال أصحاب حسابات الإستثمار حيث يتم إستثمارها معاً. لدى البنك خليطين محددين من الأصول التي يتم إستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها والتي يتم تخصيص الدخل المتحقق منها لهذه الحسابات. أحد الخليطين قصير الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمارقصيرة الأجل. أما الخليط الآخر فهو طويل الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار طويلة الأجل. يتم إحتساب حصة المستثمرين من إجمالي الدخل بعد خصم حصة البنك كمضارب. يتضمن جدول تخصيص الأرباح الذي يقوم العميل بالتوقيع عليه قبل الإستثمار خطة توزيع حصة المضارب. يتحمل البنك المصروفات الإدارية التي يتم تكبدها لإدارة هذه الحسابات بصورة مباشرة، ولايتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. تظهر حقوق أصحاب حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية.

مراعاةً للأحكام السابقة، فإن الودائع التي يحتفظ بها البنك يتم تغطيتها وحمايتها من خلال برنامج حماية الودائع الذي قام مصرف البحرين المركزي بإنشائه والذي يختص بتأسيس برنامج لحماية الودائع وتعيين مجلس لإدارة هذا البرنامج.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

الجدول التالي يبين تفاصيل توزيع الدخل على أصحاب حسابات الإستثمار للسنوات الخمس الماضية:

	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
دخل مخصص لأصحاب حسابات الإستثمار	٢٩,٨٦٢	٢٥,٩٣٩	٢١,٥٧٤	٢٣,٥٤٤	١٤,٢٢١
أرباح موزعة	١٤,٣٤٥	١١,٩٥٥	١٢,٢٨٥	١٥,٠٨٧	٨,٦٠٢
رسوم المضارب*	١٥,٥١٧	١٣,٩٨٥	٩,٢٨٩	٨,٤٥٧	٥,٦١٩
كما في ٣١ ديسمبر					
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار [١]	٥٦٨,٩٨٦	٤٦٢,٩٩٩	٤٣٥,٨٨٦	٤٦٧,٢٦٨	٣٤٣,٨٤٩
إحتياطي معادلة الأرباح	–	–	–	–	–
إحتياطي مخاطر الإستثمار	–	–	–	–	–
نسبة إحتياطي معادلة الأرباح إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (٪)	–	–	–	–	–
نسبة إحتياطي مخاطر الإستثمار إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (٪)	–	–	–	–	–

[١] تمثل متوسط أرصدة الحسابات.
* تتضمن المساهمة في برنامج حماية الودائع.

نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار على حسب نوع عقود أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

نوع عقد أصحاب حسابات الإستثمار	نسبة التمويل
مضاربة شهرية [١]	٪٥٥.١
مضاربة ٣ شهور	٪٢.٧
مضاربة ٦ شهور	٪٢.٧
مضاربة ١٢ شهر	٪١٢.٠
مضاربة ١٨ شهر	٪٠.١
مضاربة ٢٤ شهر	٪٦.٨
مضاربة ٣٦ شهر	٪٠.٢
مضاربة الشخصيات الهامة	٪٢٠.٤
الإجمالي	**٪١٠٠**

[١] تشتمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

نسبة الأرباح الموزعة على المستثمرين حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (بالفترة الزمنية):

	أرباح موزعة بالدينار البحريني					نسبة الأرباح الموزعة من الإجمالي (٪)				
الفترة الزمنية للمضاربة	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
شهر واحد ا	٥،٢٦٧	٢،٧١٢	٢،١٧٠	١،٦٥٧	١،٠٢٩	٣٦،٧	٢٢،٧	١٧،٧	٨،٩	١١،٧٩
٣ شهور	٥٩٧	٨٥٢	٦٣٣	٧٦٣	٢٩٠	٤،٢	٧،١	٥،١	٤،١	٣،٣٨
٦ شهور	٥٥٠	٦،١	٦٥٦	٦٥٨	٥٣٦	٣،٨	٥،٠	٥،٣	٣،٥	٦،٢٣
١٢ شهراً	٢،٦٥٣	٣،٠٢٤	٣،٧٩٧	٤،٥٩٢	٣،٩٣٦	١٨،٥	٢٥،٣	٣٠،٩	٢٤،٧	٤٥،٧٥
١٨ شهراً	١٣	٦	٩	٦	٦	٠،١	٠،١	٠،١	٠،٠	٠،٠٧
٢٤ شهراً	١،٥٠٨	١،١٣١	١،٣١٢	١،٠٧٨	١٢٢	١٠،٥	٩،٥	١٠،٧	٥،٨	١،٤٢
٣٦ شهراً	٢٢	١٩	١٠٦	٥١٤	٣٦٧	٠،٢	٠،٢	٠،٩	٢،٨	٤،٢٦
مضاربة الشخصيات الهامة	٣،٧٣٥	٣،٦١٠	٣،٥٥٢	٥،٨١٩	٢،٣١٦	٢٦،٠	٣٠،٢	٢٨،٩	٣٠،٧	٢٦،٩٢
وكالة	–	٢،٧١٢	٥٠	٣،٥١٥	–	–	–	٠،٤	٠،٦	–
الإجمالي	**١٤،٣٤٥**	**١١،٩٥٥**	**١٢،٢٨٥**	**١٨،٦٠٢**	**٨،٦٠٢**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

ا تشتمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

توزيع الأرباح حسب نوع منتجات حقوق أصحاب حسابات الإستثمار:

السنة	متوسط العائد المحقق من أصول أصحاب حسابات الإستثمار (كنسبة من الموجودات)	إحتياطي معادلة الأرباح (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	إحتياطي مخاطر الإستثمار (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	حصة المضارب (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	الأرباح الموزعة (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)
٢٠٢٢	٥،٢٥	–	–	٢،٧٣	٢،٥٢
٢٠٢١	٥،٦٠	–	–	٣،٠٢	٢،٥٨
٢٠٢٠	٤،٩٥	–	–	٢،١٣	٢،٨٢
٢٠١٩	٥،٠٤	–	–	١،٨١	٣،٢٣
٢٠١٨	٤،١٤	–	–	١،٦٣	٢،٥٠

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

فيما يلي بيان بمتوسط الأرباح التي أعلنها البنك وقام بتوزيعها على المستثمرين:

	بالنسبة المئوية (٪)				
	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
مضاربة شهرية ا	٪١,٨	٪١,٤٢	٪١,٣٢	٪١,٠٣	٪٠,٨٦
مضاربة ٣ شهور	٪٢,٧٧	٪٢,٨٠	٪٣,٢٨	٪٣,٦٦	٪٢,٥١
مضاربة ٦ شهور	٪٢,٧١	٪٢,٩٣	٪٣,٤٥	٪٣,٦٩	٪٢,٩٦
مضاربة ١٢ شهر	٪٣,٠٢	٪٣,٢٧	٪٣,٧١	٪٣,٨٦	٪٣,٣٧
مضاربة ١٨ شهر	٪٣,٢٣	٪٣,٣٩	٪٣,٧٠	٪٣,٤٤	٪٢,٨١
مضاربة ٢٤ شهر	٪٤,٢٧	٪٣,٩٨	٪٥,٨٨	٪٥,٤٨	٪٣,٢٦
مضاربة ٣٦ شهر	٪٣,٣٨	٪٣,٧٤	٪٢,١٠	٪٥,٢٢	٪٤,٩٣
مضاربة الشخصيات الهامة	٪٣,١٥	٪٣,٤٠	٪٤,١٨	٪٤,٩٤	٪٣,١
وكالة	–	–	٪٠,٩٦	–	–

[1] تشتمل على حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

يقوم البنك بإستخدام العوائد التي توزعها مجموعة من المصارف الإسلامية التجارية التي تأسست في مملكة البحرين كمؤشر لمقارنة العائد الذي يدفعه إلى أصحاب حسابات الإستثمار.

حقوق أصحاب حسابات الإستثمار حسب نوع الموجودات:

يبين الجدول التالي وبإختصار الحركة في أنواع الموجودات التي تم إستثمار وتخصيص أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها حسب نوع هذه الموجودات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

أنواع الموجودات	المخصصات كما في ا يناير ٢٠٢٢	الحركة	المخصصات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	النسبة إلى إجمالي الموجودات (٪)	نسبة التمويل من أصحاب حسابات الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦٥,٨٧٠	٥٥,٠٠٣	١٢٠,٨٧٣	٪١٩,٩٧	٪٨١,٠٧
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٦,٣٩١	٣٦,٢٤٠	٦٢,٦٣١	٪١٠,٣٥	٪١٠٠,٠٠
موجودات التمويلات:	٢٨٠,٩١٧	(١٤٨,٥٨٥)	١٣٢,٣٣٢	٪٢١,٨٧	٪٤١,٢١
– مرابحة	٢٨٠,٩١٧	(١٤٨,٥٨٥)	١٣٢,٣٣٢	٪٢١,٨٧	٪٤١,٢١
– إستصناع	–	–	–	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠
إستثمارات في أوراق مالية – صكوك	١٧٢,٠٢٩	١١٧,٢٨٠	٢٨٩,٣٠٩	٪٤٧,٨١	٪٥٥,٢٨
الإجمالي	**٥٤٥,٢٠٧**	**٥٩,٩٣٨**	**٦٠٥,١٤٥**		

تغيرات نسبة المُضارب في المشاركة في الأرباح المتفق عليها عن النسبة المتعاقد عليها

	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
متوسط حصة المُضارب كنسبة من إجمالي الإيرادات المخصصة لأصحاب حسابات الإستثمار	٪٤٥,٠٦	٪٥٣,٧٣	٪٦٠,٧٢	٪٤٦,٥٦	٪٤١,٨٢
متوسط حصة المُضارب المتعاقد عليها مع أصحاب حسابات الإستثمار	٪٦٨,٥٦	٪٦٣,٧٠	٪٦٣,٨٩	٪٥٩,٣٨	٪٦٢,٢٠
متوسط رسوم المُضارب المتنازل عنها من قبل البنك	٪٢٣,٥٠	٪٩,٩٧	٪٣,١٧	٪١٢,٨٢	٪٢٠,٣٨

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٤ حسابات الإستثمار المقيدة

يقدم البنك حسابات إستثمار مقيدة لكل من المستثمرين الصغار والمستثمرين ذوي الملاءة العالية في دول مجلس التعاون الخليجي. يقوم البنك بهيكلة حسابات الإستثمار المقيدة لكي يتيح لعملائه فرصة الإختيار من بين تشكيلة واسعة من العوائد، وفترات الإستحقاق، والقطاعات، وفئات الأصول، ومستويات المخاطر. لم يتم طرح أو تسويق أي حساب إستثمار مقيد خلال سنة ٢٠٢٢.

تتم صياغة مسودة جميع مستندات منتجات حسابات الإستثمار المقيدة ("مستند المنتج") وإصدارها بعد الحصول على التعليقات من أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشئون القانونية، وإدارة المخاطر لضمان حصول المستثمرين على معلومات كافية لإتخاذ قراراتهم عن إطلاع ودراية بعد أخذ جميع عوامل المخاطر ذات الصلة بعين الإعتبار.

يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً عن تقديم مبادئ توجيهية واضحة حول تطوير، وإدارة، وتقليل مخاطر إستثماراته من حسابات الإستثمار المقيدة وكذلك التأكد من وجود أنظمة إدارية سليمة وأنظمة رقابة داخلية لضمان حماية مصالح أصحاب حسابات الإستثمار في جميع الأوقات. عندما يكون إنشاء شركات ذات أغراض خاصة لإدارة الإستثمارات أمراً ضرورياً، فإن مجلس الإدارة يسعى إلى ضمان إدارة هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة بمهنية وشفافية عن طريق مجلس يتم تعيينه على نحو وافٍ.

يدرك البنك مسئولياته كمؤتمن في إدارة إستثمارات حسابات الإستثمار المقيدة ولديه سياسات واضحة حول القيام بهذه المسئوليات. تشتمل سياسة البنك الخاصة بمسئولياته كمؤتمن تجاه مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ما يلي:

- التأكد من أن هيكل الإستثمار، ومستند المنتج، والإستثمار نفسه كلها متوافقة تماماً مع مبادئ وأحكام الشرعية الإسلامية ومع أنظمة مصرف البحرين المركزي،
- تقديم المشورة المناسبة للمستثمرين، كجزء من مستند المنتج الخاص بحسابات الإستثمار المقيدة، حول جميع عوامل المخاطر ذات الصلة وبيان أن المستثمر يتحمل مخاطر الإستثمار قبل قبول أمواله لإستثمارها،
- إستكمال جميع إجراءات العناية الواجبة من الناحية القانونية والمالية المتعلقة بالإستثمارات التي تتم نيابة عن المستثمرين بنفس الدرجة من الحرص الذي يبذله البنك بالنسبة لإستثماراته الخاصة،
- ضمان إستثمار المبالغ تحديداً حسب النصوص المبينة في مستند المنتج،
- توفير موارد وأنظمة مناسبة لإدارة الإستثمارات ولإدارة شركات ذات أغراض خاصة لها صلة بحسابات الإستثمار المقيدة وكذلك لإدارة جميع المخاطر بصورة إستباقية،
- إعداد ونشر آخر التطورات ذات الصلة بالإستثمارات بصورة دورية على المستثمرين على أساس منتظم طوال مدة الإستثمار،
- توزيع رأس المال والأرباح على المستثمرين بطريقة عادلة ومنصفة بصفته مضارباً، و
- ضمان قيام البنك بالإهتمام، وحسن النية، والإجتهاد في جميع الأمور المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والشركات ذات الأغراض الخاصة المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والإستثمار بنفس الدرجة التي قد يبذلها في إدارة إستثماراته.

يتم القيام بالمسئوليات والمهام السالفة الذكر في البنك، وإدارتها، ومراقبتها من خلال مجلس الإدارة جنبا إلى جنب فريق من الموظفين المؤهلين والمتخصصين في أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشئون القانونية، وإدارة الإستثمار، وإدارة المخاطر.

يقوم البنك بإعداد وتوزيع تقارير حول الإستثمارات بصورة دورية على أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة (بصورة نصف سنوية على الأقل)، ويتم من خلالها بيان أي عقود أو قرارات جوهرية، وبيان أداء الإستثمارات، والتوزيعات (إن وجدت) أو معايير التخارج أو معلومات عنه. قامت المجموعة بالاستعانة بالشركة الأم للإدارة اليومية للأصول تحت الإدارة.

تقوم مجموعة جي إف إتش بتنفيذ برنامج إعادة هيكلة المجموعة ("البرنامج") والذي يتضمن التخلص من بنيتها التحتية وأصولها العقارية من خلال شركة تم إنشاؤها حديثاً "إنفراكورب" ("الشركة") ، والتي ستتم رسملتها بأكثر من مليار دولارفي البنية التحتية والأصول المتطورة. سوف تتخصص إنفراكورب في الاستثمارات التي تركز على تسريع النمو وتطويرأصول وبيئات البنية التحتية المستدامة في منطقة الخليج والأسواق العالمية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٤ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

لمزيد من التفاصيل حول برنامج إعاد هيكلة المجموعة، الرجاء الإطلاع للإيضاح رقم ١٢ في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (٪)				
					٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
سفانا (ريا ١)	هيكل إستثماري تم تصميمه للمشاركة في حصص ملكية في سفانا للإستثمار ذ.م.م. وهي شركة تم تأسيسها لغرض شراء أرض مدفونة لتقسيمها وبيعها، وقد قام البنك بعرض إعادة شراء الحصص التي تقل عن ٢٠ ألف دينار بحريني من أموال المستثمرين في ريا ١ بالقيمة الإسمية. تم صياغة هذا العرض بصفة رسمية في رسالة تم توجيهها إلى المستثمرين في ٢٥ مايو ٢٠١١. من بين ٩٥ مستثمراً، وافق ٧٤ مستثمراً فقط على هذا العرض بتكلفة بلغت ١،٢٢٠ ألف دينار بحريني الأمر الذي أدى إلى تخارج نحو ٣٩ مستمراً تخارجاً كلياً من ريا ١. نتيجة لذلك، إنخفض إجمالي أموال المستثمرين إلى ٨،٣٤ مليون دينار بحريني. قام البنك و NSI٢ (شركةذات أغراض خاص أسسها البنك نيابة عن المستثمرين بغرض أساسي هو الاحتفاظ بقطع أراضي في مشروع نورانا) مؤخراً بتعيين شركة كي بوينت للعمل على برنامج تخارج عيني لحسابات الاستثمار المقيدة عن طريق عرض ١٩ قطعة أرض. تم استلام مستندات البرنامج من كي بوينت والموافقة عليها من قبل البنك وإدارة NSI٢ ليتم توزيعها على المستثمرين. تم توزيع مستندات برنامج التخارج المُوافق عليها عن طريق كي بوينت لكل المستثمرين وعُقدت ورشة عمل فيما بعد في مكاتب البنك بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٦، لشرح والإجابة على أية استفسارات أو معلومات ضرورية لعمل استمارات طلب قطع الأراضي. كان تاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦ آخر يوم لإسترداد استمارات الطلب، بالتزامن مع يوم الإفتتاح الذي تم عقده في الطابق ٢٤ من مكاتب البنك وتم إدارته والإشراف عليه بواسطة كي بوينت وشهد عليه موظفو البنك، مما نتج عنه تخصيص ٦ قطع أراضي من أصل ١٩ قطعة. اكتمل برنامج التخارج العيني وتم عقد مزاد علني بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦ لإتاحة أفضل فرصة ممكنة للمستثمرين من أجل إعادة المشاركة مرة أخرى في قطع الأراضي المتبقية. تم تعيين شركة كي بي إم جي لتدقيق كل إجراءات التخارج العيني. بعد عقد ثلاثة دورات التخصيص، ٦ قطع أراضي تم تخصيصها. بلغ إجمالي الأموال بعد المراجعة ٥،١٧٦،٢٤٦ دينار بحريني والتي شملت حصةالبنك وإجمالي المبلغ المتبقي ل NSI٢ البالغ ٦،٩٧٩،٦٦٥ دينار بحريني .	٢٠٠٧	٦١.٧٨٪ على المدة الزمنية للمنتج	دفعة واحدة عند إستحقاقه	–	–	–	–	–

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٨-٤ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (٪)				
					٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وافق مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري في اجتماعه بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢١ على توحيد وتجميع تعرضاته للعقارات والبنية التحتية من خلال تقديم مخرج منظم لمستثمري إدارته من خلال مزيج من النقد والاعتبارات العينية. اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، استحوذت المجموعة على أسهم في و موجودات محتفظ بها من قبل العديد من الشركات العقارية الخاضعة للإدارة بقيمة ٢٢،٢٢ مليون دينار بحريني والتي ستكون جزءًا من الأصول التي سيتم تحويلها إلى إنفراكورب.								
البوابة الشمالية (ريا ٥)	حساب إستثمار مقيد يمتلك نسبة ٦،٠٠٪ من شركة شادن العقارية الاستثمارية ذ.م.م. والتي ستقوم بدورها (من خلال شركاتها التابعة) بإمتلاك قطعة أرض مدفونة تبلغ مساحتها تقريباً ٣،٨٧٥ مليون متر مربع (في منطقة الحد، بالمحرق). سوف يتم بيع هذه القطعة ذات الإستخدامات المتنوعة للمستفيدين النهائيين بعد إستكمال أعمال البنية الأساسية. خلال الربع الأول من سنة ٢٠١٥، قام البنك بتفعيل خيار الشراء الإسترداد لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة التي تبلغ ٣٠،٠٠٠ دينار بحريني بالإضافة إلى ٥٪ علاوة لكل المستثمرين. أما بالنسبة لمستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ذوي الإستثمارات البالغة قيمتها ٣٠،٠٠٠ أو أقل فإنه تم التخارج منها بالكامل. تم إرسال رسالة مفصّلة لكل مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة بخصوص هذا الشأن. كان هذا العرض قائماً حتى ١٥ يونيو ٢٠١٥ وقام البنك خلال الربع الثالث من سنة ٢٠١٥ بدفع ٥،٦٢٪ كتسوية جزئية لباقي المستثمرين. خلال ديسمبر ٢٠١٨ تم الأعلان عن أرباح بلغت ٢٥٩،٥٠٠ دينار بحريني لكل المستثمرين في حسابات الاستثمار المقيدة وتم دفعها في الربع التالي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وافق مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري في اجتماعه بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢١ على توحيد وتجميع تعرضاته للعقارات والبنية التحتية من خلال تقديم مخرج منظم لمستثمري إدارته من خلال مزيج من النقد والاعتبارات العينية. اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، استحوذت المجموعة على أسهم في و موجودات محتفظ بها من قبل العديد من الشركات العقارية الخاضعة للإدارة بقيمة ٢،٩٣٨ مليون دينار بحريني والتي ستكون جزءًا من الأصول التي سيتم تحويلها إلى إنفراكورب.	٢٠٠٨	٩٠،٦٦٪ على المدة الزمنية للمنتج	دفعة واحدة عند إستحقاقه	–	–	–	–	–

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى

٩-١ هيكل نظام الحوكمة

يخضع المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب. ("المصرف أو البنك") لقانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته ("قانون الشركات")، والمجلدان الثاني والسادس من كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC Module)، وقانون سوق البحرين للأوراق المالية لسنة ١٩٨٧ (بشكل جماعي، "الأنظمة").

كما يعترف المصرف بمسئوليته تجاه مساهميه وإلتزامه بتبني أفضل المعايير المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يؤمن المصرف بأن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يعزز قيمة المصرف. كما يوفر مبادئ توجيهيه مناسبة لكل من مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة المصرف ومساهميه. لذلك يسعى المصرف وبشكل مستمر لتحقيق أعلى مستويات الشفافية، والمساءلة والإدارة الجيدة وذلك من خلال تبني أفضل معايير حوكمة الشركات ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات، والأهداف والسياسات الرامية إلى الإلتزام بمسئولياته التنظيمية والأخلاقية.

٩-٢ ميثاق قواعد السلوك

إعتمد مجلس الإدارة ميثاقاً لقواعد السلوك لجميع موظفي المصرف وأعضاء مجلس الإدارة. ينضم الميثاق كيفية التعامل مع حالات تعارض المصالح. كما يلزم هذا الميثاق جميع أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكذلك الموظفين بإتباع أقصى معايير المهنية والعناية أثناء تأدية واجباتهم. حيث أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين في المصرف بإلتزامهم بميثاق قواعد السلوك. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة قبل كل إجتماع للمجلس ببيان تأكيد كشفهم لجميع تعييناتهم الخارجية وإخطار رئيس مجلس الإدارة بأي تغيير في هذه التعيينات من تاريخ آخر إجتماع لمجلس الإدارة. وإجتناباً لتعارض المصالح يتم إستثناء أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تعيينهم في مؤسسات خارجية من المداولات والقرارات التي تتعلق بالتعاملات التي تتم مع هذه المؤسسات.

٩-٣ الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية

يحرص المصرف كونه مصرفاً إسلامياً وفي جميع الأوقات على ضمان الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية. وفي هذا الصدد يقوم المصرف بالإفصاح عن أي حالات عدم إلتزام بالأنظمة متى تم حدوث ذلك. إن حرص المصرف على الإلتزام بالأنظمة قد تم التأكيد عليه من خلال تطوير إطار حوكمة الشركات الحالي وتبني كتيب جديد وشامل لحوكمة الشركات وفقاً لأنظمة حوكمة الشركات وقوانين مصرف البحرين المركزي. حيث تم إعداد كتيب حوكمة الشركات ليتضمن ميثاق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ولجان الإدارة التنفيذية، وميثاق قواعد سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وسياسة تضارب المصالح، وسياسة التبليغ عن المخالفات، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، والمسئولية الإجتماعية، وإتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، ونظام تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، وسياسة تداول الأفراد المطلعين.

كما يلتزم المصرف بالإستمرار في مراجعة وتطوير سياسات حوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالمتطلبات المتغيرة للمؤسسات الرقابية ولضمان الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات. حيث يتطلع المصرف، من خلال مجلس الإدارة ولجانه التابعة، إلى الوصول لأعلى معايير الحوكمة التي تحقق مصلحة مساهميه.

٩-٤ مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي للمصرف عدد أعضاء مجلس إدارة المصرف. حيث يتكون مجلس الإدارة الحالي من تسعة أعضاء(أربعة تم تعينهم ممثلين لمساهمين رئيسيين في المصرف، وخمسة آخرين تم انتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد)، ولا تشمل التشكيلة الحالية أي تمثيل نسائي. حيث يتوافق التشكيل الحالي للمجلس مع متطلبات الأنظمة، بإستثناء ما ورد في البند ١٦ أدناه.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس لأي مرشح جديد. ويقوم المساهمون بإنتخاب المرشح الجديد بعد حصوله على غالبية الأصوات خلال عملية الإقتراع. يتم توزيع المناصب في مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي للبنك ووفق الأنظمة. كما يتم إلغاء العضوية من مجلس الإدارة في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات والنظام الأساسي للمصرف.

يعتبر رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن الإشراف على سير عمل الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها بصورة منتظمة إضافة إلى مسئوليته عن قيادة المجلس، والتأكد من فعاليته، ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي والتواصل مع مساهمي المصرف. حيث قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان معينة وبصلاحيات محددة لغرض توجيه الإدارة والإشراف على سير العمليات وإتخاذ القرارات بالمصرف. يقوم مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو عن طريق لجانه المختلفة، بالإشراف على إدارة المصرف.
قام مجلس الإدارة بتحديد وفصل المسئوليات بين المجلس وبين الإدارة التنفيذية. حيث يقوم المجلس بالإشراف على كافة أعمال المصرف وذلك بالتشاور مع الإدارة التنفيذية. كما يناقش المجلس الإستراتيجية الشاملة لأعمال المصرف ويوافق عليها وهو مسئول عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر، وإعداد البيانات المالية، وحوكمة الشركات. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فتتضمن، من بين الأمور الأخرى، إعتماد البيانات المالية، وعمليات الإستحواذ والتخارج من الشركات. كما يحرص المجلس على التمسك بالقيم الأساسية للبنك، والمنصوص عليها في سياسات المصرف الداخلية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإضافة لمهام الرقابة، بمراجعة وتحديث جميع سياسات المصرف بصورة سنوية. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر وبالتنسيق مع وحدات التدقيق والرقابة الداخلية بالمصرف بالعمل على ضمان تحديث وتطبيق السياسات والإجراءات وذلك تحت إشراف لجان الإدارة التنفيذية المعنية. إن مجلس الإدارة مسئول أيضاً عن الموافقة على أي عمليات تتم مع أطراف ذات علاقة وذلك حسب جدول الصلاحيات بالمصرف. إضافة لذلك، فإن أي عملية جوهرية يحددها المصرف تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك. وقد تم بيان تفاصيل واجبات، ومهام، ومسئوليات مجلس الإدارة ضمن إطار حوكمة الشركات الخاص بالمصرف. هذا ويلتزم المصرف بمتطلبات مصرف البحرين المركزي، التي لا تجيز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي، بحيث لا يوجد تداخل في مسؤليات كلا الوظيفتين.

بإمكان أعضاء مجلس الإدارة التواصل مع الإدارة التنفيذية للمصرف في جميع الأوقات. يقوم الرئيس التنفيذي بالتعاون مع الإدارة العليا بمراقبة أداء المصرف تجاه أهدافه المحددة كما يقوم بإدارة الشئون اليومية بناءاً على سياسات، وأهداف، وإستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية التي تبناها ووافق عليها مجلس الإدارة من فترة لأخرى.

يتكون مجلس إدارة المصرف من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين. ويضم المجلس الحالي خمسة أعضاء مستقلين من أصل تسعة أعضاء. عند بداية التعيين، يتم تقديم عرض تعريفي شامل، ورسمي، ومصمم لكل عضو جديد حيث يشتمل هذا العرض التعريفي، من بين الأمور الأخرى، على دور ومهام مجلس الإدارة بشكل عام ودور ومهام هذا العضو على وجه الخصوص، كما يتم الإجتماع بالإدارة التنفيذية للبنك، وزيارة فروع المصرف ومواقعه الأخرى إذا تطلب الأمر، وعرض وشرح خطة المصرف الإستراتيجية وبيان الأمور المالية، والمحاسبية، والمخاطر، والشؤون القانونية وخطط الإلتزام، وكذلك يتم الإجتماع بالمدقق الداخلي للبنك والمدقق الخارجي والمستشار القانوني. يتم تحليل وتقييم فعالية أداء مجلس الإدارة ولجانه التابعة بصورة فردية. وفقاً لنص المادة ١-٩-١ من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي قام مجلس الإدارة خلال سنة ٢٠٢٢ بتقييم أدائه وأداء لجانه التابعة وكذلك أداء جميع أعضائه.

لدى رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، واللجان التابعة للمجلس إتصال مباشر مع سكرتير مجلس الإدارة، ورؤساء إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، وإدارة الإلتزام، التدقيق الشرعي الداخلي والإلتزام الشرعي. وفي هذا الصدد يتسلّم مجلس الإدارة واللجان التابعة له من الإدارة التنفيذية وكل من إدارة التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، والإلتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي، تقارير دورية حول مختلف جوانب أعمال المصرف.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقليين بخبرات مهنية عالية في مجالات عملهم ويمتلكون خبرة في المجال المالي والمصرفي.

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ومسمياتهم الوظيفية ومراكزهم الأخرى:

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ومسمياتهم الوظيفية ومراكزهم الأخرى:

هشام أحمد الريس
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢ (غير مستقل وتنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٥ سنة في القطاع المالي والمصرفي.
- الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لمجموعة جي اف اتش المالية – مملكة البحرين.
- رئيس مجلس إدارة المصرف العالمي– مملكة البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية– مملكة البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة جي أف أتش كابيتال المحدودة – دولة الإمارات العربية المتحدة .
- عضو مجلس إدارة شركة جي أف أتش كابيتال السعودية.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول – الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريس في الهندسة الإلكترونية من جامعة البحرين – مملكة البحرين.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١٧ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٣ سنة في القطاع الحكومي ومجالات إدارة المعلومات والمشاريع.
- يشغل حاليًا منصب وكيل الوزارة لشئون الموانئ والملاحة البحرية، وزارة المواصلات والإتصالات – مملكة البحرين.

المؤهلات:
- حاصل على ماجستير إدارة المشاريع من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على بكالوريوس علوم الحاسوب من جامعة سانت إدوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

حسين سيد علي الحسيني
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ ديسمبر ٢٠٢٠ (مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من ٣٧ عامًا من الخبرة في القطاع المالي والمصرفي.
- شغل في السابق مناصب عديدة كرئيس ونائب رئيس وعضو مجالس إدارة ولجان مختلفة لشركات ومؤسسات مالية وإستثمارية.

المؤهلات:
- ماجستير في التسويق والإدارة من جامعة ديبول – الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كونكورديا – كندا.
- شهادة برنامج التطوير الإداري من كلية هارفارد للأعمال – الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد رياض عيد اليعقوب
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ أكتوبر ٢٠١٨ (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٤ سنة في القطاع الحكومي في مجالات القيادة والإدارة والإشراف على المشاريع.

المؤهلات:
- حاصل على ماجستير في إدارة الأنظمة من الكلية للدراسات العليا البحرية، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الدبلوم الوطني في دراسات الفضاء الجوي من كلية برونيل التقنية، المملكة المتحدة.
- شهادة في بحوث العمليات من الكلية العسكرية الملكية للعلوم بالمملكة المتحدة.

صلاح عبدالله شريف
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ نوفمبر ٢٠٢٠ (غير مستقل وتنفيذي).
- أكثر من ٣٢ عامًا من الخبرة في مجالات عديدة بقطاع الصيرفة.
- رئيس الشؤون الإدارية لمجموعة جي إف إتش المالية – البحرين.
- رئيس مجلس إدارة روبوك لإدارة الأصول – المملكة المتحدة.
- رئيس مجلس إدارة ستودنت كوارترز لإدارة الأصول – الولايات المتحدة الأمريكية.
- رئيس مجلس إدارة بيج سكاي لإدارة الأصول – الولايات المتحدة الأمريكية.
- عضو مجلس إدارة في العديد من المشاريع والشركات التابعة لمجموعة جي إف إتش المالية.

المؤهلات:
- ماجستير إدارة الأعمال بإمتياز من جامعة غلامورغون – ويلز.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

عيسى عبد اللّه زينل
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠٢٠ (مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من ٣٨ سنة خبرة في مجال الاستشارات التجارية والاستثمارات المصرفية الإسلامية.
- رئيس مجلس إدارة هلث ٣٦٠ للخدمات المساندة ذ.م.م – البحرين.
- رئيس مجلس إدارة شركة بحرين بي يوتيليتيز ش.م.ب – البحرين.
- نائب رئيس مجلس إدارة المصرف العالمي ش.م.ب– البحرين.
- عضو مجلس إدارة بنك البركة – الجزائر.
- عضو مجلس إدارة شركة نيويو للرشاقة (شركة للياقة النسائيّة) – المملكة العربيّة السعوديّة.
- عضو مجلس إدارة شركة إيزي للخدمات الماليّة ش.م.ب – البحرين.

المؤهلات:
- بكالوريوس محاسبة مع مرتبة الشرف من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة محاسب عام مُعتمد من ولاية جورجيا – الولايات المتحدة الأمريكية.

مازن إبراهيم عبدالكريم
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠٢٠ (مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من ٢٨ سنة خبرة في مجال الأعمال المصرفيّة والاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب – مملكة البحرين.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار، ش.م.خ – دولة الكويت.
- عضو مجلس إدارة شركة سايا كورب عقار ذ.م.م – مملكة البحرين.

المؤهلات:
- بكالوريوس في التمويل مع مرتبة الشرف من جامعة بنتلي – الولايات المتحدة الأمريكية.

مُصبح سيف المطيري
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ سبتمبر ٢٠٢٠ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- أكثر من ٢٧ سنة خبرة في مجالات الإدارة، المحاسبة والاستثمارات الماليّة.
- عضو مجلس إدارة صندوق تقاعد الحرس السلطاني العماني.
- عضو مجلس إدارة شركة إدارة الفنادق (شيدي).
- عضو مجلس إدارة الشركة العمانيّة لتنمية الاستثمارات الوطنيّة –تنميه.
- عضو مجلس إدارة شركة تكافل عمان للتأمين – سلطنة عمان.
- عضو مجلس إدارة بنك نزوى – سلطنة عمان.

المؤهلات:
- ماجستير في التمويل من جامعة لينكولنشاير وهامبرسايد – المملكة المتحدة.
- دراسات عليا في المحاسبة من جامعة لندن ساوث بانك – المملكة المتحدة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٤ مجلس الإدارة (يتبع)

علي مراد علي مراد
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:
- عضو مجلس إدارة منذ أبرريل ٢٠٢٢ (غير مستقل وغير تنفيذي)
- تمتد خبرته لأكثر من ٢١ سنة في القطاع المصرفي والخاص، ومجالات تحليل الائتمان، والخزينة، والصيرفة الخاصة، والاستثمار
- مدير عام ومؤسس مشارك لشركة بينكل – مملكة البحرين
- عضو مجلس إدارة لمجموعة جي اف اتش المالية
- عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات كشركة جي أف أتش كابيتال السعودية، وشركة جي أف أتش كابيتال دبي، وشركة العرين القابضة، وتطبيق "EAT" للهاتف النقال

المؤهلات:
- حاصل على شهادة البكالوريوس العلوم وإدارة الأعمال في التسويق من جامعة سوفولك ، بوسطن، ماساتشوستس – الولايات المتحدة الأمريكية

* تم إعتماد المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات والصادر عن مصرف البحرين المركزي لتصنيف الأعضاء كمستقلين.

٩-٥ النصاب القانوني اللازم لاعتماد قرارات مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي للمصرف النصاب القانوني المطلوب لصحة إجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة، ونصاب صحة القرارات،كما يجوز لمجلس الإدارة إتخاذ قرارات عن طريق البريد أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو المكالمات الجماعية أو مكالمات الفيديو أو أي وسيلة أخرى للاتصال الصوتي أو المرئي عملاً بأحكام المادة ٣٤- (٢) من النظام الأساسي للمصرف.

٩-٦ حصة أعضاء مجلس الإدارة من أسهم المصرف

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لا يمتلك أي من أعضاء مجلس الإدارة بصفة شخصية أسهماً في المصرف.

إسم العضو	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	الحركة خلال السنة	النسبة من إجمالي عدد الأسهم
هشام أحمد الريس	–	–	–	–
الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	–	–	–	–
حسين سيد علي الحسيني	–	–	–	–
رياض عيد اليعقوب	–	–	–	–
صلاح عبدالله شريف	–	–	–	–
عيسى عبدالله زينل	–	–	–	–
مازن إبراهيم عبدالكريم	–	–	–	–
مصبح سيف المطيري	–	–	–	–
علي مراد علي مراد	–	–	–	–
الإجمالي	**-**	**-**	**-**	**-**

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٧ لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاثة لجان وبمهام وصلاحيات محددة.

اللجنة	الأعضاء	المسئوليات الرئيسية
لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	• رياض عيد اليعقوب(مستقل وغير تنفيذي) • مازن إبراهيم عبدالكريم (مستقل وغير تنفيذي) • مصبح سيف المطيري (غير مستقل وغير تنفيذي) • الشيخ الدكتور/فريد يعقوب المفتاح (رئيس الهيئة الشرعية)	• الموارد البشرية. • التعويضات والحوافز. • الشئون الإدارية. • الإشراف على تطبيق مبادئ وسياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	• الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة (مستقل وغير تنفيذي) • عيسى عبدالله زينل (مستقل وغير تنفيذي) • مازن إبراهيم عبدالكريم (مستقل وغير تنفيذي)	• الرقابة الداخلية. • الرقابة الخارجية. • رقابة الإلتزام. • مكافحة غسيل الأموال • إدارة المخاطر. • وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
لجنة الإستثمار والإئتمان	• حسين سيد علي الحسيني (مستقل وغير تنفيذي) • علي مراد علي مراد (غير مستقل وغير تنفيذي) • صلاح عبداله شريف (غير مستقل وتنفيذي) • سطام سليمان القصيبي (عضو لا يحق له التصويت)	• الموافقة على معاملات الإستثمار والإئتمان. • وضع الحدود. • وضع سياسات الإستثمار. • إدارة الموجودات والمطلوبات. • العلاقات البنكية. • الإشراف على الأدوات غير المُضَمّنة فيالميزانية العمومية.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له مرة واحد على الأقل كل ربع سنة، ومتى دعت الحاجة لذلك. وخلال العام إجتمع مجلس الإدارة خمسة مرات. وإضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة قد تم إتخاذها خلال العام عن طريق التمرير عن طريق البريد الإلكتروني. كما تم عقد إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للبنك في ٢٤ مارس ٢٠٢٢. إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر ستة مرات (على الأقل أربع مرات في السنة)، كما إجتمعت لجنة الإستثمار والإئتمان تسعة مرات (على الأقل أربع مرات في السنة)، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة ستة مرات (على الأقل مرتين في السنة).

٩-٨ نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس الإدارة والأحكام المتعلقة بإنتهاء العضوية

تحكم قواعد وأحكام قانون الشركات والمواد ٢٤ – ٢٩ من النظام الأساسي للمصرف نظام التعيين والإنتخاب لعضوية مجلس إدارة المصرف والأحكام المتعلقة بإنتهاء العضوية وعزل أعضاء مجلس الإدارة. هذا كما تنظم المادة ٣٠ من النظام الأساسي، آلية ملء الشواغر في مجلس الإدارة في حالة خلو منصب عضو أو أكثر، حيث تطبق عنها أحكام المادة ١٧٩ من قانون الشركات.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٩ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له

- **إجتماعات مجلس الإدارة:**

إسم العضو	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢٢						نسبة حضور في الإجتماعات
	٧ فبراير	١٠ مايو	٢٢ سبتمبر	٣ نوفمبر	٣٠ نوفمبر		
السيد/هشام أحمد الريس	✓	✓	✓	✓	✓		٪١٠٠
الشيخ/أحمد بن عيسى آل خليفة	✓	✓	✓	✓	✓		٪١٠٠
السيد/حسين سيد علي الحسيني	✓	✓	✓	✓	✓		٪١٠٠
السيد/رياض عيد اليعقوب	✓	✓	✓	✓	✓		٪١٠٠
السيد/صلاح عبدالله شريف	✓	✓	✓	✓	✓		٪١٠٠
السيد/عيسى عبدالله زينل	✓	✓	✓	✓	✓		٪١٠٠
السيد/مازن إبراهيم عبدالكريم	✓	✓	✓	✓	✓		٪١٠٠
السيد/مصبح سيف المطيري	✓	✓	✓	✓	✓		٪١٠٠
السيد/علي مراد علي مراد *	–	✓	–	✓	✓		٪٧٥
السيد/جاسم محمد الصديقي **	–	–	–	–	–		٪٠

* أنضم لعضوية المجلس في ١٤ أبريل ٢٠٢٢
** إستقال من عضوية المجلس في ٤ أبريل ٢٠٢٢

- **إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة:**

إسم العضو	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢٢					
	٦ فبراير	١٧ فبراير	١٠ مارس	٩ مايو	٢١ سبتمبر	٢ نوفمبر
السيد/رياض عيد اليعقوب	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/مازن إبراهيم عبدالكريم	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/مصبح سيف المطيري	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الشيخ الدكتور/فريد يعقوب المفتاح	✓	✓	✓	✓	✓	✓

- **إجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر:**

إسم العضو	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢٢					
	٣٠ يناير	٦ فبراير	٩ مايو	١٤ سبتمبر	٢١ سبتمبر	٢ نوفمبر
الشيخ/أحمد بن عيسى آل خليفة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/مازن إبراهيم عبدالكريم	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/عيسى عبدالله زينل	✓	✓	✓	✓	✓	✓

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٩ تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له (يتبع)

- **إجتماعات لجنة الإستثمار والإئتمان:**

إسم العضو	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢٢								
	٧ فبراير	١٠ مايو	١٣ يونيو	٤ يوليو	١٥ أغسطس	٤ سبتمبر	٢٢ سبتمبر	٢٤ أكتوبر	٢٩ نوفمبر
هشام أحمد الريس *	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
حسين الحسيني	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
صلاح عبدالله شريف	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
علي مراد علي مراد **	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سطام سليمان القصيبي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

* ترك عضوية اللجنة في مايو ٢٠٢٢
** إنضم لعضوية اللجنة في مايو ٢٠٢٢

١٠-٩ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة إلتزام المصرف بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية العامة، وكذلك الفتاوى والقرارات والمبادئ التوجيهية الصادرة. وتشمل مراجعات الهيئة على فحص ومراجعة الأدلة المتعلقة بالمستندات والإجراءات التي يتبعها المصرف لضمان إلتزام أنشاطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:
- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مملكة البحرين.
- وكيل محكمة التمييز – مملكة البحرين.
- عضو مجمع الفقه الإسلامية الدولي.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة البكالوريس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبرج – المملكة المتحدة.

فضيلة الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي
عضو الهيئة الشرعية

الخبرة:
- عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عضو الهيئة الشرعية المركزية – مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة البكالوريس من جامعة مك غيل– مونتريال، كندا.
- حاصل على شهادة الدكتوراة في الدراسات الإسلامية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٠ هيئة الرقابة الشرعية (يتبع)

فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي
نائب رئيس الهيئة والعضو التنفيذي

الخبرة:
- أستاذ الإقتصاد الإسلامي بكلية إدارة الأعمال قسم الصيرفة الإسلامية – جامعة البحرين.
- مؤسس برنامج البكالوريس والماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي – جامعة البحرين.
- عضومجلس أمناء صندوق الوقف – مصرف البحرين المركزي.
- رئيس وعضو في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

المؤهلات:
- حاصل على شهادة البكالوريس والماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبره – المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة الملك محمد الخامس – المملكة المغربية.

٩-١١ لجان الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض سُلُطات ومهام الإدارة اليومية للأعمال إلى الرئيس التنفيذي للبنك حيث أنه مسئول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك. يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف من خلال اللجان الإدارية التالية:

اللجنة	المسئوليات الرئيسية
لجنة الإدارة التنفيذية	إستراتيجية المصرف، مراجعة الأداء، ميزانية المصرف، الشئون الإدارية.
لجنة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات المصرفية.
اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار	مراجعة طلبات الإئتمان، مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات، إقرار سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، الإنخفاض القيمة والمخصصات.
اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر	سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، والإلتزام.
لجنة الموارد البشرية	إقرار سياسات وإستراتيجية الموارد البشرية

٩-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

كان من أهم التغييرات التي طرأت على الإدارة التنفيذية خلال سنة ٢٠٢٢م، إستقالة السيد عبدالناصر الريس ، مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد. وتعيين السيدة أميرة العباسي مديراً لإدارة الخدمات المصرفية للأفراد. فيما يلي بيان بأسماء والمسميات الوظيفية لأعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك:

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٤ سنة في مجال الصيرفة الاسلامية.
- إنضم إلى المصرف في سنة ٢٠١٨.

المؤهلات:
- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دي بول – الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن – المملكة العربية السعودية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

حسام غانم سيف
مساعد المدير العام - الخزينة و الإستثمار

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٣ سنة في الخزينة والقطاع المصرفي.
- إنضم إلى المصرف في فبراير ٢٠٠٧.

المؤهلات:
- بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ويسترن الدولية. لندن – المملكة المتحدة.

محمد عبدالله صالح
مساعد المدير العام - الشؤون القانونية والإلتزام

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٠ سنة في مجال القانون والإدارة، والصيرفة الإسلامية، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال، وإدارة الموارد البشرية.
- إنضم إلى المصرف في سنة ٢٠٠٩.

المؤهلات:
- ماجستير في قانون تقنية المعلومات ووسائل الإعلام والتجارة الإلكترونية من جامعة إسكس – المملكة المتحدة.
- بكالوريس في القانون من أكاديمية شرطة دبي – الإمارات العربية المتحدة.
- دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- دبلوم في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- دبلوم في العلوم الشرطية من أكاديمية شرطة دبي – الإمارات العربية المتحدة.
- دبلوم دولي في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.
- شارك في برنامج إعداد قادة المستقبل الذي تنظمه كلية "Ivey" لإدارة الأعمال في كل من هونغ كونغ وكندا، برعاية صندوق الوقف.
- سكرتير مجلس إدارة معتمد.

عبدالناصر عمر المحمود
مدير إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٣٢ سنة في الرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٨.

المؤهلات:
- ماجستير في إدارة الأعمال وكان بحثه حول الرقابة والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية من جامعة الخليج.
- بكالوريس في الدراسات الشرعية والإسلامية من جامعة قطر.
- دبلوم مشارك في الرقابة الشرعية ن جامعة كامبريدج للتدريب – المملكة المتحدة.
- دبلوم متقدم في فقه المعاملات المالية "ADICJ" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٩ **نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى** (يتبع)

٩-١٢ **الإدارة التنفيذية والإدارة العليا** (يتبع)

أسامة علي حسن
رئيس تقنية المعلومات

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٤ سنة في تقنية المعلومات والخدمات المصرفية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠٢١.

المؤهلات:
- ماجستير في إدارة نظم المعلومات من جامعة ليفربول – المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة الإسراء – المملكة الأردنية الهاشمية.

منى غلوم البستكي
مدير إدارة الائتمان

الخبرة:
- تمتد خبرتها لأكثر من ٢٦ سنة في الائتمان والمخاطر بالقطاع المصرفي.
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٥.

المؤهلات:
- دبلوم وطني في دراسات الحاسوب من معهد البحرين للتدريب.
- دبلوم متقدم في الدراسات المصرفية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".
- شهادة مدير المخاطر المهنية من الرابطة الدولية لمدراء المخاطر المهنية"PRMIA".
- برنامج الإئتمان المهني من معهد لندن للدراسات المصرفية والمالية.

محمد إبراهيم الهاشمي
مدير إدارة العمليات

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٠ سنة في العمليات المصرفية الإسلامية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٦.

المؤهلات:
- بكالوريوس في نظم المعلومات التجارية من جامعة البحرين.
- شهادة برنامج المحاسب الإسلامي المعتمد "CIPA".
- حضر برنامج تطوير القيادة التنفيذية في كلية داردن للأعمال بجامعة فيرجينيا – الولايات المتحدة الأمريكية.

فاطمة أحمد آل بن علي
مدير إدارة الموارد البشرية

الخبرة:
- تمتد خبرتها لأكثر من ٢٢ سنة في إدارة الموارد البشرية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٨.

المؤهلات:
- ماجستير في إدارة الأعمال المتخصصة من جامعة "AMA" الدولية – مملكة البحرين.
- بكالوريوس في إدارة المكاتب من جامعة البحرين
- عضو معتمد في المعهد المعتمد للموارد البشرية والتطوير "CIPD".
- دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي "ADIF" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

عبدالكريم محمد الزكري
رئيس المخاطر

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٥ سنة في إدارة المخاطر والتحليل الكمي والائتمان في الصيرفة الإسلامية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠٢٠.

المؤهلات:
- بكالوريس في إدارة المخاطر المالية والاستثمارية من جامعة سيتي، كلية كاس للأعمال – المملكة المتحدة.
- شهادة المحلل المالي المعتمد "CFA" من قبل معهد المحللين الماليين – الولايات المتحدة الأمريكية.
- شهادة في التمويل الكمي "CQF" من معهد التمويل الكمي – المملكة المتحدة.
- شهادة في إدارة المخاطر المهنية "PRM" من المعهد الدولي لمدراء المخاطر المهنية – الولايات المتحدة الأمريكية.
- حضر برنامج عن القيادة التحويلية في كلية هارفارد للأعمال – الولايات المتحدة الأمريكية.
- حضر برنامج تنفيذي في جامعة "INSEAD" – الجمهورية الفرنسية.

أميرة أحمد العباسي
مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة:
- تمتد خبرتها لأكثر من ١٨ سنة في في مجال الخدمات المصرفية للشركات.
- التحقت بالمصرف عام ٢٠٠٨.

المؤهلات:
- بكالوريوس في التسويق من جامعة البحرين
- شهادة مدير المخاطر المهنية من الرابطة الدولية لمدراء المخاطر المهنية"PRMIA".
- حضرت في برنامج تطوير إدارة التمويل الإسلامي في بجامعة كوفنتري – المملكة المتحدة.

محمد حمد فخري
مدير إدارة التدقيق الداخلي

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٦ سنة في التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والحوكمة ورقابة الالتزام في الصيرفة الإسلامية للأفراد والاستثمار.
- التحق بالمصرف عام ٢٠١٢.

المؤهلات:
- بكالوريس في المحاسبة من جامعة البحرين.
- شهادة المحلل المالي المعتمد من قبل معهد المحللين الماليين – الولايات المتحدة الأمريكية.
- المدقق الداخلي المعتمد من قبل معهد المدققين الداخليين المعتمدين – الولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة و الإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٢ الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

أمان الله خان
مدير إدارة الشئون المالية والإدارية

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٧ سنة في التدقيق والاستشارة في الصيرفة الإسلامية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠١٨.

المؤهلات:
- بكالوريس في التجارة من جامعة كراتشي – جمهورية باكستان.
- محلل مالي معتمد من معهد المحللين الماليين "CFA" – الولايات المتحدة الأمريكية.
- عضو زميل بجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين "ACCA" – المملكة المتحدة.
- عضو مشارك بمعهد المحاسبين القانونيين المعتمدين "ICAP" – جمهورية باكستان.
- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي "CIPA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".

نواف عبدالسلام الحوسني
مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وأمين هيئة الرقابة الشرعية

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٤ سنة في التدقيق الشرعي ورقابة الالتزام وحوكمة المصارف الإسلامية وهياكل الاستثمار.
- التحق بالمصرف عام ٢٠٠٨.

المؤهلات:
- ماجستير في إدارة الأعمال والإقتصاد الإسلامي من كلية البحرين الجامعية.
- بكالوريس في الدراسات الإسلامية "فرع الشريعة" من جامعة البحرين.
- شهادة المراقب والمدقق الشرعي "CSAA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".
- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي "CIPA" الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI".
- دبلوم متقدم في فقه المعاملات المالية "ADICJ" من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF".

صباح عبدالرحمن الزياني
مدير إدارة التسويق و الاتصالات المؤسسية

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٨ سنة في الإعلام والعلاقات العامة والاتصالات المؤسسية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠١٦.

المؤهلات:
- ماجستير مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال من الجامعة الأهلية – مملكة البحرين.
- بكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية من جامعة البحرين.

أحمد محمد بوراشد
مدير إدارة الخدمات المصرفية للشركات وأسواق رأس المال المدين

الخبرة:
- تمتد خبرته لأكثر من ١٦ سنة في في مجال الخدمات المصرفية للشركات، والخزينة، وإدارة المحافظ الإستثمارية.
- التحق بالمصرف عام ٢٠١٨.

المؤهلات:
- ماجستير في التمويل من جامعة ديبول – الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في التجارة مع مرتبة الشرف من جامعة ديبول – الولايات المتحدة الأمريكية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٩-١٣ حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم المصرف

يبين الجدول التالي حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

أعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ *	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ *	الحركة خلال السنة
سطام سليمان القصيبي	–	٣،١٨٨،٨٥٠	(٣،١٨٨،٨٥٠)
حسام غانم سيف	–	٨٥٧،٧٤١	(٨٥٧،٧٤١)
محمد عبدالله صالح	–	٣١٨،٩٢٨	(٣١٨،٩٢٨)
عبدالناصر عمر المحمود	–	٤٦،٢٥٧	(٤٦،٢٥٧)
منى غلوم البستكي	–	٣٦٩،١٩٦	(٣٦٩،١٩٦)
محمد إبراهيم الهاشمي	–	١٢٣،٨٦٢	(١٢٣،٨٦٢)
فاطمة أحمد آل بن علي	–	٢٤٢،٧٨٢	(٢٤٢،٧٨٢)
عبدالكريم محمد الزكري	–	–	–
أسامة علي حسن	–	–	–
محمد حمد فخري	–	٤،٣١٨	(٤،٣١٨)
أمان الله خان	–	–	–
نواف عبدالسلام الحوسني	–	–	–
أحمد محمد بوراشد	–	٣٤١،٠٨٥	(٣٤١،٠٨٥)
أميرة أحمد العباسي	–	–	–
صباح عبدالرحمن الزياني	–	–	–
الإجمالي	**-**	**٥،٤٩٣،٠١٩**	**(٥،٤٩٣،٠١٩)**

* في الخامس من يناير ٢٠٢٢، أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية عن الانتهاء من الاستحواذ على أسهم المصرف الخليجي التجاري من خلال إعادة شراء تضم ١،٠٨،٠٤٦،١٠٥ سهمًا تمثل ١٢،١١٪، وبالتالي زيادة حصتها إلى ٨١،١٧٪.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٤ الهيكل التنظيمي

فيما يلي بيان بالهيكل التنظيمي للبنك، والذي يوضح الإدارات المختلفة وتبعيتها الإدارية:

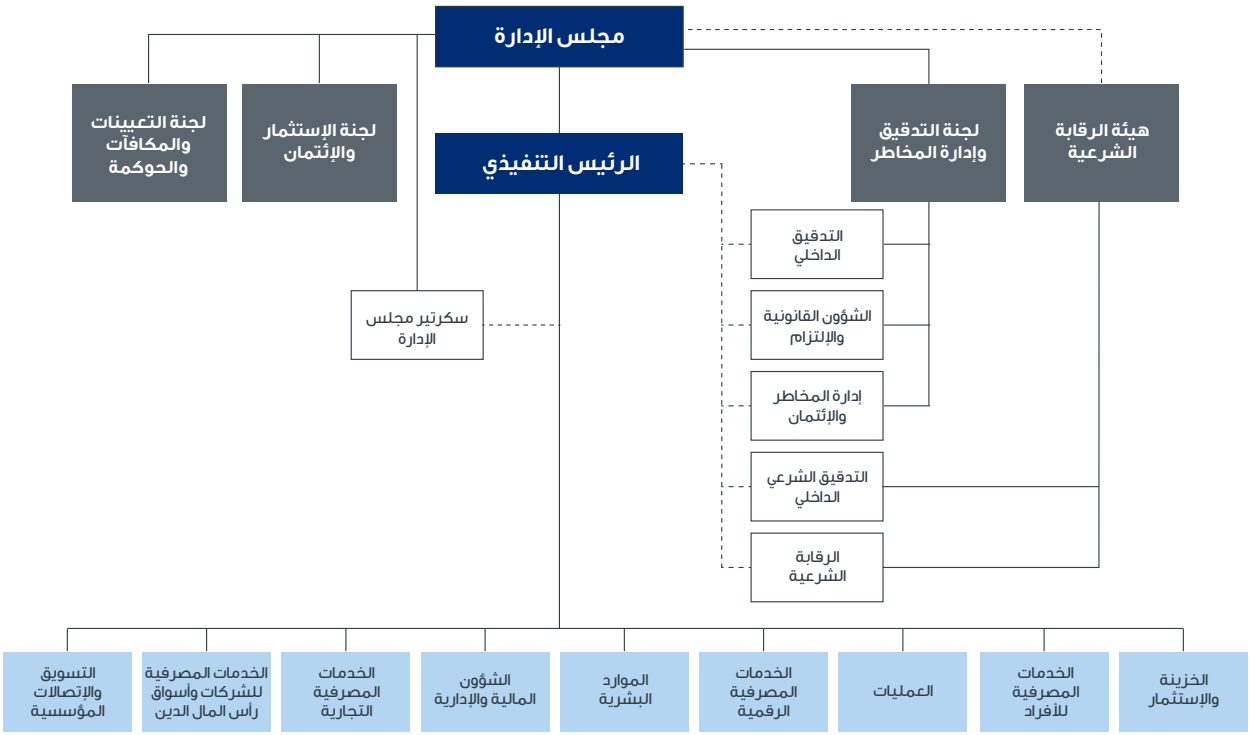

٩-١٥ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يقوم الإطار العام للمكافآت بالمصرف على أساس تقديم مستوى تنافسي من المكافآت بهدف جذب والأحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الأداء المبنية على فكرة المواءمة بين مصالح كل من الموظفين والمساهمين في المصرف. بحيث يتم المواءمة بين مكافآت كل موظف وحجم المخاطر المرتبطة به. يطبق هذا النظام على أعضاء الإدارة التنفيذية وما يعرف بفئة الأشخاص المطلوب الموافقة على تعيينهم، نتيجة للمناصب المهمة التي يشغلونها في المصرف وأصحاب الوظائف التي تمثل مخاطر معينة وعالية على المصرف.

حيث بلغ إجمالي ما تحَصَّل عليه أعضاء الإدارة التنفيذية بالمصرف ممن تقاضَوا خلال السنة المالية أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي و مدير ادارة الشؤون المالية والادارية، متضمِّنةً أية رواتب ومنافع ومزايا وأسهم ونصيب في الأرباح خلال العام ٢٠٢٢ مبلغ١،٤١٣،٦٦٣دينار بحريني.

- **تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:**

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام ٢٠٢٢	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي ومدير إدارة الشؤون المالية والادارية	٩٠٥،٣٦٥	٥٠٨،٢٩٨	–	١،٤١٣،٦٦٣

١. إجمالي المكافآت يشمل٢٥٨،٥٢٤ دينار بحريني كمكافأة نقدية و ٢٤٩،٧٧٤دينار بحريني كمكافأة على أساس الأسهم.
٢. يشمل تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة يتم اكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٥ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (يتبع)

كما تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السنوية لأحكام المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني. كما يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على بدل حضور مقابل حضور إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. حيث تخضع مكافآتهم السنوية لموافقة المساهمين خلال إجتماع الجمعية العمومية نهاية كل سنة.

وفيما يلي بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كُل على حِدَة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من مكافآت، بما في ذلك أية منافع ومزايا ونصيب من الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصروفات وغيرها، وبيان ما قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أية أعمال أخرى:

- **تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:**

الاسم	المكافآت الثابتة			المكافآت المتغيرة						
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	أخرى*	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	خطط تحفيزية	أخرى**	المجموع	مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
اولاً: الأعضاء المستقلين:											
١- الشيخ أحمد آل خليفة	٣٠,٠٠٠	٢١,٥٠٠	-	٥١,٥٠٠	-	-	-	-	-	٥١,٥٠٠	-
٢- حسين سيد علي الحسيني	٣٠,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	-	٥٦,٠٠٠	-	-	-	-	-	٥٦,٠٠٠	-
٣- رياض عيد اليعقوب	٣٠,٠٠٠	٢١,٥٠٠	-	٥١,٥٠٠	-	-	-	-	-	٥١,٥٠٠	-
٤- عيسى عبدالله زينل	١٥,٠٠٠	٢١,٥٠٠	-	٣٦,٥٠٠	-	-	-	-	-	٣٦,٥٠٠	-
٥- مازن ابراهيم عبدالكريم	١٥,٠٠٠	٣٠,٥٠٠	-	٤٥,٥٠٠	-	-	-	-	-	٤٥,٥٠٠	-
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:											
١- مصبح سيف المطيري	١٥,٠٠٠	٢١,٥٠٠	-	٣٦,٥٠٠	-	-	-	-	-	٣٦,٥٠٠	-
٢- عليي مراد علي مراد	١١,٢٥٠	١٦,٥٠٠	-	٢٧,٧٥٠	-	-	-	-	-	٢٧,٧٥٠	-
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:											
١- هشام أحمد الريّس	٣٠,٠٠٠	١٥,٥٠٠	-	٤٥,٥٠٠	-	-	-	-	-	٤٥,٥٠٠	-
٢- صلاح عبدللهشريف	١٥,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	-	٤١,٠٠٠	-	-	-	-	-	٤١,٠٠٠	-
المجموع	**١٩١,٢٥٠**	**٢٠٠,٥٠٠**	**-**	**٣٩١,٧٥٠**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٣٩١,٧٥٠**	**-**

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني

المكافآت الأخرى:
* وتشمل المزايا العينية – مبلغ معين – مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).
** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح – الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

ملاحظات:
١. لا يوجد لدى المصرف أي مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات للمصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة.
٢. تمثل مكافآت مجلس الإدارة المكافآت المقترحةللعام ٢٠٢٢م و التي تمت الموافقة عليها من قبل مساهمين البنك في الجمعية العمومية السنوية و التي عقدت بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٣م.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٦ الرقابة الشرعية، ورقابة الإلتزام، ومكافحة غسيل الأموال

تتم عملية إلتزام المصرف بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمتطلبات الرقابية والقانونية بصورة متواصلة حيث يدرك المصرف مسئولياته تجاه الإلتزام بجميع النصوص ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية أثناء تأديته لمهامه. لقد أنشأ المصرف قسماً للرقابة الشرعية وقسماً آخر للرقابة النظامية لضمان الإلتزام بالمبادئ التوجيهية لكل من بازل ومصرف البحرين المركزي. يمثل هاذين القسمين حلقة الوصل لضمان الإلتزام بالشريعة الإسلامية والأنظمة الرقابية وكذلك تطبيقٌ أفضل ممارسات الإلتزام.

تشكل إجراءات مكافحة غسيل الأموال جانباً مهماً آخر من مهام الإلتزام. لدى المصرف سياسة وإجراءات خاصة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تم إعتمدها من قِبل مجلس الإدارة، حيث تتضمن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعملاء، وإجراءات تحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وبرنامج لتدريب وتوعية الموظفين بصورة دورية، وحفظ السجلات، وتعيين ضابط لمكافحة غسيل الأموال. كما يتم مراجعة إجراءات مكافحة غسيل الأموال في المصرف من قِبل مدققي الحسابات الخارجيين كل سنة ويتم تقديم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. يلتزم المصرف بمكافحة غسيل الأموال وبتطبيق جميع أنظمة الوقاية من غسيل الأموال ومبادئها التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

كما تجدر الإشارة بأنه عملاً بمبدأ الإلتزام أو التفسير، وإلتزاماً بأحكام كتاب التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC-A (HC Module.٨.٢.١-HC او ٨.٢.١-HC (C)، والتي تنص على ضرورة توضيح حالات عدم الامتثال وتقديم توضيح/تفسير بشأنها، يرغب المصرف في توضيح ما يلي:

- إن المصرف قد حصل على إستثناء خاص من مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالمتطلبات الواردة في المادة٦-٤-١ و المادة٨-٤-١، والتي تتطلب بأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقل وغير تنفيذي.

- على خلاف القاعدة التوجيهية HC-٧.٢.٢ التي تتطلب من جميع أعضاء مجلس الإدارة حضور الاجتماع السنوي للجمعية العامة، فقد مثل مجلس الإدارة في إجتماعي الجمعية العامة العادية والغير العادية الذان عقدا بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢، خمسة أعضاء من مجلس الإدارة برئاسة السيد هشام الريس، رئيس مجلس الإدارة. بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي وعدد من أعضاء الإدارة التنفيذية.

٩-١٧ رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجي والرسوم التي يتقاضاها

أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين عن الخدمات المقدمة للمجموعة على النحو التالي:
أتعاب التدقيق وخدمات متعلقة بالتدقيق ١٤٤ ألف دينار بحريني ، وأتعاب استشارية غير التدقيق ٥٣ ألف دينار بحريني.

٩-١٨ غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي

خلال العام ٢٠٢٢، تمّ إحتساب غرامة على البنك بمبلغ ١٠٠ دينار بحريني، قام مصرف البحرين المركزي بفرضها، بسبب تاخير في تسليم أحد التقارير إلى مصرف البحرين المركزي.

٩-١٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة

ترد تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالتفصيل في الإيضاح رقم (٢٩) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. هذا وتجدر الإشارة بأن جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يتم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة ويتم الإفصاح عنها للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المَقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشريعة، والإدارة التنفيذية بالمجموعة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية متفق عليها.

كانت تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم العادية للبنك كما في نهاية العام لاشئ (٢٠٢١: لاشيء).

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة	**٢٨٦**	٤٦٨
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**١،٤٥١**	١،٥٣٨

فيما يلي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كما في نهاية السنة:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
الأرصدة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كتعويض	**٤٦٣**	٤٣١

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة (بإستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويل	–	٣،١٧١	٦،٩٠٢	–	**١٠،٠٧٣**
استثمارات في أوراق مالية	–	–	٢،٢٨٤	٤،٤٦١	**٦،٩١٦**
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٤،٥٢٢	–	–	–	**٢٤،٥٢٢**
استثمارات عقارية	–	–	–	–	**-**
موجودات محتفظ بها للبيع	–	–	٥٤،١٧١	–	**٥٤،١٧١**
موجودات أخرى	١٧	–	٢٧٢	٤٦	**٣٣٥**
المطلوبات					
استثمارات في أوراق مالية، غير مالية وأفراد	–	١،٢٧٤	٨٦،٢٢٢	–	**٨٧،٤٩٦**
حسابات جارية للعملاء	٧٢٣	٦٩	٥،٥٧٢	٤٥١	**٦،٨١٥**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٣٦٢	١،٠٨٤	٢٢٦،١١١	٢١٩	**٢٢٧،٧٧٦**

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة /موظفي الإدارة الرئيسيين وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويل	–	٣،٢٢٧	٦،٠٦١	–	٩،٢٨٨
استثمارات في أوراق مالية	–	–	٢،٢٨٤	٤،٧٥٤	٧،٠٣٨
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٥،٢٦٨	–	–	–	٢٥،٢٦٨
استثمارات عقارية	–	–	–	–	–
موجودات محتفظ بها للبيع	–	–	–	–	–
موجودات أخرى	١١٧	–	–	٣٠	١٤٧
المطلوبات					
استثمارات في أوراق مالية، غير مالية وأفراد	–	١،٦٦٦	–	–	١،٦٦٦
حسابات جارية للعملاء	٨٦٦	٣٤٠	٥،٩٥٢	٢٤	٧،١٨٢
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٠٩	١٠٢	١٣٨،٨٣٣	٢٩٢	١٣٩،٦٣٦

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الإيرادات					
إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة	–	١٩٨	٤٧٦	–	٦٧٤
أرباح من استثمارات في أوراق مالية	–	–	–	–	-
حصة الخسارة من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	(١،٢٥٢)	–	–	–	(١،٢٥٢)
إيراد من صكوك	–	–	١،٠٨٣	–	١،٠٨٣
رسوم وإيرادات أخرى	–	–	–	–	-
المصروفات					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	٣٤	١،٥٠٤	–	١،٥٣٨
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١٠	٣٨	٦،٨٧	٤	٦،١٣٩
تكلفة الموظفين	–	١،٤٥١	–	–	١،٤٥١
مصروفات أخرى	–	٢٨٦	–	–	٢٨٦

خلال الفترة، دفعت المجموعة أرباح على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى إلى الشركة الأم بمبلغ ٦٦٦.٥ ألف دينار بحريني (٢٠٢١: ٦٦٦.٥ ألف دينار بحريني).

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ **بآلاف الدنانير البحرينية**

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة /موظفي الإدارة الرئيسيين وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الإيرادات					
إيراد من موجودات التمويل وموجودات الإجارة	–	١،١٣٣	١،١٤٣	٩٦	٢،٣٧٢
أرباح من استثمارات في أوراق مالية	–	–	–	٢٦٣	٢٦٣
حصة الخسارة من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	(١،١٣٣)	–	–	–	(١،١٣٣)
رسوم وإيرادات أخرى	–	–	–	–	–
المصروفات					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	–	٢٤	–	–	٢٤
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١٢	١	٣،٧٩٧	٧	٣،٨١٧
تكلفة الموظفين	–	١،٥٣٨	–	–	١،٥٣٨
مصروفات أخرى	–	٤٦٨	–	١٠٢	٥٧٠

٩-٢٠ سياسة المجلس المعتمدة بشأن توظيف أقارب الأشخاص المعتمدين

لا يسمح نظام المصرف بتوظيف أقارب الموظفين الحاليين من الدرجة الأولى، ولكن يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى، بشرط أن لا يتم تعيين الأقارب في نفس الإدارة أو تحت إشراف نفس المسؤول المباشر. وفي حالة الزواج، فإن من حق المصرف إنهاء عقد عمل أحد الزوجين. كما تقوم إدارة الموارد البشرية بشكل سنوي بإبلاغ مجلس الإدارة بالحالات التي يكون فيها للأشخاص المعتمدين ممن يشغلون وظائف رئيسية، بما فيهم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، أقارب من الدرجة الرابعة.

٩-٢١ تقييم مجلس الإدارة

إن إطار حوكمة الشركات بالمصرف والذي ينظم مهام عمل مجلس الإدارة ولجانه يتطلب قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس مرة واحدة سنويًا على الأقل. وقد قام المجلس خلال العام ٢٠٢٢ بتقييم أنشطته الرئيسية وذلك من خلال مراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من كافة اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، ومقارنتها بميثاق مجلس الإدارة ولوائح اللجان المنبثقة عنه، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات. فضلاً عن ذلك، تضمن تقييم أداء أعضاء المجلس معايير تقييم يمكن قياسها وتقييمًا ذاتياً، هذا إلى جانب رأي رئيس مجلس الإدارة ورؤساء اللجان بهذا الخصوص.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٢٢ رأس المال وتوزيع ملكية الأسهم بالمصرف

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
المصرح به:		
٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	**٣٠٠,٠٠٠**	٣٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل:		
٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤سهم عادي (٢٠٢١: ٨٩٢,١١٩,٤٨٠) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	**٨٤,٧٨٣**	٨٩,٢١٢

وافق المساهمون في اجتماعهم العام غير الاعتيادي الذي عقد بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢ على إلغاء رأس مال البنك الصادر والمدفوع بمبلغ ٤,٤٢٨,٨٩٥ دينار بحريني من خلال إلغاء ٤٤,٢٢٨,٩٤٦ سهم خزينة بقيمة ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم وخسائر متراكمة بقيمة ١,٥٣٤ ألف دينار بحريني. كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ كان رأس مال البنك المدفوع ٨٤,٧٨٣,٠٥٣ دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٨٩,٢١١,٩٤٨ دينار بحريني) يمثل ٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤ سهمًا (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٨٩٢,١١٩,٤٨٠ سهمًا).

فيما يلي توزيع ملكية أسهم المصرف حسب الجنسية:

الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الملكية (٪)
بحريني	٧٩٧,٣٢٨,٢٢٤	٩٤,٠٤
غير بحريني	٥٠,٥٠٢,٣١٠	٥,٩٦
الإجمالي	**٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤**	**١٠٠,٠٠**

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الفئات *	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
أقل من ١٪	٥٣,٧٣٥,٨٤١	٣٤٢	٦,٣٤٪
١٪ إلى أقل من ٥٪	٢٢,٤٠٣,٢١١	٢	٢,٦٤٪
٥٪ إلى أقل من ١٠٪**	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	١	٥,٦١٪
٥٠٪ وأكثر	٧٢٤,١٠٣,٣٩٢	١	٨٥,٤١٪
	٨٤٧,٨٣٠,٥٣٤	٣٤٦	١٠٠,٠٠٪

* مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم المصرف المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٢٢ رأس المال وتوزيع ملكية الأسهم بالمصرف (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الفئات *	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
أقل من ١٪	١٠٨،٤٣٤،٥١٩	٤٩٨	٪١٢،١٥
١٪ إلى أقل من ٥٪	٧٩،١٥٤،٥١٥	٥	٪٨،٨٧
٥٪ إلى أقل من ١٠٪**	٨٨،٤٧٣،١٥٩	١	٪٩،٩٢
٥٠٪ وأكثر	٦١٦،٠٥٧،٢٨٧	١	٪٦٩،٠٦
	٨٩٢،١١٩،٤٨٠	٥٠٥	٪١٠٠،٠٠

* مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم المصرف المتداولة.
** تشمل أسهم الخزينة.

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥٪ أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**الجنسية**	**عدد الأسهم**	**النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)**
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	٧٢٤،١٠٣،٣٩٢	٪٨٥،٤١
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	البحرين	٤٧،٥٨٨،٠٩٠	٪٥،٦١

* هذه الأسهم تم الإحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	٦١٦،٠٥٧،٢٨٧	٪٦٩،٠٦
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	البحرين	٨٨،٤٧٣،١٥٩	٪٩،٩٢

* هذه الأسهم تم الإحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف.

٩-٢٣ الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية والزكاة

ترد تفاصيل آلية التعامل معالإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية وطريقة توزيع وإحتساب الزكاة بالتفصيل في الإيضاح رقم (٥) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. لمزيد من التفاصيل يرجى من المساهمين الرجوع للإيضاح المذكور.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٢٤ مراجعة أنظمة وأجراءات الرقابة الداخلية

تشكل الرقابة الداخلية في المصرف مجموعة الأنظمة والتدابير المصممة والمفعلة من قبل الإدارة وذلك لتعزيز فرص تحقيق أهداف المصرف التجارية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات المصرف والقوانين التشريعية والتي من شأنها حفظ حقوق المساهمين وتدعيم جودة البيانات المالية .

وبشكل عام، تقع مسؤولية تفعيل الرقابة الداخلية على جميع موظفي المصرف وذلك ضمن اختصاصاتهم ونطاق أعمالهم.

ويقوم فريق التدقيق الداخلي بالمصرف بشكل دوري وضمن خطة التدقيق المبنية على المخاطر بالتدقيق ومراجعة الأدوات الرقابية المصاحبة لمختلف أنشطة وعمليات المصرف والتأكد من كفاءتها وفعاليتها.

كما تُعنى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف بالإشراف على مراجعة تطبيقات و اجراءات الرقابة الداخلية المفعلة من قبل إدارة المصرف والموافق عليها من قبل مجلس الإدارة .

٩-٢٥ إطار عمل الحوكمة الشرعية:

يعتبر التطبيق الفاعل لممارسات الحوكمة الشرعية أساسا محوريا لضبط وصياغة الالتزام الشرعي في المصرف، حيث يسعى المصرف جاهدا إلى مواصلة التحديث واعتماد أفضل الممارسات المتعلقة بمجال الحوكمة الشرعية والامتثال لأحكام الشرعية الإسلامية في أنشطته. ويتجسد ذلك في المصرف من خلال تبني إطار عمل فعّال للحوكمة الشرعية يتناسب مع حجم وطبيعة أعمال المصرف وفقا لأنظمة ولوائح الحوكمة الشرعية كما في مجلد التوجيهات (٢) للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

وقد اعتمد المصرف أربع مكونات رئيسية شكلت إطار الحوكمة الشرعية لديه وتعتبر أعلى درجات الالتزام بإطار الحوكمة الشرعية الصادر عن مصرف البحرين المركزي وهي:

١. هيئة الرقابة الشرعية.
٢. التدقيق الشرعي الداخلي.
٣. التنسيق والتنفيذ الشرعي.
٤. التدقيق الشرعي الخارجي.

ويأتي هذا الإطار مؤكدا على التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

٩-٢٦ التعامل مع شكاوى العملاء

يأخذ المصرف شكاوى العملاء بشكل جاد، ويمنح للعملاءبما فيهم أصحاب الحسابات الإستثمارية الحق الكامل في توصيل ملاحظاتهم وشكواهم من خلال قنوات تسجيل الشكاوى بالاتصال بمركز الاتصال، أو زيارة فرع من فروعنا، أو ارسال بريد إلكتروني إلى Complaints@khcbonline.com

إذا لم يتمكن فرق الشكاوى من حل الشكوى بشكل فوري، سيقوم الفريق بإرسال إقرار مكتوب بإستلام الشكوى التي تقدم بها العميل عن طريق رسالة رسمية خلال ٥ أيام عمل. حيث يتم التعامل مع الشكاوى على وجه السرعة وبطريقة مستقلة ومنصفة وموضوعية. وسيقوم فريق الشكاوى بالتحقيق في الشكوى بشكل مستقل، وسيتم اطلاع العميل على مستجدات الشكوى من خلال الاتصال به على أرقام الاتصال أو من خلال الرسائل المكتوبة أو رسائل البريد الإلكتروني. كما يقوم البنك باطلاع العميل على الخيارات المتاحة لمتابعة الشكوى.

٩-٢٧ برامج توعية العملاء وتوفير المعلومات حول المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة

عمل المصرف الخليجي التجاري خلال العام ٢٠٢٢ في إطار استراتيجية واضحة سعى من خلالها إلى توظيف وسائل مبتكرة للوصول للعملاء الكرام وتوعيتهم حول ما يطرحه المصرف من مُنتجات وخدمات حالية وجديدة. وقد قوبلت مبادرة المصرف بالاستعانة بطلبة عدد من المدارس في مملكة البحرين للإعلان عن الفائزين بالجوائز الكبرى والترويج لحساب "الوافر" بطريقة مبتكرة تبرز الجانب الإبداعي لدى هؤلاء الطلبة بترحيب وإشادة واسعة من الجمهور، الأمر الذي كان له أثر كبير في جذب العديد من المُتابعين لمنصات المصرف عبر شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة وتسجيل ازدياد ملحوظ في أعداد المستثمرين الجدد في الحساب.

علاوة على ذلك، واصل المصرف نشر إعلاناته ورسائله الإعلامية عبر النسخ المطبوعة والرقمية من الصحف المحلية، إضافة إلى نشر الإعلانات في الفروع والوسائل الرقمية للإعلان عن منتجاته وخدماته الجديدة، والتي شملت تطبيق "الخليجي للهاتف النقال"، والموقع الإلكتروني وكشف الحساب الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة وغيرها من القنوات لنشر ما يُقدمه المصرف من عروض وخدمات وإيصالها لأكبر عدد ممكن من العملاء، مما ساهم في نشر الوعي عن منتجات وخدمات المصرف، إضافة إلى ترسيخ صورته كمؤسسة مصرفية إسلامية رائدة نهجها الابداع والابتكار وتوفير أرقى الخدمات للعُملاء.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٢٨ المساهمات الخيرية والإجتماعية

واصل المصرف الخليجي التجاري خلال العام ٢٠٢٢ مشاركته في مختلف الفعاليات والأنشطة الاجتماعية على مستوى المملكة، وذلك انطلاقًا من التزامه الثابت بترسيخ مكانته كإحدى المؤسسات الوطنية الرائدة وكجزء من حرصه الدائم على المُساهمة فيما تبذله المملكة لتحقيق التنمية المُستدامة والوصول لأهداف رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، بهدف تعزيز الإنجازات والمُكتسبات التي حققتها المملكة على مُختلف الأصعدة والمُستويات، حيث حرص المصرف على دعم أربع قطاعات حيوية شملت التعليم والبيئة والشباب والرياضة من خلال مبادرات نوعية لاقت إشادة واسعة.

وإيماناً بالدور الرئيسي الذي يلعبه قطاع التعليم في بناء حاضر ومُستقبل المملكة، فقد حرص المصرف على مواصلة التعاون مع مختلف المؤسسات التعليمية في المملكة عبر دعم ورعاية عدد من المبادرات والفعاليات الرائدة التي تُعنى بطلبة المدارس والجامعات من خلال تطوير قدراتهم وصقل مواهبهم بهدف رفدها تجاه الدفع قدماً بعجلة النمو الاقتصادي لمملكة البحرين.

وبهذا الصدد، قدم المصرف الدعم لمسابقة رواد الأعمال الشباب السنوية التي تنظمها مؤسسة "إنجاز البحرين"، حيث شارك في هذه الفعالية الرائدة المعنية بتمكين الشباب من طلبة المدارس الثانوية والجامعات عبر رعاية "جائزة الرئيس التنفيذي الصاعد"، وذلك في لفتة جسدت حرص المصرف والتزامه بدعم الشباب البحريني وتنمية قدراته.

كما واصل المصرف ومن خلال عضويته في مجلس إدارة هذه المؤسسة الرائدة، أن يكون له دور فيما حققته من نجاحات في العام الماضي بفضل طرحه للعديد من الأفكار النوعية التي كان لها أثر إيجابي فيما تبذله "إنجاز البحرين" من مساع حثيثة لرعاية الشباب. هذا بالإضافة إلى تقديم المصرف الدعم للمبنى الجديد لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، وذلك عبر رعاية الطابق السادس للمبنى الجديد والذي يحتوي على قاعات دراسية ومرافق خدماتيه ، ليعكس هذا الدعم إيمان المصرف المُطلق بمسيرة المعهد التي ساهمت لأكثر من ٤٠ عام في تدريب وتخريج الكوادر المالية والمصرفية.

وضمن جهوده لتعزيز ونشر الوعي حول أهمية المحافظة على البيئة، مما لذلك من أهداف نبيلة ودور رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واصل المصرف لعب دور داعم لشتى المبادرات البيئية في المملكة، ومنها الحملة الوطنية للتشجير "دُمتِ خضراء" التي تم إطلاقها تحت رعاية كريمة من صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المعظم رئيسة المجلس الاستشاري للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي حفظها الله، وذلك بهدف دعم استراتيجيات الدولة لزيادة الرقعة الخضراء من خلال تنفيذ مشاريع التشجير واستدامة تطوير وتنمية القطاع الزراعي في مملكة البحرين، حيث ساهم المصرف في دعم هذه الحملة التي ركزت على تبني المشاريع الزراعية المخصصة لتشجير شوارع ومناطق المحافظات الأربع، والسعي نحو استدامتها تحقيقاً للأهداف البيئية التي تلتزم بها مملكة البحرين دعمًا للجهود العالمية والأولويات الوطنية لتقليل الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية. هذا بالإضافة إلى التزام المصرف بتطبيق أعلى المعايير البيئية في شتى عملياته وتشجيع الجهود المبذولة لحماية البيئة وتقليل الآثار الناجمة عن تغيير المناخ، وذلك تعزيزاً لدور المصرف الخليجي التجاري كإحدى المؤسسات الوطنية الداعمة لتحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ ومبادرة المملكة الطموحة للوصول إلى صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام ٢٠٦٠.

أما على الصعيد الرياضي، فقد حافظ المصرف الخليجي التجاري على دوره المُساند للأنشطة الرياضية من خلال رعايته لعدد من الإتحادات الرياضية، وذلك انطلاقًا من إيمانه بأهمية ترسيخ المكانة المُتميزة للرياضة البحرينية لما حققته من مُنجزات وألقاب على المُستويات الإقليمية والعالمية.

٩-٢٩ حقوق حاملي الأسهم

لدى البنك إفصاح عام على موقعه على الإنترنت يوضح حقوق المساهمين، تشمل حقوق المساهمين الأساسية بالمصرف على سبيل المثال لا الحصر:

١. حق تسجيل الملكية؛
٢. الحق في تحويل ملكية الأسهم؛
٣. الحق في الحصول على المعلومات ذات الصلة والجوهرية عن الشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم؛
٤. الحق في المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة؛
٥. انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة؛
٦. المشاركة في أرباح الشركة؛
٧. حق التمثيل من خلال الأعضاء المستقلين؛
٨. المشاركة في الفعاليات والمناسبات التي تنظمها الشركة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

١٠ الأداء المالي

فيما يلي المؤشرات الكميّة الأساسية لأداء البنك:

	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
العائد على متوسط حقوق الملكية	٪٩.٢٤	٪٧.٢١	٪٩.١٤	٪(١٤.٩٩)	٪٠.٥٦
العائد على متوسط الموجودات	٪١.٢٠	٪١.٠٣	٪٠.٨٦	٪(١.٦٢)	٪٠.٠٨
العائد من التمويلات على مصروفات التمويلات*	٪١١٠.٣٩	٪١١٧.٤٩	٪١١٩.٢٥	٪١١٩.٥٧	٪١٤٦.٠٣
نسبة المصروفات إلى الإيرادات **	٪٤٥.٤٣	٪٤١.٩٩	٪٤٥.٩٢	٪٧٢.٥٨	٪٦٤.٣٤

* حقوق الملكية تتضمن رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
** تم إستبعاد مخصصات الإنخفاض في القيمة من المصروفات.

للمزيد من التفاصيل حول أداء البنك، يرجى الإطلاع على تقرير رئيس مجلس الإدارة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت

توضّح سياسة المصرف المتعلقة بالتعويضات، والتي تتضمن سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الإعتبار في وضع السياسة.

تبنّى المصرف خلال السنة سياسة مكافآت قام بإصدارها مصرف البحرين المركزي وتبناها المصرف من خلال إطار المكافآت المتغيرة. تخضع هذه السياسة وإطار ومكوّنات الحوافز لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية. حيث تم تفعيل السياسة على حوافز الأداء السنوي لسنة ٢٠١٤ والسنوات التي تليها. تمت مراجعة السياسة في عام ٢٠٢٢ وتمت مراجعتها وتعديلها واعتمادها في اجتماع الجمعية العامة العادية في ٢٤ مارس ٢٠٢٢. تضمنت المراجعة في سياسة نظام حوافز الأسهم إصدار البنك مكافآت أسهم صورية للموظفين المشمولين. مكافأة الأسهم الصورية ("السهم") هي خطة مكافأة نقدية يتم بموجبها تحديد مبلغ المكافأة بالرجوع إلى زيادة أو نقصان قيمة الأسهم الأساسية للبنك. لا يتم إصدار أي أسهم في الواقع لحامل الاسهم عند منحها ، وبالتالي لا يحمل حاملو الأسهم أي حقوق تصويت.

فيما يلي ملخص لأهم المميزات الرئيسية لإطار المكافآت.

١-١١ استراتيجية المكافآت

يتبنّى المصرف فلسفة أساسية في التعويضات لتقديم مستوى تنافسي من مجموع التعويضات لاستقطاب والحفاظ على موظفين مؤهلين وذوي كفاءة. سوف يتم تحديد سياسة المكافآت بناءاً على ثقافة الأداء التي توازي بين مصالح الموظف ومساهمي المصرف على حد سواء. تُساند هذه العناصر على تحقيق الأهداف من خلال موازنة المكافأة مع النتائج القصيرة الأجل والأداء المستقّر طويل الأجل. تمت صياغة استراتيجية المصرف ليشارك الموظفون في صنع النجاح، ولموازاة حوافز الموظفين مع إطار ونتائج المخاطر.

تُعتبر الجودة والالتزام طويل الأجل لكل موظفينا عاملاً أساسياً لنجاحنا. لذلك نهدف لاستقطاب، والحفاظ على أفضل الكفاءات الطموحة لبناء مستقبلها مع المصرف، والذين سيقومون بدورهم في تحقيق طموح المساهمين طويلة الأجل. تتضمن عروض مكافآت المصرف العناصر التالية:

١. مدفوعات ثابتة؛
٢. منافع؛
٣. مكافأة الأداء السنوي؛
٤. خطة حوافز الأداء طويلة الأجل.

من خلال وضع إطار حوكمة قوي وفعّال يضمن المصرف العمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة التعويضات. يتم مراجعة كل شئون التعويضات، والالتزام بالمتطلبات القانونية الشاملة، من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

تقوم سياسة المكافآت بالمصرف بالنظر في دور كل موظف وتضع إرشادات تعتمد على قيام الموظف بتحمل مخاطر جوهرية أو كونه شخصاً يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية في مختلف الوظائف كالأقسام التجارية والرقابية والوظائف المساندة. الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية هو الموظف الذي يتعين لتوظيفه الحصول على موافقة رقابية مسبقة نظراً لمدى أهمية الدور الذي يقوم به في المصرف ويعتبر الموظف قائماً بتحمل مخاطر جوهرية إذا ترأس قسم تجاري وأفراد في حدود تحكّمه والذي له تأثيرات جوهرية على محفظة مخاطر المصرف.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١-١١ استراتيجية المكافآت (يتبع)

من أجل ضمان الموازنة بين ماندفعه لموظفينا واستراتيجية عملنا، يتم تقييم وربط الأداء الفردي للموظف بالأهداف السنوية والأهداف المالية وغير المالية طويلة الأجل، ملخصة بالتوافق مع نظام إدارة الأداء. يأخذ هذا التقييم في الحُسبان الالتزام بقيم المصرف، والمخاطر ومقاييس الالتزام فوق كل اعتبار، والتصرف بنزاهة. يأخذ كل هذه الاعتبارات، يقيّم الأداء - ليس بناءاً فقط على ما تم تحقيقه خلال الفترات قصيرة أو طويلة الأجل، ولكن وبكل أهمية بناءاً على كيفية تحقيقه، فتعتقد لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن الأخير يساهم في مواصلة العمل لأجل طويل.

٢-١١ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة

تُشرف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على كافة سياسات مكافآت موظفي المصرف، حيث تعتبر لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الهيئة الإشرافية والإدارية او الحاكمة لسياسة التعويضات، والممارسات والخطط المتعلقة بها، من مسئولياتها تحديد، ومراجعة، واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للحصول على موافقة مجلس الإدارة. ومن مسئولياتها كذلك وضع مبادئ وإطار الحوكمة لكافة قرارات التعويضات. وتضمن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن تتم مكافأةكل الأشخاص بِعدل ومسئولية. تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة العمل ومحفظة مخاطر المصرف.

تتضمن مسئوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بخصوص سياسة التعويضات المتغيرة للبنك، كما هو موضّح في كتيب التعليمات الخاص بها، وليس حصراً المهام التالية:

- الموافقة على، ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان أن النظام يعمل بالطريقة المقصودة.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ لكل من الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية والموظف الذي يقوم بتحمل مخاطر جوهرية، وكذلك مجموعُ المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، بعد الأخذ في الحُسبان مجموع المكافآت متضمّنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التأكد من أن المكافآت يتم تعديلها لكل أنواع المخاطر وأن نظام المكافآت يأخذ بعين الإعتبار الموظفين الذين يحصلون على نفس الربح قصير الأجل ولكن يقومون بتحمل مقادير مختلفة من المخاطر بالنيابة عن المصرف.
- التأكد من أن المكافآت المتغيرة تمثُل جزءاً كبيراً من مجمع مكافآت الموظفين الذي يقومون بتحمل مخاطر جوهرية.
- مراجعة نتائج إختبار الضغوطات والإختبار الرجعي قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها متضمّنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التقيّم بعناية للممارسات التي تحدد المكافآت التي سيتم دفعها للإيرادات المتوقعة مستقبلياً والتي يبقى وقتها وإمكانية حصولها غير مؤكدة. تخضع توزيعات الربح الذي لايمكن تحقيقها أو تحصيلها أو التي تبقى إحتمالية تحقيقها أو تحصيلها غير مؤكدة في وقت الدفع لمساءلة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة.
- التأكد من أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص الذين يتم الموافقة على تعيينهم من قبل الجهات التنظيمية في وظائف إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية ورقابة الإلتزام يتم ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة.
- إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءاً على حضورهم وأدائهم إلتزاماً بالمادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية.
- التأكد من توافر آليات إلتزام ملائمة لضمان أن الموظفين يُلزمون أنفسهم بعد استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمينات متعلقة بالمكافآت والمطلوبات لتقليل محاذاة تأثيرات المخاطر المتضمنة في ترتيبات المكافآت الخاصة بهم.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٢ دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة (يتبع)

كما هو موضح في إيضاح نظام الحوكمة في التقرير السنوي، تتألف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من أعضاء غير تنفيذيين فقط معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، إلى جانب وجود أحد أعضاء الهيئة الشرعية كعضو في الجنة، وذلك على النحو الآتي:

إسم العضو	تاريخ التعيين	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠٢٢					
		٦ فبراير	١٧ فبراير	١٠ مارس	٩ مايو	٢١ سبتمبر	٢ نوفمبر
السيد/رياض اليعقوب	أكتوبر ٢٠١٨	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/مازن عبدالكريم	سبتمبر ٢٠٢٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/مصبح المطيري	سبتمبر ٢٠٢٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الشيخ الدكتور/فريد يعقوب المفتاح	فبراير ٢٠١٥	✓	✓	–	✓	✓	✓

تم دفع مجموع مكافآت لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خلال السنة بلغت ٣٤،٥٠٠ دينار بحريني.

المستشارون الخارجيون

قام المصرف بتعيين مستشارين لمساعدته على القيام بتعديلات في سياسة المكافآت المتغيرة وذلك لضمان توافقها مع متطلبات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بأفضل الممارسات في توزيع المكافآت وعُرف القطاع. تتضمن الإستشارة المساعدة على صياغة خطة حوافز الأسهم التابعة للبنك. كما قامت لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أيضاً بتعيين مستشارين خلال السنة لعمل مقارنة المدفوعات للمساعدة على مراجعة مجموع التعويضات المعروضة من قبل المصرف.

١١-٣ مجال تطبيق سياسة المكافآت

تم تطبيق سياسة المكافآت على نطاق المصرف ولا يجب تطبيقه على الفروع الخارجية والشركات التابعة.

١١-٤ مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس إدارة المصرف بالتوافق مع مخصصات المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات البحرينية لسنة ٢٠٠١. سيتم تحديد نطاق مكافآت مجلس الإدارة بصورة تقتضي ألا يتعدى مجموع المكافآت (باستثناء رسوم الجلسة) ١٠٪ من صافي ربح المصرف، بعد طرح كل الخصومات المطلوبة والموضحة في المادة رقم ١٨٨ من قانون التجارة للشركات، في أي سنة مالية. تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي. لاتتضمن مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين عناصر متعلقة بالأداء مثل الأسهم، خيارات الأسهم أوخطة حوافز أخرى متعلقة بالأسهم المؤجلة، مكافآت أو منافع التقاعد.

١١-٥ المكافآت المتغيرة للموظفين

تتعلق المكافآت المتغيرة بالأداء وتتضمن أساساً مكافأة الأداء السنوي. كجزء من مكافأة الموظف المتغيرة، تعتبر مكافأة الأداء السنوي جائزة الأداء الفردي مقابل تحقيق أهداف عملية ومالية يتم تحديدها كل سنة، والأداء الفردي للموظفين من ناحية تحقيق هذه الأهداف، ومساهمتهم في تحقيق اهداف المصرف الاستراتيجية.

تبنّى المصرف إطار مُوافق عليه من قبل مجلس الإدارة لتعزيز الشفافية بين آلية دفع المكافآت المتغيرة والأداء. تمت صياغة الإطار على أساس أن الجمع بين تحقيق كل من الأداء المالي المُرضي و تحقيق العوامل غير المالية الأخرى، إن تساوت كل الأمور، سوف يؤدي للوصول إلى وعاء مكافآت مستهدف للموظفين، قبل الأخذ بعين الاعتبار أي تخصيص لأقسام معينة في المصرف أو موظفين معينين. تهدف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من خلال الإطار المتبّع في تحديد وعاء المكافآت المتغيرة لموازنة توزيع أرباح المصرف بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المصرف خليط من مقاييس قصيرة وطويلة الأجل وتتضمن كذلك مؤشرات الربحية، والملاءة، والسيولة، والنمو. تضمن إجراءات إدارة الأداء أن كل الأهداف تتم بطريقة متعاقبة تزولاً لجميع الأقسام والموظفين كما ينبغي.

لتحديد مبلغ المكافآت المتغيرة، يقوم المصرف أولاً بوضع أهداف معينة وغيرها من مقاييس الأداء النوعية التي ستؤدي للتوصل إلى وعاء مكافآت تنازلي مستهدف. يتم بعدها تعديل وعاء المكافآت للأخذ في الحُسبان المخاطر بواسطة استخدام مقاييس معدّلة للمخاطر (متضمنة إعتبارات متطلّعة للمستقبل).

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٥ المكافآت المتغيرة للموظفين (يتبع)

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بتقييم الممارسات التي تحدد مدفوعات المكافآت المبنية على الإيرادات المستقبلية المُحتملة التي يبقى توقيتها وإحتمالية الحصول عليها غير مؤكد بعناية. توضح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن قراراتها متوافقة مع تقييم الوضع المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم المصرف آليات شفافة لتعديل وعاء المكافآت بما يتوافق مع جودة الإيرادات. يهدف المصرف لدفع المكافآت من الأرباح المحققة المتواصلة. إذا لم تكن الإيرادات بمستوى الجودة المطلوب، يمكن تعيل أساس الربح بناءاً على ماتراه لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مناسباً.

لتمويل توزيعات وعاء المكافآت الخاص بالمصرف، يجب تحقيق الحدود الموضوعة للأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء تقلّص اجمالي المكافآت المتغيرة بشكل عام عند الأداء المالي السلبي للبنك. إضافة إلى ذلك، يخضع وعاء المكافآت المستهدفة كما هو محدد في الأعلى لتعديلات المخاطر بالتوافق مع تعديلات المخاطر وإطار التواصل.

مكافآت الوظائف الرقابية

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة للبنك بتوظيف أشخاص ذوي مؤهلات وخبرة في هذه الوظائف. يضمن المصرف أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص العاملين في الوظائف الرقابية والمساندة يجب ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة. تعتمد المكافآت المتغيرة للوظائف الرقابية على أهداف محددة متعلقة بالوظيفة ولا يتم تحديدها عن طريق الأداء المالي الفردي الخاص بالنطاق التجاري الذي يقومون بمراقبته.

يلعب نظام إدارة الأداء بالمصرف دوراً كبيراً في إقرار أداء الأقسام المساندة والرقابية بناءاً على أهداف موضوعة لهم. تركز هذه الأهداف على أهداف غير مالية تتضمن إعتبارات المخاطر، والإشراف، والإلتزام والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة بعيداً عن مهام القيمة المضافة الخاصة بكل قسم.

المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية

يتم إقرار المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية أساساً بناءاً على أهداف الأداء الرئيسية الموضوعة من خلال نظام إدارة الأداء للمصرف. تحتوي هذه الأهداف على أهداف مالية وغير مالية، متضمنة إعتبارات التحكم في المخاطر ، والإلتزام، والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة. إن الأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر في تقييم الأداء الفردي يضمن أن أي إثنان من الموظفين اللذان ينتجون نفس الربح قصير الأجل ولكن يتحملان مبالغ مختلفة من المخاطر بالنيابة عن المصرف، تتم معاملتهم بطريقة مختلفة في نظام المكافآت.

١١-٦ إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط هذه المخاطر هو محاذاة المكافآت المتغيرة مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف. في إطار سعيه للقيام بذلك، قام المصرف باعتبار الخصائص الكمية والنوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. تقوم الخصائص الكمية وكذلك الإجتهاد الفردي بلعب دور أساسي في تحديد تعديلات المخاطر. تتضمن عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان القيام بتصميم سياسة مكافآت لاتسمح للموظفين بقبول تعرضات مفرطة أو قد تكون غير ضرورية بحيث تتناسق مع النتائج المتوقعة لمثل هذه المخاطر وبحيث تتكون من مزيج مكافآت متناسق مع مثل هذه المخاطر.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت متماشية مع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وضمان القيام بعملية تقييم حذرة للمخاطر سواءاً قبل أو بعد وقوعها ضمن إطار وعمليات تقييم المخاطر وممارسات توزيع المكافآت المبنية على إيرادات مستقبلية متوقعة تكون غير محددة التوقيت أو غير محتملة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الإعتبار جميع أنواع المخاطر، وتشملمخاطر غير ملموسة ومخاطر أخرى من مخاطر السمعة، ومخاطر السيولة وتكاليف رأس المال. يتولى المصرف مهمة تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي وأداء العمليات مقابل إستراتيجية عمل المصرف وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. يتكفل المصرف بضمان عدم تقييد هذه المكافآت المتغيرة لمقدرته على تقوية قاعدة رأس ماله. تعتمد الحاجة إلى زيادة رأس المال على قاعدة رأس المال الحالية و على الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

يأخذ تجميع المكافآت في عين الإعتبار أداء المصرف وذلك ضمن سياق إطار إدارة المخاطر. ويتم ذلك لضمان تجميع المكافآت المتغيرة بناءاً على اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٦ إطار تقييم المخاطر (يتبع)

إن الغرض من ربط هذه المخاطر هو محاذاة المكافآت المتغيرة مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف. في إطار سعيه للقيام بذلك، قام المصرف باعتبار الخصائص الكمية والنوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. تقوم الخصائص الكمية وكذلك الإجتهاد الفردي بلعب دور أساسي في تحديد تعديلات المخاطر. تتضمن عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان القيام بتصميم سياسة مكافآت لاتسمح للموظفين بقبول تعرضات مفرطة أو قد تكون غير ضرورية بحيث تتناسق مع النتائج المتوقعة لمثل هذه المخاطر وبحيث تتكون من مزيج مكافآت متناسق مع مثل هذه المخاطر.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت متماشية مع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وضمان القيام بعملية تقييم حذرة للمخاطر سواءاً قبل أو بعد وقوعها ضمن إطار وعمليات تقييم المخاطر وممارسات توزيع المكافآت المبنية على إيرادات مستقبلية متوقعة تكون غير محددة التوقيت أو غير محتملة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الإعتبار جميع أنواع المخاطر، وتشملمخاطر غير ملموسة ومخاطر أخرى من مخاطر السمعة، ومخاطر السيولة وتكاليف رأس المال. يتولى المصرف مهمة تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي وأداء العمليات مقابل إستراتيجية عمل المصرف وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. يتكفل المصرف بضمان عدم تقييد هذه المكافآت المتغيرة لمقدرته على تقوية قاعدة رأس ماله. تعتمد الحاجة إلى زيادة رأس المال على قاعدة رأس المال الحالية و على الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال. يأخذ تجميع المكافآت في عين الإعتبار أداء المصرف وذلك ضمن سياق إطار إدارة المخاطر. ويتم ذلك لضمان تجميع المكافآت المتغيرة بناءاً على اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة.

يعتمد حجم وطريقة توزيع المكافآت المتغيرة على مجموعة مخاطر حالية ومتوقعة، وتشمل:

أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم هذه المخاطر.
ب. تكلفة وكمية مخاطر السيولة المفترضة في تسيير الأعمال.
ج. الإتساق مع توقيت واحتمالية احتساب أرباح مستقبلية يتم إدراجها ضمن الأرباح الحالية.

تطّلع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على أداء المصرف مقابل إطار إدارة المخاطر. وتأخذ اللجنة هذه المعلومات بعين الإعتبار عند توزيع المكافآت لضمان محاذاتها مع العوائد، والمخاطر والمكافآت.

تعديلات المخاطر
لدى المصرف إطار تقييم مخاطر لاحقة مبنية على تقييمات نوعية لإختبار الأداء الفعلي مقابل مخاطر مفترضة.

في السنوات التي يتعرض لها المصرف لخسائر مؤثرة في الأداء المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سيتقلّص إجمالي المكافآت المتغيرة بصورة مؤثرة.
- على الصعيد الفردي، إن الأداء الضعيف من قبل المصرف يعني عدم تحقيق الأفراد لمؤشرات الأداء الخاصة بهم وبالتالي حصولهم على تقييم أقل.
- تقليل قيمة الأسهم المؤجلة أو المكافآت.
- إحتمالية تغيير فترات الإستحقاق وبالتالي القيام بتأجيل إضافي للأسهم الغير مستحقة.
- وأخيراً، إذا كان الأثر النوعي والكمّي للخسارة يعتبر مؤثراً، سينظر المصرف في إمكانية استرجاع المكافآت التي سبق توزيعها.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، بعد أخذ موافقة مجلس الإدارة، وبعد التأني باتخاذ القرارات التالية:

- زيادة أو تقليل التعديلات اللاحقة.
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة حصة الأسهم المخصصة مقابل المكافآت النقدية.
- إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٦ إطار تقييم المخاطر (يتبع)

إطار عمل إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً:
تقوم بنود إطار عمل المصرف في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات المناسبة في مصادرة أو تعديل الجزء الغير مستحق من المكافآت المؤجلة أو استعادة الجزء المتغير والمستلم من هذه المكافآت في حالات معينة. والهدف من ذلك تمكين المصرف من الإستجابة وبشكل مناسب لأي تغيرات في عوامل الأداء، التي و بناءاً عليها تم اتخاذ قرارات توزيع المكافآت، التي أصبحت لاتتماشى مع عوامل الأداء على المدى الطويل. تشتمل جميع التعويضات المؤجلة على بنود تسمح للبنك بتقليل أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين قاموا بتصرفات فردية تسببت بأضرار مؤثرة على المصرف خلال الفترة.

مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة بإسترجاع مكافآت الموظفين.

تقوم بنود إطار عمل المصرف في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ إجراءات مناسبة وفي حالات معينة بتعديل أو إلغاء مكافآت مستحقة أو غير مستحقة ضمن خطة المكافآت المؤجلة. وتشتمل هذه الحالات على:

- وجود أدلة واضحة على القيام بسلوك سيء ومتعمد، خطأ مؤثر، إهمال أو عدم أهلية الموظف بحيث يؤدي ذلك إلى تحمل المصرف أو القسم الذي يعمل فيه الموظف لخسارة مؤثرة في أدائها المالي، أو قد تؤدي لأخطاء جوهرية في بياناتها المالية، أو فشل جوهري في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التي قد تنجم بسبب مثل هذه التصرفات أو الإهمال أو السوكيات الخاطئة أو عدم الأهلية وذلك خلال السنة.
- قيام الموظف عمداً بتضليل السوق أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال السنة.
- يطبّق الاسترجاع إذا كانت التعديلات على الجزء الغير مستحق غير كافية تبعاً لطبيعة وحجم الحدث.

١١-٧ مكونات التعويضات المتغيرة

تشتمل التعويضات المتغيرة على المكونات التالية:

نقد مدفوع مقدماً	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه نقداً عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء.
نقد مؤجل	استحقاق النقد المؤجل يتم بطريقة تناسبية على مدى ثلاث سنوات على الأقل. تطبق أحكام اقتطاع خاصة خلال فترة التأجيل. يحق للموظفين الحصول على ربح من المنح النقدية المؤجلة. يحدد تاريخ التسوية النقدية المؤجلة في ١ يناير من كل عام.
مكافآت أسهم صورية مقدمة	سيتم منح هذه المكافآت على الفور ولكن سيتم إصدارها بعد فترة احتفاظ لا تقل عن ٦ أشهر من تاريخ منحها. يرتبط عدد مكافآت الأسهم الصورية بصافي القيمة الدفترية للبنك كما هو موضح في مستند منفصل لنظام حوافز الموظفين بالأسهم. سيتم الإفراج عن أي أرباح على الأسهم الحقيقية للموظفين مع تسوية الأسهم الصورية.
مكافآت أسهم صورية مؤجلة	وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم وبطريقة تناسبية خلال ٣ سنوات. سيتم منحها بطريقة تناسبية على مدى ٣ سنوات على الأقل ، مع فترة احتفاظ ٦ أشهر إضافية على المكافآت المكتسبة. يرتبط عدد مكافآت الأسهم الصورية بصافي القيمة الدفترية للبنك كما هو موضح في مستند منفصل لنظام حوافز الموظفين بالأسهم. يتم تطبيق أحكام اقتطاع خاصة خلال فترة التأجيل ، وعند الاقتضاء ، خلال فترات الاحتفاظ. فقط بعد انتهاء فترة الاحتفاظ هذه، يمكن تسوية المكافآت للموظفين. سيتم الإفراج عن أي أرباح على الأسهم الحقيقية للموظفين مع تسوية الأسهم الصورية (أي بعد فترة الاحتفاظ).

تخضع جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتطاع. يتم تحرير جميع مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد فترة احتفاظ لمدة ستة أشهر من تاريخ الاستحقاق. يرتبط عدد مكافآت الأسهم الوهمية بصافي القيمة الدفترية للبنك وفقًا لقواعد بنظام حوافز الموظفين بالأسهم الخاص بالبنك. سيتم تحرير أي من هذه الأرباح وفقًا لشروط الاستحقاق جنبًا إلى جنب مع الأسهم الصورية الأساسية.

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٨ نظام المكافآت المؤجلة

يخضع الموظفون من رتبة مدير تنفيذي أول فما فوق لنظام المكافآت المؤجلة، وعلى النحو التالي:

عناصر المكافآت المؤجلة	الرئيس التنفيذي، نائبه وأعلى ٥ أجور لموظفي الأقسام التجارية	الموظفين الآخرون (الخاضعون لسياسية المكافآت المتغيرة)	فترة التأجيل	فترة الإحتفاظ	التعديل	الاسترجاع
نقد مدفوع مقدماً	٤٠٪	٥٠٪	فوراً	–	–	نعم
مكافأة أسهم مودية مقدمة	–	١٠٪	فوراً	٦ شهور	نعم	نعم
نقد مؤجل	١٠٪	–	خلال ٣ سنوات	–	نعم	نعم
مكافآت أسهم مودية مؤجلة	٥٠٪	٤٠٪	خلال ٣ سنوات	٦ شهور	نعم	نعم

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة وبعد تقييم أدوار الموظفين بزيادة عدد أولئك الذين يخضعون لهذا النظام.

١١-٩ تفاصيل المكافآت المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

	٢٠٢٢	٢٠٢١
رسوم الجلسات	٢٠١	٢١٨
المكافآت	١٩١	٩٧
مدفوعات أخرى*	٣٥	١٦

* تتضمن المدفوعات الأخرى مصاريف التذاكر، والإقامة، والمواصلات، والمأكولات والمشروبات المدفوعة بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة.

(ب) هيئة الرقابة الشرعية

	٢٠٢٢	٢٠٢١
رسوم الجلسات	٥٠	٥٠
المكافآت	لاشيء	لاشيء
مدفوعات أخرى	–	–

(ج) مكافآت الموظفين

	٢٠٢٢							
		المكافآت الثابتة		المكافآت المتغيرة				
				مدفوعة مقدماً		مؤجلة		
	عدد الموظفين	نقد	أخرى	نقد	أسهم	نقد	أسهم	أخرى	الإجمالي
الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية									
– الأقسام التجارية	٦	٥٣٢	١٨٨	١٦٥	–	٤١	٢٠٦	–	١،١٣٢
– الإشراف والمساندة	١٣	٧٠٧	٢٦٨	١٩٣	٢١	–	٨٦	١٥	١،٢٩٠
الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية	–	–	–	–	–	–	–	–	-
الموظفون الآخرون	١٧٦	٢،٦٢٨	١،٢٠٩	٥٨٨	–	–	–	٢٢	٤،٤٤٧
الإجمالي	١٩٥	٣،٨٦٧	١،٦٦٥	٩٤٦	٢١	٤١	٢٩٢	٣٧	٦،٨٦٩

إفصاحات عامة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ — بآلاف الدنانير البحرينية

١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)

١١-٩ تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع)

(ج) مكافآت الموظفين (يتبع)

		٢٠٢١							
		المكافآت الثابتة		المكافآت المتغيرة					
				مدفوعة مقدماً			مؤجلة		
	عدد الموظفين	نقد	أخرى	نقد	أسهم	نقد	أسهم	أخرى	الإجمالي
الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية									
– الأقسام التجارية	٦	٦٠٤	١٨٨	١٣٥	–	٢٩	١٤٥	٦	١،١٠٧
– الإشراف والمساندة	١٦	٦٣٧	٢٥١	١٥٢	٨	–	٣٤	٦	١،٠٨٨
الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الموظفون الآخرون	٢٠٩	٢،٢٨٩	١،٠٦٥	٣٩٤	–	–	–	٩	٣،٧٥٧
الإجمالي	٢٣١	٣،٣٥٠	١،٥٠٤	٦٨١	٨	٢٩	١٧٩	٢١	٥،٩٥٢

(د) المكافآت المؤجلة

	٢٠٢٢			
	نقد (المبلغ)	أسهم (العدد)	أسهم (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	الإجمالي (المبلغ)
الرصيد الإفتتاحي	٦٣	١،٦٩٠،٤١٤	٣٥٠	–	**٤١٣**
الممنوح خلال الفترة	٤١	٢،٥٠٣،١٩٢	٣١٣	–	**٣٥٤**
المدفوع خلال الفترة *	(١٥)	(٧٦،٣٦٧)	–	–	**(١٥)**
تخفيض رأس المال	–	–	–	–	**-**
تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر	–	–	–	–	**-**
الرصيد الختامي	**٨٩**	**٤،١١٧،٢٣٩**	**٦٦٣**	**-**	**٧٥٢**

	٢٠٢١				
	نقد (المبلغ)	أسهم (العدد)	أسهم (المبلغ)	أخرى (المبلغ)	الإجمالي (المبلغ)
الرصيد الإفتتاحي	٤٧	٥،٥٢٦،٧٣٠	٤٤٢	–	٤٨٩
الممنوح خلال الفترة	٢٩	١،٦٩٠،٤١٤	١٨٨	–	٢١٧
المدفوع خلال الفترة	(١٣)	(٥،٥٢٦،٧٣٠)	(٢٧٩)	–	(٢٩٢)
قرارات الشركة	–	–	–	–	–
تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر	–	–	–	–	–
الرصيد الختامي	٦٣	١،٦٩٠،٤١٤	٣٥٠	–	٤١٣

(ه) مكافآت نهاية الخدمة

خلال عام ٢٠٢٢، دفع البنك لا شيء دينار بحريني لمكافآت نهاية خدمة.